وزارة التعليم العالي

جامعة دمشق

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم علم الاجتماع

إشكالية وحدة المشروع السياسي الفلسطيني

في ضوء المتغيرات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني

The problematic of the union of the Palestinian political project in the light to the social changes in the Palestinian society

"بحث أعد لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع"

إعداد الطالب

نضال عبد العزيز بيطاري

إشراف

د. محمود حديد المحمد

2010 م – 1431 هـ

الفهرس

مقدمة

مقدمة:

عمل الانتداب البريطاني على تهيئة الظروف الذاتية والموضوعية لليهود والعرب الفلسطينيين لإقامة الكيان الصهيوني.

وجاءت النكبة عام 1948 لتعبر عن تغيير في مجمل الظروف الاجتماعية والسياسية للشعب العربي الفلسطيني، الذي فقد مجتمعه وتحول إلى جماعات في فلسطين المحتلة والشتات.

وخضع الشعب الفلسطيني بجماعاته المتناثرة لظروف اجتماعية وسياسية متباينة أثرت في تأسيسه لمشروعه الوطني.

إلا أن سمة حركة التحرر الوطني التي امتازت بها منظمة التحرير الفلسطينية منذ صياغة الميثاق الوطني الفلسطيني، جعلت من التباينات بين الجماعاتشأناً ثانوياً في مقابل التوحد الاجتماعي لمختلف الجماعات الفلسطينية حول القيم الوطنية، ما جعل من المشروع الوطني الفلسطيني الحامل الرئيسي الموحد لشتات الشعب الفلسطيني.

لكن هذا المشروع لم يمتلك آليات الاستمرار، نتيجة لجعل النسق السياسي للشعب الفلسطيني الحامل الوحيد لمشروعه الوطني، وإهمال خصوصية البنية الاجتماعية لجماعات الشعب العربي الفلسطيني، والتي بدأت تفقد دورها الوظيفي في المساهمة في استمرار مشروعها الوطني منذ اتفاقية أوسلو تحديداً، ما أدى إلى سلسلة من الانقسامات السياسية والاجتماعية الفلسطينية تحت وطأة التسييس المفرط للعلاقات بين الجطعات الفلسطينية ذاتياً وموضوعياً، وأدى هذا التسييس إلى تماهي القيم الوطنية الفلسطينية العامة الجامعة وراء السياسات الفصائلية المنفردة، التي تحاول تطويع جماعات الشعب الفلسطيني لصالح برامجها السياسية الحزبية، ما شكل حالة انقسامية على المستويين الاجتماعي والسياسي، جعلت المشروع الوطني الفلسطيني في حالة ركود، مترافق بتغيرات سياسية واجتماعية سريعة، كان آخرها الانقسام بين حركتي فتح وحماس، واستئثار حركة حماس بقطاع غزة، وحركة فتح بالضفة الغربية، الأمر الذي عزز تباين الرؤى السياسية للجماعات الفلسطينية الأخرىوفقاً للرؤى السياسية للدول المضيفة لهم، ولمواقف هذه الدول من أطراف الانقسام، ومتأثرة برؤى الفصائل الفلسطينية ذات الثقل السياسي في هذه الدول.

تحاول هذه الدراسة التوضيح بأن الحل يكمن في إعادة توحيد البنى الاجتماعية للجماعات الفلسطينية كافة على مستوى القيم الوطنية الجامعة المبنية على الحقوق التاريخية للشعب العربي الفلسطيني، في سبيل إعادة توحيد الرؤى السياسية لأبناء الشعب العربي الفلسطيني، على اختلاف انتماءاتهم وأماكن تواجدهم، بما يشكل رافعة لمشروع وطني فلسطيني موحد على أسس سياسية موحدة، وتشكل البنى الاجتماعية للجماعات الفلسطينية بعد توحيدها نسبياً، الرافع الحقيقي والضاغط الضامن لوحدة المشروع السياسي الفلسطيني.

الفصل الأول

الإطار المنهجي للبحث

أولاً – مشكلة الدراسة:

يعاني المجتمع الفلسطيني من حالة انقسام، كان السبب الرئيس لها الاستقطاب السياسي الذي ولدته الخلافات والاختلافات السياسية بين الفصائل الفلسطينية كافة.

من نافل القول أن الخلافات بين تلك الفصائل هي اختلافات أيديولوجية وعقائدية، إلا أنها في نفس الوقت وليدة عملية تاريخية معقدة من الأحداث السياسية والتغيرات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني، الذي كان ولازال الضحية الأولى لأي فعل سياسي فلسطيني.

إذ لم يعمل الساسة الفلسطينيون بمختلف تياراتهم على بناء مشروع سياسي فلسطيني انطلاقاً من الحالة الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، فكل فصيل فلسطيني يمتلك برنامجاً سياسياً يختلف بدرجات متفاوتة عن البرامج السياسية للفصائل الأخرى، وتحاول كلها بشكل نسبي صناعة المجتمع الفلسطيني وإعادة إنتاجه بما يتناسب وخلفياتها الأيديولوجية.

ومن هنا تأتي أهمية التشخيص الدقيق للظرف الاجتماعي الفلسطيني، على مستوى المتغيرات الاجتماعية التي خضع ويخضع لها، بغية توسيع الخيارات أمام المشروع السياسي، ومن ثم طرح البدائل للواقع الاجتماعي. السياسي الحالي انطلاقاً من دينامية هذا الواقع.

ومحور هذه الدراسة يتركز في تحديد أهم المتغيرات التي طرأت على المجتمع الفلسطيني في الداخل (أي الأراضي المحتلة سنة 1948 والأراضي المحتلة سنة 1967) والشتات سياسياً واجتماعياً .

فعلى المستوى العقائدي، نجد تيار الواقعية السياسية الذي يأخذ بالتوازنات الإقليمية والدولية، ويتحرك وفق قاعدة الممكن سياسياً وما يفرضه الواقع، وعلى الجانب الآخر نجد التيار المحافظ الذي يبني رؤيته على أرضية الثوابت بغض النظر عن معطيات الواقع وما يفرضه من ظروف وأحداث. وكذلك على المستوى المعرفي، نلاحظ أن الفلسطينيين وخاصة اللاجئين، لم يعيشوا في غيتوات مغلقة ومنفصلة عن المحيط، بل اندمجوا بدرجات متفاوتة مع المحيط الذي وجدوا فيه، ما أسس لبنًى معرفية متباينة، انسحبت على المستوى القيمي.

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على المستوى الماكروسوسيولوجي، في مجال المتغيرات السابقة الذكر، ومن ثم الإجابة على التساؤل التالي:

كيف يمكن توظيف الظرف الاجتماعي الفلسطيني للبناء عليه سياسياً؟

كما تحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- هل أدى توزع الشعب الفلسطيني في أماكن مختلفة ذات بنى اجتماعية متباينة إلى تشكيل جماعات فلسطينية متمايزة ؟
- هل انتقل الانقسام السياسي الفلسطيني إلى المجال الاجتماعي؟
- هل يؤدي الانقسام في المجال الاجتماعي إلى صعوبة الحفاظ على وحدة المشروع السياسي الفلسطيني ؟

ثانياً- أهمية الدراسة:

ذكرنا سابقاً بأن الفصائل الفلسطينية تعمل على قولبة المجتمع الفلسطيني وفقاً لبناها الأيديولوجية، ما أسهم في تقسيم المجتمع الفلسطيني، وتعميق هذا الانقسام أفقياً وعمودياً، وأسس لبناء جماعات فلسطينية متعددة.

وبما أن هذه الاتجاهات السياسية آخذة في التباين والتباعد، فقد أصبح من الأهمية بمكان قيام دراسة تركز على المساحة المشتركة، وما هو متفق عليه فلسطينياً ، للبناء عليه سياسياً.

ثالثاً- أهداف الدراسة:

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على خصوصية التركيبة السوسيولوجية للمجتمع الفلسطيني، والتعرف على المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في التباينات في المواقف السياسية لأبنائه، وصولاً إلى توظيف النتائج لخدمة وحدة المشروع السياسي الفلسطيني.

رابعاً- الدراسات السابقة:

لقد كتب الكثير في القضية الفلسطينية من كافة جوانبها، إلا أن الدراسات التي تناولت هذا الموضوع إما درست جانباً محدداً منه، أو أنها درست تجمعاً فلسطينياً بعينه دون بقية التجمعات الفلسطينية، وبالتالي بقيت الصورة الكاملة للتغيرات التي أصابت المجتمع الفلسطيني شبه غائبة.

ومن هذه الدراسات:

1- **دراسة د. ماهر الشريف** 1985 وهي بعنوان تاريخ فلسطين الاقتصادي – الاجتماعي:

تناول د. ماهر الشريف في هذا الكتاب تاريخ فلسطين الاقتصادي – الاجتماعي في مرحلة الانتداب البريطاني لفلسطين وحتى النكبة عام 1948، ويعتمد النظرية الماركسية في تحليل التاريخ الفلسطيني في تلك المرحلة، وحاول الباحث بشكل رئيسي التعرف على ملامح الواقع الاقتصادي الاجتماعي في فلسطين في المرحلة التاريخية المستهدفة في الدراسة، منطلقاً من فرضية تقول أن "فصل نمط الإنتاج الرأسمالي الذي أدخل إلى فلسطين بقي محدوداً جداً بالمقارنة مع الأنماط الإنتاجية الأخرى السابقة على الرأسمالية، وبقيت التشكيلة الاقتصادية – الاجتماعية الفلسطينية بسبب الخصوصية الفلسطينية بعيدة عن إنهاء المرحلة الانتقالية في مسارها. وقد انعكس الواقع بشكل مباشر على تركيب البنية الاجتماعية للسكان العرب الفلسطينيين وترك بصمات واضحة على حركاتهم السياسية والاجتماعية".

في هذه الدراسة يؤكد الباحث على الجوهر الاقتصادي لجملة التحولات الاجتماعية التي شهدها المجتمع الفلسطيني، ما جعله يغفل نواح اجتماعية أخرى كانت في صلب عمليات التغيير التي تعرض لها الشعب العربي الفلسطيني في حقبة الانتداب البريطاني.

2. دراسة د. عزمي بشارة 1998 وهي بعنوان العرب في إسرائيل رؤية من الداخل:

يعالج الكتاب الظروف الاجتماعية والسياسية، ويطرح القضايا السياسية للعرب الفلسطينيين في فلسطين المحتلة عام 1948، ويطرح مشروعاً سياسياً، لحل المعاناة التي يتعرض لها الفلسطينيون في الأراضي المحتلة عام 1948.

وفي هذا المشروع يعرض الدكتور عزمي بشارة مشكلة العرب في الأراضي المحتلة عام 1948، ويبحث عن حل في دولة المواطنة في مواجهة يهودية الدولة، ويبدو مشروعه كأنه مشروع مقاومة كجزء من مقاومة شاملة، وليس حلاً شاملاً للقضية الفلسطينية.

3. دراسة الكسندر شولش وآخرون 1986 بعنوان الفلسطينيون عبر الخط الأخضر:

وهي مجموعة من الدراسات الميدانية، تتناول واقع الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام 1948 وفي الضفة الغربية، بعد الاحتلال الإسرائيلي عام 1967، وتطور وتنامي العلاقات بين الشعب في المنطقتين، كما يتناول الكتاب عدم إمكانية التعايش السلمي بين الدولة الصهيونية ذات المؤسسات العنصرية، وبين البلدان العربية المحيطة بها.

إن هذه الدراسة باعتبارها دراسة وصفية تحليلية، تعطي اطباعاً عاماً عن تغير الاتجاهات النفسية الاجتماعية لدى الشعبين العربي و اليهودي تجاه بعضهما، وفقاً لمؤشرات الحياة الاجتماعية، ولكنه لا يفضي في نتائجه إلى إيجاد حلول لمشكلة إمكانية التعايش أو عدمه.

4- دراسة أشرف عليها د. كميل منصور 1990 بعنوان الشعب الفلسطيني في الداخل:

تناول الباحثون في هذه الدراسة الوضع الفلسطيني في الداخل ديموغرافياً واقتصادياً والبنية الاجتماعية، والتربية، والتعبير السياسي، معتمداً المنهج الوصفي التحليلي المستند إلى تحليل المعطيات الكمية، في محاولة لرصد خلفيات الانتفاضة الأولى السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وتبدو هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي وصفت الواقع الفلسطيني بشكل دقيق، لكنها افتقرت إلى المقترحات التي من الممكن ان تكون فاعلة لإحداث عمليات التغيير الاجتماعي السياسي في الحالة الفلسطينية.

في الدراسات السابقة الذكر عمل الباحثون على تغطية جوانب معينة من القضية الفلسطينية، في أماكن جغرافية معينة وفترات تاريخية محددة دون ربط الجزء الفلسطيني بالكل، لذلك فإن هذه الدراسة تحاول تغطية مرحلة تاريخية ممتدة منذ النكبة وحتى العام 2010، إضافة إلى محاولتها تغطية التجمعات الفلسطينية كافة وربطها في كل واحد.

خامساً- منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة المنهج التاريخي في تحليل الواقع الفلسطيني على المستوى الاجتماعي – السياسي، استناداً إلى عدد من الدراسات التي تناولت جوانب من هذا الموضوع وأغفلت جوانب أخرى، أو أنها درست تجمعاً فلسطينياً بعينه، دون ربطه بالجماعات الفلسطينية ككل واحد، وبعد ذلك تتم المقارنة بين التجمعات الفلسطينية، في أراضي سنة 1948 وأراضي الضفة والقطاع والشتات وفقاً للمعطيات المتوافرة، وصولاً إلى أهم المحددات المؤثرة في هذا الواقع، ومن ثم بناء نموذج مثالي للعلاقة بين تلك المتغيرات بما يخدم هدف الدراسة، وهو دعم وحدة المشروع السياسي الفلسطيني، وهذا يتطلب إضافة إلى المنهج التاريخي استخدام المنهج الوصفي والمنهج البنائي الوظيفي، عند تقسيم البناء الاجتماعي الفلسطيني إلى مجموعة من النظم (الأنساق) بغية دراسة التساند الوظيفي بينها.

ويعتمد البحث بشكل رئيسي على التحليل الوظيفي كمدخل علمي للدراسة، باعتبار أن التحليل الوظيفي من أهم المداخل السوسيولوجية الحديثة المستخدمة في علم الاجتماع السياسي وكونه يسمح باستخدام مدخل تحليل النظم بما لا يتعارض مع المنهج العام للبحث في بعض المواضع، وخاصة التي تتعلق بالنسق السياسي، والتي تتيح لنا دراسته ككل وليس التركيز على معالجة قضايا ومشكلات خاصة، بما يتيح لنا التعميم بشكل أدق حول القضايا التي تهم موضوع البحث في المجال الاجتماعي –السياسي، مقترناً باستخدامنا للمنهج التاريخي الذي يساعدنا في الوصول إلى قواعد عامة حول الظواهر السياسية والاجتماعية المدروسة.

الفصل الثاني

الإطار النظري للبحث

أولاً– المدخل النظري للدراسة:

اعتمدت الدراسة بشكل رئيسي النظرية البنائية الوظيفية كمدخل نظري للبحث، حيث تم تقسيم البناء الاجتماعي الفلسطيني إلى أنساق سياسي، اقتصادي، قيمي.

وتمت دراسة كل نسق على حدة، باعتماد مفاهيم و مصطلحات المدرسة الوظيفية، وبالاعتماد على منهج التحليل الوظيفي في علم الاجتماع السياسي تم تحليل الأنساق السابقة الذكر، وعند الانتهاء من تحليلها، قمت بدراسة التساند الوظيفي بين هذه الأنساق للوصول إلى النتائج في نهاية البحث، وسيتبين في الفقرة التالية المفاهيم العلمية الرئيسية المستخدمة في البحث من المدرسة البنائية الوظيفية وهي البناء الاجتماعي، النظام الاجتماعي، النظام السياسي.

ثانياً- المفاهيم والمصطلحات العلمية:

1. البناء الاجتماعي:

أو البنيان الاجتماعي وهو النمط المقرر لأي نظام داخلي لجماعة ما ويتضمن مجموع العلاقات الموجودة بين أعضاء الجماعة وبعضهم بعضاً وبينهم وبين الجماعة نفسها.أي هو إطار المجتمع كعلاقة بين الوحدات الاجتماعية المختلفة (نسق القرابة، النسق السياسي) وفي المجتمعات الحديثة تعتبر المؤسسات هي التي تؤلف البناء الاجتماعي.[1]

2- المجتمع:

هو مجموعة من الأفراد الذين يعيشون في منطقة معينة وتجمع بينهم ثقافة مشتركة ومختلفة عن غيرها، كما ينظرون إلى أنفسهم ككيان متميز. ويتميز المجتمع كتجميع الجماعات ببنيان من الأدوار المتصلة بعضها ببعض والتي تطبع بسلوكها المعايير الاجتماعية.[2]

ويتضمن المجتمع جميع النظم (الأنساق)الاجتماعية الأساسية الضرورية لمواجهة الحاجات البشرية الأساسية، وهو مستقل بمعنى شموله لجميع الأشكال التنظيمية الضرورية لبقائه.

3 . النظام الاجتماعي:

النظم هي الوحدات أو الأسس الأولى التي يرتكز إليها مفهوم البناء الاجتماعي، ولكل نظام دور يلعبه في إطار البناء الاجتماعي ومن ثم تصبح النظم الاجتماعية هي الهيكل الاستاتيكي الثابت أو القانون الأول للاستاتيكا الاجتماعية، كالقانون والاقتصاد والسياسة والقيم، ويتعلق هذا القانون الاستاتيكي بتلك الارتباطات الداخلية للنظم الاجتماعية في علاقاتها المتساندة وظيفياً .

كما يظهر التضامن والتماسك في وحدة النظم وترابطها واتساقها في البناء الاجتماعي حيث يتوظف النظام الاجتماعي ويسهم بوظيفته لضمان حماية الإنسان من ناحية وحفظ وتماسك البناء الاجتماعي من ناحية أخرى، ويحمل النظام الاجتماعي معنى نسق القواعد السلوكية والإجراءات التي تنظم أنماط السلوك الأساسية في المجتمع.(3)

4 . النظام السياسي:

يظل مفهوم النظام السياسي مفهوماً مراوغاً لسبب بسيط هو غموض مفهوم السياسة نفسها وعدم وضوح الحدود التي تفصله عن غيره من الأنشطة.

والمفهوم المعاصر للنظام السياسي يرتكز على القوة، ممارساتها في السعي إليها والتأثير فيها فالقوة هي الفيصل الحاكم في إدارة النزاع العام الذي هو المفهوم الجديد للنظام السياسي.

ويتميز النظام السياسي عن غيره بوجود عناصر ثلاثة تدخل ضمن مكوناته هي السلطات السياسية، ونظم الحكم، والجماعة السياسية، ويتوقف استمرار النظام السياسي على وجود حد أدنى من الاستعداد أو القدرة لدى الأفراد للعمل معاً بهدف حل المشكلات التي تعترض حياتهم، فإن تحقق ذلك وجد الحد اللازم لتكوين مفهوم الجماعة، وإن غاب بعض الأفراد عن النظام السياسي، ورفضوا الانصياع لعملية التخصيص السلطوي للقيم والتي تشكل جوهر النظام السياسي.

والنظام السياسي يضم أفراداً ينتمون إلى قيم ثقافية وتقاليد متنوعة، كما قد ينتمون إلى جماعات عرقية منفصلة بعضها عن الأخر، وإذا لم يتكون مفهوم الجماعة السياسية الذي يدمج الفرد داخل النظام السياسي اتسعت المسافة السيكولوجية والثقافية التي تفصل بين هؤلاء الأفراد، وهكذا تصبح وظيفة التنشئة السياسية في نفوس الأفراد بما يدعم الولاء للجماعة والإيمان بأهدافها المشتركة.

إذاً النظام السياسي هو مجموعة من القواعد والأجهزة المتناسقة المترابطة فيما بينها، تبين نظام الحكم ووسائل ممارسة السلطة وأهدافها وطبيعتها ومركز الفرد منها وضمانته قبلها كما يحدد عناصر القوة المختلفة التي تسيطر على الجماعة وكيفية تفاعلها مع بعضها والدور الذي تقوم به كل منها.(4)

5- التدامج والتمايز:

إن موضوع التدامج الاجتماعي، وصنوه التمايز الاجتماعي، أخذ صفات وأبعادا مختلفة، بحسب المحددات والمجالات التي تناولت هذا المفهوم، فهنالك مجالات تتعلق بالحراك الاجتماعي الداخلي، وهناك ميادين تتعلق بالتفاعل بين المجموعات والأفراد الطارئين على مجتمع ما، كاللاجئين والمهاجرين خلسة، وفي إطار التفاوت إياه، تبرز أيضا أفكار حول ميادين التدامج والتمايز، ومجالاته وحقوله، ونستطيع القول بان تعبير "تدامج" يختلف عن تعبير "دمج"، حيث أن عملية التدامج تعني التفاعل الحاصل أثناء محاولات الدمج. وفي هذا الإطار تأخذ معايير التدامج مفاهيماً وأشكالاً منوعة، يدخل فيها التمايز باعتباره مستوى من مستويات علاقات التدامج، وليس نقيضها حيث أن مستويات العلاقة تتراوح بين التكيف والقبول، وصولاً إلى الاحتواء (inclusion)، أو الرفض والتهميش،وصولاً للنبذ والإبعاد (exclusion) وبين هذين الحدين، قد تمر العلاقة بين اللاجئين والمجتمع المضيف، بمستويات أخرى تتمثل بالانسجام الكامل إلى درجة امتصاص الجماعة الوافدة (Assimilation)، أو قبولها أو تهميشها (Marginalization).

أما فيما يتعلق بقياس التدامج، فإن دافيد لوي الذي اعتمد في دراسته على استبيان مستند إلى إحصاءات لقوة عمل المهاجرين الآسيويين في المملكة المتحدة (بريطانيا)، خلال حقبة الثمانينات، فقد عزا مصادر قياس الاندماج إلى الحقول الثلاثة:

1- اقتصادي: مستوى الوظائف، الشراء والبيع من البقالة، الدخل والمهارات اللغوية، والتحصيل العلمي.

2- اجتماعي – سياسي: التجنس، الزواج المختلط، الاستفزازات العنصرية والاعتداءات، التمييز، المشاركة السياسية، الجريمة والعلاقات مع الشرطة.

في ذات السياق عمد بول اوتيتي أميول وثوموس أدوور، إلى دراسة وضع اللاجئين من أوغندا إلى تنزانيا، بعد الانقلابات الأولى واستخلصا أن مفهوم التدامج

الاجتماعي له سمات ثقافية، اقتصادية واجتماعية، وقد ركز على أهمية العوامل الاقتصادية.[5]

ثالثاً– هوامش الفصل الثاني:

(1) بدوي، أحمد زكي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية،بيروت، لبنان، ص397.

(2) المرجع السابق نفسه، ص400.

(3) وصفي، عاطف، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، مصر ، دائرة المعارف، ط3، ص75.

(4) مبيض، عامر رشيد، موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية، حمص، دار المعارف، 2000، ص 1286 – 1287.

(5) العلي،محمود داوود، الواقع الاجتماعي للفلسطينيين في لبنان، بيروت، باحث للدراسات، 2009، ص15.

الفصل الثالث

التحولات الديموغرافية للشعب العربي الفلسطيني

نحاول في هذا الفصل الإجابة عن مدى حضور العامل الديموغرافي في صياغة المشروع السياسي الفلسطيني، وسنتطرق للآليات التي اتبعت منذ عام 1919 وحتى اليوم لتعزيز الميزان الديموغرافي لصالح اليهود على حساب العرب.

قال اللورد آرثر بلفور في مؤتمر باريس للسلام عام 1919 " تمثل فلسطين حالة خاصة، نحن لا نتعامل مع رغبات مجتمع موجود بل نعمل جادين لإعادة تشكيل مجتمع جديد، وبالتحديد خلق حالة أغلبية عددية في المستقبل".[1]

يتضح من هذه المقولة أن فلسطين تمثل صراعاً ديموغرافياً بين العرب واليهود بدأ يحتدم منذ أوائل فترة الانتداب البريطاني لفلسطين، ويتضح أيضاً أن البريطانيين كانوا المخططين الأوائل لآليات إقامة دولة الكيان الصهيوني على أرض فلسطين.[2]

أولاً – الوضع الديموغرافي في العهد العثماني

(من نهاية القرن التاسع عشر وحتى نهاية الخلافة العثمانية)

بلغ عدد سكان فلسطين عام 1896، 640 ألف نسمة، وارتفع عام 1914 إلى حوالي 689 ألف، وتعود الزيادات في هذا العدد إلى ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية إلى جانب صافي الهجرة الإيجابي الناجم عن الهجرة اليهودية وقدوم بعض الجاليات المسيحية الأوربية وفي مقدمتها الجاليات الألمانية إلى فلسطين، وفق المصادر الإسرائيلية لم يكن هناك أكثر من 24 ألف يهودي في فلسطين في عام 1822 ليصل العدد إلى 100 ألف نسمة في بداية الحرب العالمية الأولى.(3)

وبغض النظر عن كبر أو صغر حجم هذه الزيادة على مدى مئة عام، فإن ما يهمنا هنا هو توضيح أن هذه الزيادة ليست عبثية وإنما تمت وفقاً لمخطط استراتيجي بدأه البريطاني اليهودي الثري موسى مونتفيوري الذي أنشأ أول مستعمرة يهودية في فلسطين إبان الحكم المصري، وتحديداً في عام 1837م. إذ استطاع أن يحصل على ضمانات من الدولة العثمانية بالحماية والامتيازات وذلك بعد زوال حكم محمد علي في فلسطين وإثر هذه الحماية بدأ يتزايد عدد اليهود في فلسطين وفقاً للجدول التالي(4):

جدول رقم(1) يبين تزايد أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين

السنة	العدد
1837	1500
1840	10000
1860	15000
1881	22000

و تذكر المصادر أن متوسط عدد اليهود المهاجرين ما بين عامي 1882 و1903 وصل إلى نحو 2500 مهاجر سنوياً. وهذه الفترة شهدت إقامة ثلاث مستعمرات جديدة هي: ريشون ليستون، روشبينا، زخرون يعقوب، وما بين عامي 1904 و1914 كان متوسط عدد القادمين إلى فلسطين خلال تلك الفترة نحو 3200 مهاجر سنوياً.(5)

وقد لعبت السلطات العثمانية وخاصة بعد انقلاب تركية الفتاة، دوراً كبيراً في تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ومنذ عام 1908 وحتى 1910 استطاع اليهود إقامة 11 مستعمرة جديدة في فلسطين ومنها مدينة تل أبيب عاصمة الكيان والتي تأسست عام 1909.

ثانياً- الوضع الديموغرافي للسكان في فترة الانتداب البريطاني

لأول مرة في تاريخ فلسطين الحديث جرى تعداد للسكان في فلسطين الانتدابية عام 1922 وبلغ عدد سكان فلسطين آنذاك 752,048، و في عام 1931 جرى تعداد آخر وصل عدد سكان فلسطين وفقاً له 1035821، وقدر عددهم في أيار مايو 1948 بنحو 2,115,000 نسمة، منهم 1,380,000 عربياً و649,633 يهودياً والباقي إثنيات صغيرة.(6)

ويرجع سبب تفوق اليهود على العرب من حيث معدلات الزيادة السكانية إلى سلطة الانتداب البريطاني، التي فتحت أبواب فلسطين أمام الهجرة اليهودية القادمة من الخارج وفقاً لصك الانتداب الذي تعهد بتقديم التسهيلات التي من شأنها تسهيل إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، ونتج عن ذلك تناقص نسبة المواطنين العرب خلال فترة الانتداب من89% إلى 67% في المقابل رفع نسبة اليهود من 11% إلى 33% تقريبا من إجمالي السكان.(7)

وقد تفوقت نسبة الذكور بشكل ملحوظ خلال فترة الانتداب في مجتمع المهاجرين، إذ كانت الحركة الصهيونية تشترط أن يتم اختيار 80% من المهاجرين من بين أعضاء منظمات الشبيبة ومن الأفراد الذين يقبلون العمل في الزراعة، ومن العمال المدربين الذين لم تتجاوز أعمارهم الخامسة والثلاثين ومن العائلات التي لا يزيد عدد سن عائلها عن الخامسة والثلاثين، ما يعني ارتفاعاً في فرص الزواج ومعدلات الخصوبة.(8)

ثالثاً- التحول الديموغرافي لعرب فلسطين منذ 1948

نجحت الحركة الصهيونية حتى عام 1948 في زيادة أعداد اليهود في فلسطين حتى أصبحوا يناهزون ثلث السكان إلا أنه وعلى الرغم من السياسات البريطانية المتعلقة بمصادرة الأراضي وانتزاعها من ملاكها العرب، فقد عجزوا عن امتلاك أكثر من 8% من مساحة البلاد، ونتيجة لهذا الوضع المتناقض عملت الصهيونية عام 1948 على اغتصاب نحو 79% من مساحة فلسطين لإقامة الكيان الصهيوني.

وكنتيجة للعمليات العسكرية الصهيونية والمجازر التي ارتكبت بحق الفلسطينيين، تشتت أكثر من 800 ألف فلسطيني من ديارهم أقام بعضهم في الضفة الغربية وقطاع غزة وهما المنطقتان العربيتان اللتان حافظ كل من الأردن ومصر عليهما من الاحتلال الصهيوني.

1-اللاجئون الفلسطينيون في سورية:

جاءت الأغلبية الساحقة من اللاجئين الفلسطينيين إلى سورية من الجليل عام 1948، ويبين توزيع اللاجئين على أساس المنطقة التي جاؤوا منها أن 40% جاؤوا من صفد،22% من حيفا، 16% من طبرية، 8% من عكا، 5% من يافا، 5% من الناصرة، 4% من القدس ومناطق أخرى[9].

وبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين إلى سورية عام 1948 نحو 75000 لاجئاً ووصل عددهم وفقاً لإحصاءات الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب إلى 465,919 لاجئاً حتى 22\3\ 2009، والجدول التالي يبين تطور أعداد اللاجئين في سورية بين عامي 1948 و 2009:[10]

جدول رقم(2) تطور أعداد اللاجئين الفلسطينيين في سوريا

العام	العدد
1948	75,000
1960	115,050
1970	158,717

1980	209,582
1990	280,731
2001	397,308
2003	415,824
2009	465,919

وبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين داخل المخيمات عام 2005 وفقاً لإحصاءات الأنروا 115,473 لاجئاً من إجمالي اللاجئين المسجلين لدى الأنروا، بينما يبلغ عدد المخيمات في سورية 14 مخيماً منها 11 مخيم تعترف بها الأنروا بينما لا تعترف بمخيمات أخرى، في حين بلغ عدد اللاجئين المسجلين حتى 30 حزيران 2008 وفقاً لإحصاءات الأونروا أيضاً 456,983 لاجئاً موزعين حسب الأقاليم كما يلي: [11]

جدول رقم(3) توزع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا بحسب الأقاليم

المنطقة	**العدد**
دمشق	358,603
الجنوب	25,636
حمص . حماه	39,366

الشمال	33,378
إجمالي الأقاليم	456,983

2-اللاجئون الفلسطينيون في لبنان:

جاء معظم اللاجئين الفلسطينيين إلى لبنان من الجليل ويتوزعون حسب المناطق التي جاؤوا منها على الشكل التالي: [12]

جدول رقم(4) نسب اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بحسب المناطق التي جاؤوا منها

المنطقة	**النسبة**

صفد	%33
عكا	%36,6
طبرية وبيسان	%6,3
الناصرة	%5
حيفا	%2
جنوب فلسطين	%3,3
الضفة الغربية	%12

يتوزع اللاجئون الفلسطينيون في لبنان داخل وخارج المخيمات، ويبلغ عدد مخيمات لبنان 11 مخيماً بعد أن تم تدمير خمسة مخيمات للاجئين نتيجة الحروب التي حصلت في لبنان.

ولا توجد إحصائيات واضحة حول أعداد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ويعود ذلك إلى الواقع السياسي اللبناني، حيث ينظر إلى اللاجئين الفلسطينيين كعامل حاسم في شأن التوازن الديموغرافي الطائفي في لبنان، وبسبب هذه النظرة تختلف الإحصاءات حول اللاجئين تبعاً لسبب الإحصاء وتوظيفه السياسي.

إلا أن إحصائيات الأنروا للعام 2005 تقول بوجود حوالي 404,170 لاجئاً فلسطينياً مسجلاً في سجلاتها ويقارب هذا العدد إحصائيات الدولة اللبنانية التي تعترف أحياناً بوجود 400 ألف فلسطيني على أراضيها وأحياناً يصل العدد وفقاً لإحصائيات الدولة إلى 600 ألف.

ونظراً للتفاوت الكبير في الإحصائيات الحكومية اللبنانية لأعداد اللاجئين الفلسطينيين فوق أراضيها والذي يتراوح ما بين 200 – 600 ألف لاجئ[13] سنعتمد في هذا البحث على إحصائيات الأنروا في لبنان لأعداد اللاجئين الفلسطينيين فوق أراضيه.

كما ذكرت فإن اللاجئين الفلسطينيين قي لبنان يتوزعون داخل وخارج المخيمات، ويوجد في لبنان 11 مخيماً بعد تدمير خمسة مخيمات نتيجة للحروب التي شهدها لبنان وهذه المخيمات هي:

عين حلوة، البص، ويفل، برج البراجنة، صبرا وشاتيلا، مار الياس، المية ومية البداوي والبرج الشمالي، خبية، الرشيدية.

وبلغ بحسب الأنروا عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حتى كانون الأول 2005 حوالي 404,170 لاجئاً، منهم 213,349 مسجلين في المخيمات ويبين الجدول التالي توزع اللاجئين الفلسطينيين في أقاليم الأنروا في لبنان حتى 30 حزيران 2008: [14]

جدول رقم(5) توزع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بحسب الأقاليم

الإقليم	العدد
بيروت	50,066
الجبل	81,217
صيدا	101,627

صبرا	107,025
طرابلس	59,767
البقاع	16,906
إجمالي الأقاليم	416,608

3-اللاجئون الفلسطينيون في الأردن:

فتحت المملكة الأردنية الهاشمية أبوابها للقادمين الفلسطينيين عبر نهر الأردن بعد حرب 1948، وقامت المملكة بعد ذلك بضم الضفتين الشرقية والغربية واعتبرت اللاجئين الفلسطينيين مواطنين أردنيين بعد تجنيسهم، لهم حقوق المواطنين وعليهم واجباتهم.

و بعد حرب 1967 حصلت موجة جديدة من الهجرة إلى الأردن شملت اللاجئين والنازحين الفلسطينيين، وقدر عدد الفلسطينيين الموجودين في الأردن بين لاجئين ونازحين بحوالي 453,840، وبسبب الاضطرابات التي حصلت أثناء الانتفاضة الأولى (1987 . 1994)أصدر الأردن قراراً بإلغاء ضم الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية الهاشمية.(15)

ويعتبر اللاجئون الفلسطينيون في الأردن الأكثر عدداً بين اللاجئين خارج حدود فلسطين الانتدابية، ويشكلون 44% من سكان الأردن.(16)

يتوزع اللاجئون الفلسطينيون في الأردن كما باقي الدول المضيفة داخل وخارج المخيمات، و تحوي الأردن 13 مخيماً وتعترف الأنروا بـ 10 مخيمات وهي:

مخيم عجان الجديدة (الوحدات)، جبل الحسين، إربد، الزرقاء، البقعة، ماركا، الجص، سوف، جرش، الطالبية.

بينما لا تعترف بمخيمات: مأدبا، الأمير حسن، السخنة.

و بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في الأردن بحسب سجلات الأنروا حتى كانون الأول /2005 (1,827,877) لاجئاً مسجلاً، منهم 286,110 يقيمون داخل المخيمات

الأردنية (المعترف بها من قبل الأنروا) ويتوزع، اللاجئون الفلسطينيون في أقاليم الأنروا وفقاً للجدول التالي:[17]

جدول رقم(6) توزع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن بحسب الأقاليم

الإقليم	العدد
عمان الجنوب	321,517
اربد	217,299
عمان الشمال	231,890
الزرقاء	283,455

إجمالي الأقاليم	1,054,161
لاجئون خارج الضفة عمان الجنوب	188,386
لاجئون خارج الضفة إربد	83,651
لاجئون خارج الضفة عمان الشمالي	249,351
لاجئون خارج الضفة الزرقاء	219,938
الإجمالي	741,326
غزة سابقا . عمان الجنوب	30,915
غزة سابقا . اربد	28,911
غزة سابقا . عمان الشمال	25,783
غزة سابقا . الزرقاء	49,607
الإجمالي	135,216
المجموع الكلي للفلسطينيين	1,930,703

4–التكوين الديموغرافي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة:

لجأ مئات الآلاف من الفلسطينيين بعد نكبة 1948 إلى قطاع غزة والضفة الغربية.

و بعد نكسة 1967 نزح فلسطينيو القطاع والضفة الغربية إلى الضفة الشرقية للأردن ويقدر عدد النازحين بعد النكسة من قطاع غزة بـ 100,960 نسمة وبـ 171,000 نسمة من الضفة الغربية أي ما مجموعه 271,960 فلسطينياً نزحوا من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1976 إثر النكسة معظمهم استقر في الضفة الشرقية للأردن، واتجه بعضهم للعمل في الخليج العربي.(18)

يقدر عدد الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية بـ 4,048,403 وفقاً لتقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2010، منهم 2,513,283 في الضفة الغربية، و1535120في قطاع غزة، بمن فيهم سكان القدس و البالغ عددهم 382041.[19]

أ- اللاجئون في قطاع غزة:

يقيم اللاجئون قي قطاع غزة داخل وخارج المخيمات، و يبلغ عدد مخيمات اللاجئين في قطاع غزة ثمانية هي: جباليا، رفح، الشاطئ، النصيرات، خان يونس، البريج، المغازي، دير البلح، ويتوزعون على أقاليم عمل الأنروا وفقاً للجدول التالي الذي يبين الحالات المسجلة حتى 30حزيران 2008:[20]

جدول رقم(7) توزع اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة بحسب الأقاليم

الأقاليم	العدد
جباليا	192,258
الرمال	170,118
الزيتون	135,281
النصيرات	123,838
دير البلح	88,048
خان يونس	179,199

رفح	170,842
الإجمالي	1,059,584

ب-اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية:

تحوي الضفة الغربية على تسعة عشر مخيماً هي:

بلاطة، طولكرم، جنين، عسكر، الدهيشة، شعفاط، الجلزون، قلنديا، العروب، نور الشمس، الفوار، الفارعة، مخيم رقم1، عقبة جبر، عايدة، دير عمار، عين السلطان، بيت جيرين، الأمعري، و يتوزع اللاجئون المسجلون في الضفة الغربية على أقاليم الأنروا وفقاً للجدول التالي حتى 30 حزيران 2008:[21]

جدول رقم(8) توزع اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية بحسب الأقاليم

الأقاليم	**العدد**
أريحا	19111
القدس	222140
الخليل	174,572
نابلس	319,428
غزة سابقا	19,012

754,263	الإجمالي

5-اللاجئون الفلسطينيون في مصر: [22]

استقبلت جمهورية مصر إثر نكبة 1948 نحو 8,000 لاجئ فلسطيني كما لجأ إلى مصر العديد من الأسر الفلسطينية بعد نكسة 1967.

بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في مصر عام 1994 (4,9559)لاجئاً وقدر عددهم عام 2003 ب 70 ألف لاجئ ويقدر عددهم حالياً بنحو 72,000 لاجئ.

واللاجئون الفلسطينيون في مصر غير مسجلين في الأنروا إذ أن مصر تقع خارج نطاق عملها.

وخلافاً لمواقف الدول العربية الأخرى، رفضت مصر إقامة مخيمات للاجئين الفلسطينيين، و كان المخيم الوحيد في القنطرة يضم 12 ألف لاجئ، ثم تم إلغاؤه وتوزيع الفلسطينيين الذين يقيمون فيه على مناطق عديدة في مصر.

ويتركز معظم اللاجئين الفلسطينيين في مصر في محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية، حيث يقيم فيها حوالي 93%من اللاجئين الفلسطينيين، بينما تتوزع الـ 7% المتبقية في مناطق ريفية مختلفة.

6- اللاجئون الفلسطينيون في العراق:

تختلف الروايات حول أسباب لجوء مجموعة من اللاجئين الفلسطينيين إلى العراق.

وأياً تكن الرواية فإن ما يقارب ثمانية آلاف لاجئ فلسطيني لجؤوا إلى العراق إبان نكبة 1948، قدر عددهم عام 2005 بـ 47,508 لاجئاً.[23]

ونتيجة للاحتلال الأمريكي للعراق، فإن مصادر البيانات حول أعداد اللاجئين الفلسطينيين فقدت، ولم يعد هناك إحصاء ولو تقريبي لأعدادهم.

حيث ترك بعض اللاجئين أماكن إقامتهم في العراق وهربوا نتيجة التعذيب والتهديد الذي لاقوه على أيدي الميليشيات ليحتموا في مناطق حدودية مع سورية والأردن في

مخيمي التنف والرويشد، ثم بدأ ترحيلهم إلى مناطق مختلفة من العالم شملت السودان وأمريكا اللاتينية، ولا توجد إحصاءات بأعدادهم إلا أنها تقدر ببضع مئات ممن هجروا.

ويطرح حالياً مشروع لتجميع من بقي من فلسطيني العراق في إقليم كردستان بناءً على طلب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس من رئيس إقليم كردستان مسعود بارازاني.

7- اللاجئون الفلسطينيون في باقي دول العالم:

فيما عدا مناطق عمل الأنروا وفلسطين المحتلة عام 1948 والعراق ومصر، يتوزع الفلسطينيون في معظم دول العالم، وقد أصدرت دائرة شؤون اللاجئين الفلسطينيين في منظمة التحرير الفلسطينية تقريراً عام 2006 يبين توزعهموفقاً للجدول التالي: (24)

جدول رقم(9) توزع اللاجئين الفلسطينيين في الشتات بحسب الدول المضيفة

الدولة	الفلسطينيون كافة	اللاجئون
السعودية	291,778	291,778
الكويت	40,031	36,499
باقي دول الخليج	112,116	112,116
ليبيا	78,884	78,884
دول عربية أخرى	5,887	5,887
أمريكا الشمالية والجنوبية	260000	183,767

234,008	275303	باقي العالم

8- الفلسطينيون داخل الخط الأخضر:

بقي في فلسطين بعد حرب 1948، ما يقارب 150 ألف من العرب الفلسطينيين كانوا منذ العام 1948 ولا يزالون حتى الآن خاضعين لسلطة الاحتلال الصهيوني، وبعد هدم ما يقارب 420 قرية فلسطينية داخل الخط الأخضر نزح أهلها إلى أماكن مختلفة داخل فلسطين وخارجها، ما يعني أن نسبة ممن بقوا في فلسطين من سكانها لا يعيشون في بيوتهم وإنما في أماكن مجاورة لها وبلغت نسبتهم عام 1948، 25% ممن بقوا في فلسطين.

و يقيم معظم الفلسطينيون داخل الخط الأخضر في أربعة مناطق رئيسية هي: الجليل والمثلث والمدن المختلطة (عكا- حيفا – يافا – اللد – الرملة).

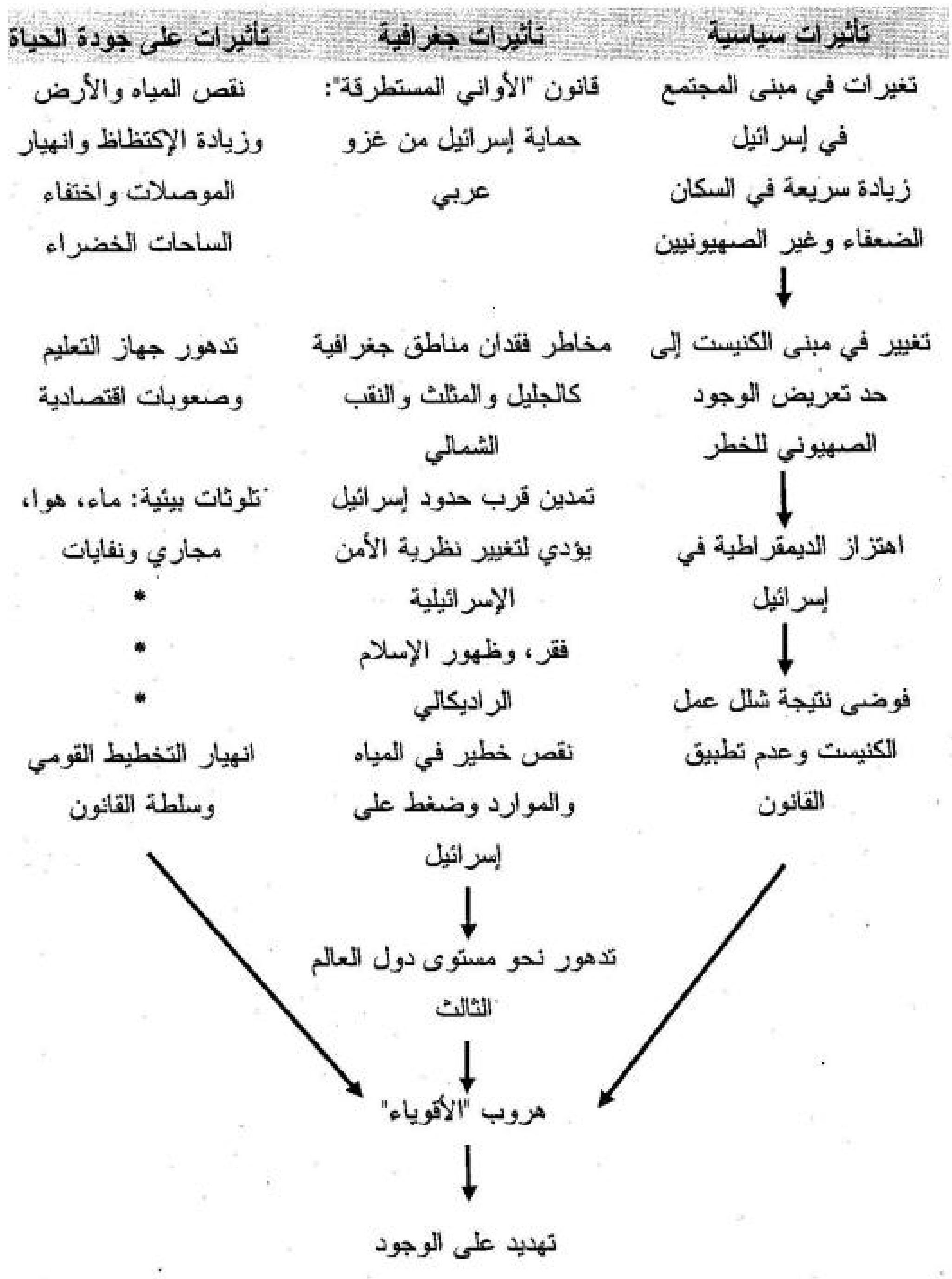
وبلغ عدد الفلسطينيين داخل الخط الأخضر وفقاً لإحصائيات 1980، 531,000 نسمة[25] ووصل عددهم في عام 1995 إلى 1,052,300 فلسطينياً [26]. وقدر عددهم عام 2009 بـ 1,200,000 فلسطينياً.

في الوضع الفلسطيني تحديداً لا ينفصل الظرف الديموغرافي عن التخطيط السياسي، وتبدو أهمية العامل الديموغرافي في الصراع العربي الصهيوني في مشروع قرار تقسيم فلسطين في العام 1947، حيث قسم القرار فلسطين إلى ثمانية أجزاء: ثلاثة عربية وثلاثة يهودية وجيب دولي يضم القدس ومحيطها، وجيب آخر تقع فيه مدينة يافا وهو جزء من الدولة العربية في قلب الكيان الصهيوني، ووفقاً لهذا التقسيم بلغ عدد سكان الدولة العربية 818,000 فلسطيني، بما في ذلك 71,000فلسطيني يسكنون جيب يافا، بينما كان في هذه الدولة أقل من 10,000 نسمة من اليهود، بينما ضم الكيان الصهيوني 499,000 يهودياً و438,000 عربياً، من هنا نفهم الحكمة في ضم جيب يافا المعزول إلى الدولة العربية، وإلا فإن ضمه إلى الدولة اليهودية سيجعل من العرب أغلبية في هذه الدولة، ويفسر هذا أيضاً لجوء الكيان الصهيوني فبل الإعلان عن قيامه إلى فرض الهجرة القسرية، بحثاً عن التفوق الديموغرافي على الفلسطينيين العرب.[27]

ولا يزال الوضع الديموغرافي حتى الآن يشكل هاجساً لدى الكيان الصهيوني، الذي يضع مشاريعاً لتصفية الوجود الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة عام 1948 ومدينة القدس، ويشكل جدار الفصل العنصري استكمالاً لمخططات الكيان في التغيير الديموغرافي في حدود فلسطين الانتدابية، ومحاولاتها لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين بأي حل لا يشمل حقهم في العودة.

في كتابه إسرائيل ديموغرافياً 2000–2020 مخاطر واحتمالات، يؤكد ارنون سافير منذ البداية، أن الموضوع الديمغرافي هو موضوع وجودي لدولة الكيان الصهيوني، حيث يقول "يمكن لدولة إسرائيل البقاء فقط، إذا كانت فيها أغلبية يهودية واضحة تعيش في منطقة يسمح حجمها وحدودها بتحقق سيادة الدولة والدفاع عنها".[28] ويضيف سافير "احد الشروط الحيوية لوجود الدولة هو الحفاظ على مستوى حياة ملائم لمجتمع غربي". وحاول سافير في كتابه أن يصور التغيرات الديمغرافية المتوقعة في إسرائيل في العقدين القادمين بأن لها تأثيرات سياسية وجغرافية خطيرة، ولها أيضاً تأثيرات على جودة الحياة للمواطن داخل إسرائيل وذلك على النحو التالي:

مخاطر على إسرائيل بسبب التغيرات الديمغرافية السريعة المتوقعة في العقدين القريبين:



وفقاً للجداول والإحصاءات السابقة يبلغ عدد الفلسطينيين في حدود فلسطين الانتدابية حوالي 4,800,000 نسمة، بينما وصل عدد اليهودوفقاً لتقرير دائرة الإحصاء الإسرائيلية 5,593,000 يهودياً.(29)

و يعتبر ما يجرى في مدينة القدس من عمليات هدم للمنازل العربية ومصادرة للأراضي، إضافة إلى مخطط سير جدار الفصل العنصري، دليلاً على التوجس

الصهيوني من المسألة الديموغرافية في فلسطين، لذلك يسعى إلى تصفية الوجود الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام 1948، فالمخطط الصهيوني إضافة إلى إخراجه نحو 100 ألف فلسطيني خارج حدود المدينة وحرمانهم من حق الإقامة فيها فإنه يعزل باقي الفلسطينيين الذين يعيشون داخل مدينة القدس عن محيطهم الفلسطيني، ويمنع وصول فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة إلى القدس، بذلك يتأكد ما أشار إليه البروفيسور أورن يفتاحئيل رئيس قسم الجغرافيا في جامعة بن غوريون أن ما يتم في القدس ومحيطها هو "مخطط موت القدس العربية". أي أن الكيان الصهيوني بدأ في موضوع الحسم الديموغرافي وذلك من خلال إخراج أحياء فلسطينية بكاملها إلى خارج حدود المدينة وإدخال مستوطنات جديدة إلى حدود المدينة.[30]

في محاضرة للمفكر الفلسطيني الدكتور سلمان أبوستة ضمن فعاليات المؤتمر العربي الدولي لحق العودة الذي جرى في دمشق أواخر العام 2008، ذكر أن عدد الفلسطينيين في فلسطين المحتلة سيساوي أو يتفوق على عدد اليهود في العام2020.

يدرك قادة الكيان الصهيوني هذه الحقيقة لذلك فهم يسعون إلى انتهاج سياسات تحافظ على التفوق الديموغرافي الصهيوني في إطار الحدود الحالية للكيان والحفاظ على العرب الفلسطينيين كأقلية، وفي هذا الإطار تأتي خطة الحكومة الصهيونية في العام 2010 لما أسموه خطة القدس 2020، والتي تهدف بشكل صريح إلى تحويل العرب في القدس إلى أقلية في المدينة، بما يضمن بشكل متواصل التفوق الديموغرافي الصهيوني، للحفاظ على القيمة الوجودية للكيان من ناحية، ومن ناحية أخرى للتحكم في سير العملية السياسية كون مدينة القدس وفقاً لاتفاق أوسلو تخضع لمفاوضات الحل النهائي، وبالتالي فإن تصفية الوجود العربي في هذه المدينة سيجعل كفة القوة السياسية في المفاوضات ترجح لصالح الكيان الصهيوني.

رابعاً– هوامش الفصل الثالث:

(1) الموعد، حمد سعيد، اللاجئون الفلسطينيون رؤية مستقبلية، دار الموعد، دمشق، 2006، ص73.

(2) هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية الدراسات الخاصة، المجلد الأول القسم الثاني، دمشق، 1984، ص271.

(3) المصدر السابق نفسه، ص281.

(4) المصدر السابق نفسه، ص285.

(5) المصدر السابق نفسه، ص285.

(6) المصدر السابق نفسه، ص287.

(7) المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية، الخصائص الديموغرافية للشعب العربي الفلسطيني، بيروت، دار النضال، 1985، ص82.

(8) هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية الدراسات الخاصة، المجلد الأول القسم الثاني دمشق، 1984، ص289.

(9) حمد موعد، مرجع سبق ذكره، ص157.

(10) حمد موعد، مرجع سبق ذكره ص157 والهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب، الموقع الالكتروني www.gapar.net

(11) الوكالة الدولية لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، ملف المخيمات، الموقع الالكتروني http://www.un.org/unrwa/arabic/Refugees/Campprofiles.htm

(12) حمد موعد، مرجع سبق ذكره، ص144.

(13) المرجع السابق نفسه، ص144.

(14) الوكالة الدولية لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، ملف المخيمات، الموقع الالكتروني http://www.un.org/unrwa/arabic/Refugees/Campprofiles.htm

(15) هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية الدراسات الخاصة، المجلد الأول القسم الثاني، دمشق، 1984، ص496.

(16) حمد موعد، مرجع سبق ذكره، ص151.

(17) الوكالة الدولية لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، ملف المخيمات، الموقع الالكتروني http://www.un.org/unrwa/arabic/Refugees/Campprofiles.htm

(18) هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية الدراسات الخاصة، المجلد الأول القسم الثاني، دمشق، 1984، ص310– 311– 312.

(19) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقديرات أعداد السكان للأراضي الفلسطينية منتصف العام حسب المحافظة، 1997–2010 (تقديرات منقحة)، الموقع الالكتروني http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Documents/GOVER1997-2010A.htm

(20) الوكالة الدولية لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، ملف المخيمات، الموقع الالكتروني http://www.un.org/unrwa/arabic/Refugees/Campprofiles.htm

(21) المصدر السابق نفسه.

(22) حمد موعد، مرجع سبق ذكره، ص147.

(23) أنوربدر، اللاجئون الفلسطينيون في العراق، المجموعة 194، العدد الرابع، الدار الوطنية الجديدة، 2002، ص25.

(24) منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون اللاجئين، الموقع الالكتروني، www.plord.org

(25) شولش، الكسندر، الفلسطينيون عبر الخط الأخضر، ترجمة محمد هشام، دار الفكر، ص118.

(26) عبد الكريم، ابراهيم، تجمعات العرب الفلسطينيين في فلسطين المحتلة، اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص59.

(27) معتصم حمادة، اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة، سلسلة ملف، العدد الخامس، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات. آذار 2007، ص10.

(28) جمال البابا، الهاجس الديموغرافي في إسرائيل، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد الخامس عشر والسادس عشر، يوليو/ ديسمبر 2004، الموقع الالكتروني http://www.oppc.pna.net.

(29) تقرير 7,411,000 نسمة عدد السكان في إسرائيل، موقع عرب 48، الموقع الالكتروني، http://www.arabs48.com/display.x.

(30) جمال البابا، القدس بين التهويد والعزل، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد الثامن عشر، ابريل/ يونيو 2005، الموقع الالكتروني http://www.oppc.pna.net.

الفصل الرابع

المتغير الاقتصادي

تمت دراسة هذا المتغير وفقاً لمعطيين أساسيين:

- أن الاقتصاد الفلسطيني كان قائماً في إطار الإمبراطورية العثمانية وطرأت عليه مجموعة من التغييرات في المراحل التاريخية اللاحقة منذ الانتداب البريطاني وحتى العام 2009.
- الثاني يتعلق بصعوبات البحث، من حيث قلة البيانات والمعلومات وتنوع أساليب جمعها وعرضها بحسب التوزع الجغرافي.

و لكن ما يتوفر منها عن الغالبية العظمى للشعب الفلسطيني وخاصة في فلسطين المحتلة وسوريا ولبنان والأردن (مع الأخذ بعين الاعتبار تباين هذه المعطيات كماَ ونوعاً)، يكفي لتقديم تصور عام عن ملامح التكوينات الاقتصادية له في سياق العملية التاريخية السياسية لنشوئها وتطورها.

وبناء على ما سبق فإن المجال الاقتصادي خضع أولاً لمحدد العملية التاريخية وثانياً لمحدد التوزع الجغرافي وسنتطرق في هذا الفصل إلى:

1- السياسة الاقتصادية في حقبة الانتداب البريطاني.
2- الاقتصاد العربي في إطار الكيان الصهيوني.
3- الواقع الاقتصادي للاجئين الفلسطينيين.

أولاً– السياسة الاقتصادية في حقبة الانتداب البريطاني

شكل صك الانتداب البريطاني لفلسطين الناظم المحدد للسياسة الاقتصادية تجاه الأراضي الفلسطينية والذي تضمن في جوهر مواده تهيئة البلاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً لإقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين تنفيذاً لوعد بلفور.

وقد جاء صك الانتداب الذي أعلن مشروعه من قبل عصبة الأمم المتحدة بتاريخ 6 يوليو 1921 وصودق عليه في 24 يوليو سنة 1922 ووضع موضع التنفيذ في 29 سبتمبر، في ثمان وعشرين مادة حددت مهام الدولة المنتدبة تجاه الدولة المنتدبة.(1)

شكل الاقتصاد أداة محورية لدولة الانتداب لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، إذ أجرت سلطات الانتداب تغييرات جذرية في القوانين العثمانية التي كانت نافذة حتى بداية الانتداب وجاءت هذه التغييرات موافقة لهدف الانتداب والحركة الصهيونية.

وشملت التعديلات التي تمس الجانب الاقتصادي في البلاد في مجملها التسهيلات لإنشاء نظام اقتصادي تحت سيطرة اليهود على حساب العرب الفلسطينيين، وذلك عبر إنشاء وتنظيم المؤسسات الاقتصادية اليهودية، في مقابل تقليص القدرة الذاتية للاقتصاد العربي.

إذ أعطى صك الانتداب للدولة المنتدبة سلطة شبه مطلقة في إدارة وتنظيم شؤون البلاد، بالتالي فإن هذا الصك أضفى شرعية قانونية أممية على التعديلات التي أجرتها حكومة الانتداب.

فقد حدد الصك في بنده الرابع مرجعية يهودية هي الوكالة اليهودية والتي من مهامها إسداء المشورة والنصح لسلطات الانتداب من أجل إدارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والقانونية، بينما لم تحدد مرجعية عربية للمشاركة في إدارة شؤون البلاد، بالتالي فإن الصك ومنذ البدء وضع الوكالة اليهودية على قدم المساواة مع سلطات الانتداب، بينما تم التعامل مع العرب الفلسطينيين كجزء متمم في الاقتصاد المخطط له ليكون أداة طيعة لتحقيق أهداف الانتداب والحركة الصهيونية في توظيف اقتصاد العرب في خدمة إنشاء اقتصاد يهودي قوي، وخططت السياسة الاقتصادية إستراتيجيتها بـ:

1- انتزاع الأراضي من الملاك العرب وبشكل نهائي غير قابل للاسترجاع.
2- تحقيق الزيادة التراكمية في المساحات المسجلة بأسماء اليهود.
3- تنظيم الاقتصاد اليهودي بمأسسته.
4- تبعية اقتصاد العرب الفلسطينيين لسلطة الانتداب وتوظيف هذه التبعية لخدمة المصالح الاقتصادية المشتركة لدولة الانتداب والاقتصاد اليهودي.

سهلت حكومة الانتداب عمل المؤسسات الاقتصادية اليهودية المرتبطة بالوكالة اليهودية، التي تستملك الأراضي لصالح اليهود وتسجل هذه الأملاك باسم الصندوق القومي اليهودي وبذلك تظل الأملاك باسم الشعب اليهودي غير قابلة للتصرف الفردي(2)، كما دعم الانتداب البريطاني الجمعية الصهيونية تطبيقاً للبند الرابع من صك الانتداب، ومن هذه المؤسسات الجمعية اليهودية لاستعمار فلسطين (بيكا) وصندوق الائتمان اليهودي للاستعمار، والصندوق القومي اليهودي، والصندوق التأسيسي (الكيرين هايسود) الذي أنشئ عام 1920 ليكون الأداة المالية لبناء الوطن القومي اليهودي، والهيستدروت (الاتحاد العام للعمال اليهود في أراضي فلسطين)، ويهدف إلى توحيد جميع العمال والفلاحين اليهود والذي أعطي حق أن يفرض نفسه في كل المسائل الاقتصادية والثقافية التي تمس العامل اليهودي في فلسطين، وقد نما الهيستدروت إلى أن أصبح عدد أعضائه 200 ألف عضواً حتى نهاية الانتداب عام 1948 ويمثلون 75% من مجموع اليهود ذوي الرواتب والأجور، بينما توزع الباقون على النقابات والاتحادات اليمينية أو المتدينة المعارضة لمبادئ الهيستدروت اليسارية الاشتراكية.(3)

و في مقابل الدعم المطلق من قبل الانتداب للجمعية الصهيونية، كان الاقتصاد العربي يعاني من الإهمال المتزايد، والذي وضعته سلطات الانتداب خارج نطاق خطط التطوير للاقتصاد العام للبلاد.

ومن المعروف أن الاقتصاد الفلسطيني منذ الحقبة العثمانية هو اقتصاد زراعي بشكل رئيسي، وبحسب إحصاءات الحكومة في الثلاثينات بلغت مساحة الأراضي المتاحة للزراعة 2.3 مليون دونماً في السهل الساحلي و5 مليون دونماً في التلال، مع مساحات أخرى هامشية في قطاع بئر السبع في الجنوب.(4)

استهل هربرت صموئيل عهد الإدارة المدنية بإصدار ثلاثة قوانين لتسهيل انتقال الأراضي إلى اليهود:

الأول: فرض على شاغل الأرض التي شغرت بموت المتصرف بها أو تركه فلاحتها إبلاغ الحكومة عنها تحت طائلة الغرامة في حين كان قانون الأراضي العثماني يعطي شاغل الأرض الأولوية في التصرف القانوني بها.

الثاني يتعلق بمسح الأراضي، حيث أُصدر لتسهيل بيوع الأراضي فقط.

و الثالث قانون انتقال الأراضي لتمكين المشترين من الحصول على سندات تمليك جديدة واشترط أخذ موافقة الحكومة على كل انتقال للأراضي ومنع انتقالها لغير سكان فلسطين.[5]

ووضعت سياسة الحكومة آليات تنفيذية لهذه القوانين تعطي المشروعية لإستراتيجيتها التي تعمل على زيادة المساحات باسم اليهود إلى فلسطين بانتزاع هذه الأراضي من ملكية العرب.

وبفعل هذه القوانين تطورت مساحة الأراضي التي وقعت تحت السيطرة الصهيونية إلى 1,650,000 دونماً عام 1948، أي ما يساوي 5.9 % من مساحة فلسطين الانتدابية، إلا أن هذه الملكية مثلت ما نسبته 20% من مجموع مساحة الأراضي الزراعية[6]، وتقع 90% من الأراضي التي اشتراها اليهود في عقد العشرينات من القرن الماضي ضمن أملاك الغائبين ومن بينهم عائلة سرسق البيروتية، وهبطت النسبة خلال الثلاثينات إلى 80 %، ووصلت النسبة إلى 73 % إبان العقد الأخير من الانتداب،[7] فقد أصدرت حكومة الانتداب قانوناً بملكية الأراضي يقضي بأن يكون مالك الأرض مقيماً في فلسطين، وكانت عائلات سورية ولبنانية تمتلك أراضي واسعة في فلسطين، واضطرت إلى بيعها بعد تقسيم بلاد الشام، واشترتها المؤسسات اليهودية، وبلغت مساحة هذه الأراضي حوالي نصف مليون دونماً، وشملت عملية البيع هذه 22 قرية عربية غادرها 1,746 عائلة فلسطينية.[8]

أما بالنسبة لقطاع الصناعة فقد ظهرت بشكل جلي في عقد العشرينات الهيمنة الصناعية اليهودية الكبيرة والآلية واحتكارها وكان لتدفق الرساميل اليهودية والبريطانية ودول الانتداب الأخرى (وفقاً لصك الانتداب) دور كبير في دفع عملية التنمية الصناعية في القطاع اليهودي وإبقاء القطاع العربي تقليدياً وتابعا، حيث أسهمت الصناعة اليهودية

بأكثر من 80% من مجموع إنتاج فلسطين الصناعي عام 1939 وارتفعت هذه النسبة إلى 85% خلال سنوات الحرب العالمية الثانية في أربعينيات القرن الماضي.

وعانى قطاع التجارة من سياسة تمييزية ارتبطت بتوجيه تجارة فلسطين الخارجية لمصلحة سلطات الانتداب ودعم الاقتصاد اليهودي، حيث جرى تكييف السياسة الجمركية البريطانية بحيث تخدم متطلبات الصناعة اليهودية وحمايتها وإضعاف الصناعة العربية.(9)

كان المحدد الأبرز في سياسة الانتداب الاقتصادية في مجال التجارة، المبدأ الاستعماري العام القائم على استيراد الدول الاستعمارية المواد الخام من الدول المستعمرة، وتصنيعها وإعادة تصديرها إلى الدول المورِدة للمواد الخام.

و أدت هذه السياسة إلى تحويل فلسطين إلى مزود للدول الأوروبية بالخامات الزراعية الرخيصة، من خلال تطوير تجارة التصدير الزراعية على أساس التخصص حسب الطلب الخارجي، وازداد هذا التخصص بعد الحرب العالمية الأولى بمزروعات معينة أدت إلى تحويل فلسطين إلى دولة أحادية المنتج ولكن دون إلحاق الضرر بالقطاع الزراعي اليهودي وبالمصالح الاقتصادية للحركة الصهيونية. (10)

وقد جرت محاولات عربية لمأسسة الاقتصاد العربي، عبر إنشاء مؤسسات اقتصادية عربية، كالحركة التعاونية العربية التي تأسست عام 1924 لمنتجي التبغ، والبنك العربي الذي يعتبر أقدم مؤسسة اقتصادية عربية في فلسطين أسسه عبد الحميد شومان في 1930/5/21، والبنك الزراعي العربي الذي أنشئ في 1933/11/13 كمحاولة لإنقاذ الفلاح العربي من المرابين.

إلا أن هذه المحاولات لهيكلة الاقتصاد العربي في مؤسسات متماسكة لم تنجح، ذلك أن محددات تطور هذا الاقتصاد مرتبطة بالاقتصاد العام للبلاد الذي رسمت ملامحه السياسة الانتدابية لخدمة مصالحها ودعم إنشاء اقتصاد يهودي قوي في مقابل إلحاق الاقتصاد العربي بهما وإبقائه على درجة محددة من التطور في إطار الاقتصاد القومي لفلسطين بحيث لا يتجاوز مصالح الانتداب والهدف الاستعماري – الصهيوني بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين قائم على أساس اقتصادي مؤسساتي قوي مدعوم بشبكة علاقات خارجية قوية مع الدول الاستعمارية، وبتمويل ضخم لم يكن القطاع الاقتصادي العربي يمتلك أدنى مقومات مواجهته.

لذلك فقد انتهى الانتداب البريطاني عام 1948 تاركا نسقا اقتصادياً في فلسطين ذو نظامين متمايزين حدد ملامح التطور الاقتصادي للعرب الفلسطينيين بعد النكبة.

ثانياً- الاقتصاد العربي في إطار الكيان الصهيوني

أدت النكبة عام 1948 إلى تغيير قسري لبنية الاقتصاد العربي في المجتمع الفلسطيني، فبعد إعلان قيام الكيان الصهيوني، وما رافقه من عملية تهجير وتطهير عرقي ضد العرب ظهرت أولى علائم انهيار الاقتصاد الفلسطيني بخسارته الموارد البشرية الضرورية للاستمرار في بناء اقتصاد فلسطيني ذاتي.

وبعد إعلان قيام الكيان الصهيوني تم الإعلان عن جملة من القوانين الناظمة لسير العملية الاقتصادية في المجتمع العربي في إطار الكيان الحديث النشأة.

لم تكن هذه القوانين والأنظمة سوى استمرار للسياسة الاقتصادية التي سادت حقبة الانتداب البريطاني والتي هدفت بشكل مباشر ومعلن وفقاً لصك الانتداب إلى وضع البلاد في أجواء تخدم مشروع إقامة الدولة اليهودية.

و بالتالي فإن النهج الصهيوني بعد النكبة استمر في سياسة تدمير ما تبقى من القدرة الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني وتحويله إلى اقتصاد هامشي تابع في إطار الاقتصاد الصهيوني للكيان الجديد.

و يمكن أن نميز في السياسة الاقتصادية الصهيونية تجاه المجتمع العربي الفلسطيني بين منهجين متكاملين:

الأول: سن القوانين الناظمة اللازمة لتحقيق هدفين رئيسيين:

1- الحد من القدرة الذاتية لتطوير اقتصاد فلسطيني للمجتمع الفلسطيني لمن تبقى من أفراده فوق ما تبقى لهم من أراض.

2- إبقاء هذا الاقتصاد مرتبطاً بالخطط المؤسساتية الهادفة إلى تطوير اقتصاد الكيان.

الثاني: الإجراءات العملياتية المباشرة التي تحقق الهدفين السابقين في إطار قانوني مؤسساتي موثق.

وفقاً لهذين المنهجين سنت الحكومة الصهيونية بداية القوانين التي تتيح لها التحكم في مقدرات البلاد المادية أي وسائل الإنتاج كمدخل ناظم للتحكم بالقوة البشرية الفلسطينية.

انطلقت الحركة الصهيونية في تعاملها مع العرب الفلسطينيين بعد إنشاء الكيان من أيديولوجية عقائدية عنصرية، وأجمعت وجهات النظر المتباينة في الكيان على ضرورة الحفاظ على أولوية المصالح اليهودية، وكانت عملية الطرد والمصادرة الواسعة للأراضي والممتلكات ومصادر الدخل للفلسطينيين قد أنتجت طبقة من العرب ممن لا أملاك لهم، ومعظمهم من اللاجئين داخل فلسطين المحتلة عام 1948 والذين بلغ عددهم عام 1949 ما يقارب 75,000 فلسطينياً يشكلون 50% ممن بقوا في فلسطين بعد النكبة.

وكنتيجة طبيعية لتذرر القدرة الذاتية للاقتصاد العربي فقد توجه هؤلاء قسراً إلى العمل في السوق اليهودية في ظل الحكم العسكري للكيان الصهيوني،[11] حيث تولى الحاكم العسكري مساعدة الدولة لمصادرة مساحات واسعة من الأراضي المملوكة للعرب، وعمد إلى تنظيم الأيدي العاملة العربية في الاقتصاد العام للكيان الصهيوني بقيود قانونية عرقلت بشدة حركة العمال الفلسطينيين.

و في ظل الحكم العسكري تم سن 34 قانوناً لمصادرة الأراضي بطريقة انتقائية أدت ما بين عامي 1948- 1962 إلى مصادرة ما يقارب 72% من ملكيات ما قبل عام 1948 للقرى التي لا تزال قائمة وتساوي أكثر من مليوني دونماً .[12]

واستمرت سياسة مصادرة الأراضي إلى أن بلغت مساحة الأراضي المصادرة في منتصف السبعينات 2,5 مليون دونماً .

كما سنت سلطات الاحتلال قوانيناً تحد من إمكانية إيجاد فرص عمل للعرب الفلسطينيين، حيث أعطيت الأولوية في فرص العمل إلى ذوي الكفاءة من الأقرب سكناً إلى مكان العمل ولما كانت مناطق السكن العربية تفتقر إلى فرص العمل فقد كان من الطبيعي أن تنشط الأيدي العاملة اليهودية بشكل أكبر، ولم تخل الأيدي العاملة اليهودية إلا من المهن الدنيا التي يرفض اليهود العمل فيها.

كما استثني العرب من خطط التنمية والتطوير، ففي مجال الزراعة إضافة إلى قوانين الانتزاع والمصادرة، اتبعت سلطات الاحتلال سياسة التخصص في الموارد المائية، واستثناء الفلاح العربي من أنظمة التعاون الهامة التي تقود قسماً كبيراً من عمليات الإنتاج الزراعي والتسويق، وشمل التمييز التجهيز الكهربائي وشبكات مياه الشرب والطرق، لصالح إنشاء وتقوية البنى التحتية للمواطنين اليهود وإهمال المواطنين العرب.[13]

وفي نهاية الخمسينات بدأ الاقتصاد القومي للكيان الصهيوني بالاستقرار، و ألغي الحكم العسكري في العام 1966، وبدأت القيود المفروضة على العرب تلغى بشكل تدريجي، إلا أن السياسة الجديدة كانت مشروطة بعدم تطوير اقتصاد عربي مستقل عن الاقتصاد الصهيوني.

وحتى نهاية الخمسينات كان القطاع الزراعي يستوعب معظم اليد العاملة العربية، إلا أن هذه النسبة انخفضت في الستينات، حيث أتاح تخفيف القيود عن العرب ولوجهم في مجالات عمل غير الزراعة.

ولاتزال السياسة الاقتصادية تجاه العرب في الكيان الصهيوني على هذا النحو حتى اليوم حيث لم تطرأ أي تغييرات جوهرية على هذه السياسة.

فعلى الرغم من أن مخصصات الفرد العربي كانت تساوي عشر مخصصات الفرد اليهودي في الستينات، وازدادت لتصبح الثلث مع بدايات القرن الواحد والعشرين، إلا إن هذا التحسن لم يلغ حقيقة أن سياسة التمييز ما زالت قائمة بين اليهودي والعربي.(14)

ثالثاً- الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة

فيما يتعلق باقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة يمكن التمييز بين ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: منذ النكبة وحتى النكسة 1967.

المرحلة الثانية:منذ النكسة وحتى اتفاقية أوسلو 1993.

المرحلة الثالثة: ما بعد اتفاقية أوسلو.

المرحلة الأولى: منذ النكبة عام 1948 وحتى النكسة عام 1967

1- الضفة الغربية:

ازداد إثر النكبة عام 1948 تدفق اللاجئين من مناطق فلسطين المحتلة الأخرى إلى الضفة الغربية ما زاد من المصاعب الاقتصادية وخلق معضلات حادة من البطالة والفقر.[15]

و بعد النكبة أصبحت الضفة الغربية مرتبطة إدارياً بالمملكة الأردنية الهاشمية، واستمر اقتصاد الضفة الغربية بظل الأردن متخلفاً على العموم ومتسماً بقطاع زراعي كبير وقطاع صناعي ضعيف قليل التطور تسوده الصناعات الصغيرة والحرف، ويعتمد بدرجة عالية على استيراد السلع الصناعية.[16]

و كانت الزراعة القطاع الإنتاجي السلعي الرئيسي في الضفة الغربية حيث ساهمت بـ27% من الناتج المحلي الإجمالي واستوعبت 37% من اليد العاملة وبلغت المساحة المزروعة في أوائل الخمسينات 2,425,000دونماً أي 40% من مساحة الضفة الغربية البالغة حوالي 6 مليون دونم ووصلت مساحة الأراضي المزروعة عام 1965 إلى حوالي 3 مليون دونم.[17]

أما الصناعة فقد كانت تقليدية وقائمة بشكل رئيسي على الصناعات الصغيرة والحرفية، ويعود السبب في عدم وجود منشآت صناعية ضخمة إلى أن السلطات الأردنية وجهت الاستثمارات والمشاريع الصناعية والتنموية نحو الضفة الشرقية، إضافة إلى ضيق السوق المحلية وانخفاض مستوى الادخار.

و تشير المعطيات إلى أن الضفة الغربية عام 1950 كانت أكثر تطوراً في المناطق الأردنية المجاورة من كل الوجوه تقريباً ، مادياً، اقتصادياً ، اجتماعياً ، وبمعايير الموارد البشرية، إلا أن الضفة الشرقية حققت عام 1967 تماثلاً أفضل، فقد تحول ميناء العقبة إلى ميناء رئيسي وأصبحت عمان هي المركز السياسي والتجاري.[18]

1- قطاع غزة:

شهدت الأوضاع الاقتصادية بين عامي 1948– 1967 تطورات هامة، كانت محكومة بالظروف الخاصة التي عاشها القطاع.

أصبح قطاع غزة بعد عام 1948 وحدة اقتصادية منفصلة عن باقي فلسطين وفقد حوالي 80% من سكان القطاع وسائل كسب عيشهم.[(19)]

و أدار المصريون اقتصاد القطاع على أنه وحدة منفصلة تماماً عن الاقتصاد المصري، و امتاز اقتصاد القطاع خلال فترة الإدارة المصرية بين 1948–1967 باختلال التوازن بين وفرة المصادر البشرية وندرة المصادر المادية وكانت البنية الاقتصادية التحتية في القطاع هشة ولم يكن هناك سوق حقيقية.

إلا أن الستينات شهدت قفزة نوعية في المستوى الاقتصادي لقطاع غزة وبلورت هيكلا اقتصادياً له ملامحه وسماته الخاصة[(20)] وتوجهت الطاقات البشرية في قطاع غزة إلى مجالين الهجرة واستصلاح الأراضي الزراعية وتشجيرها واستوعب قطاع الزراعة حتى العام 1965 أكثر من ثلث قوة العمل. [(21)]

المرحلة الثانية: منذ النكسة 1967 وحتى اتفاقية أوسلو 1993

بعد احتلال الكيان الصهيوني للضفة الغربية وقطاع غزة أصبحت فلسطين الانتدابية كاملة تحت سيطرة الكيان الصهيوني.

و في الضفة الغربية وقطاع غزة عطلت الدورة الاقتصادية، إما عن طريق إلحاق المناطق المحتلة بالاقتصاد الصهيوني، وإما بفرض قيود على الصناعة والزراعة والمعاملات المالية وتمت السيطرة الكاملة كذلك على الموارد المائية، وتم ربط شبكة مياه الضفة والقطاع بشبكة مياه الأراضي المحتلة عام 1948، والاستيلاء على نصف مساحة الضفة الغربية وأكثر من ثلث مساحة قطاع غزة، إضافة إلى ضم القدس وإعلانها "عاصمة أبدية لدولة إسرائيل".[(22)]

استمرت سياسية نزع الملكية، وكان أول تدبير اتخذه الكيان الصهيوني هو نزع ملكية الغائبين عن أراضيهم، فنزعت الملكية عن الأراضي لأسباب أمنية، أو صادرتها لاعتبارات المنفعة العامة واستمرت هذه الإستراتيجية إلى أن نزعت سلطات الاحتلال 60% تقريباً من أراضي الضفة الغربية ونحو ثلث أراضي قطاع غزة، إضافة إلى

الاستيلاء على الأراضي، فقد تحكمت إسرائيل في استخدام المياه، ما أضر الضفة وقطاع غزة لأنهما منطقتان زراعيتان أساساً.[23]

و كانت النتيجة الطبيعية لهذا التضييق، ارتفاع معدلات البطالة، و البحث عن العمل في السوق الصهيونية وكانت أعدادهم تتزايد باضطراد فقد بلغت 75,100 عاملاً سنة1985و 94700سنة.1986.[24]

و من خلال سياسة فرض الضرائب طوقت قوات الاحتلال محاولات المستثمرين للاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة.

و على هذا فإن النظام الضريبي شكل أداة بيد سلطات الاحتلال لتدمير الاقتصاد الفلسطيني، فالعائدات الضريبية التي تجنيها من الأراضي المحتلة لا يعاد توزيعها على اقتصاد الأراضي المحتلة، ففي الفترة الممتدة بين سنة1967و سنة 1984، حصلت حكومة الاحتلال على أكثر من 700 مليون دولار وهو مبلغ استخدم أساساً في بناء المستوطنات.[25]

مع بداية الانتفاضة عام 1987 بدأت الإجراءات الصهيونية تشتد تجاه الضفة الغربية وقطاع غزة، وشمل هذا التشديد الجانب الاقتصادي بشكل أساسي ومحوري في سياسة الاحتلال لقمع الانتفاضة، وتشكلت قيادة موحدة للانتفاضة، وحاولت استخدام الاقتصاد كسلاح لمواجهة الحرب الاقتصادية الصهيونية، واتجهت المحاولات الفلسطينية نحو محاولة إنشاء اقتصادي مستقل، عبر تفعيل الإمكانات الذاتية وتطويرها بزيادة الإنتاجية وتشكيل المؤسسات التعاونية لتطوير القطاع الزراعي، وتخفيض أجور التكاليف من قبل ملاك أدوات ووسائل الإنتاج الفلسطيني.

إلا أن هذه المحاولات توقفت نتيجة تغير المسار السياسي الفلسطيني، وتوجهه من الانتفاضة إلى المفاوضات.

المرحلة الثالثة: ما بعد اتفاق أوسلو[26]

يمثل بروتوكول باريس الملحق الاقتصادي لاتفاقية أوسلو التي تم توقيعها بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الكيان الصهيوني، الناظم للعلاقة الاقتصادية بين

الكيان الصهيوني والسلطة الوطنية الفلسطينية، وبين السلطة ودول العالم، والتي بموجبها نشأ اقتصاد السلطة الفلسطينية.

جاء في ديباجة الاتفاق العبارة التالية: سوف يتعاون الجانبان في بناء قاعدة اقتصادية صلبة في علاقاتهما هذه والتي ستحكمها مبادئ الاحترام المتبادل للمصالح الاقتصادية وعلى أساس المعاملة بالمثل والمساواة والعدالة لكلا الطرفين، يضع البروتوكول أرضية العمل لتقوية القاعدة الاقتصادية للجانب الفلسطيني ولممارسة حقه في اتخاذ القرار الاقتصادي وفقاً لخطته التنموية وأولوياته. إلا أن محتويات الاتفاق والقيود التي فرضها على الجانب الفلسطيني والتي ظهرت للعيان في ممارسات الكيان الصهيوني المتمثلة في التحكم بالمعابر، تقييد حركة البضائع والأشخاص... الخ، جعلت من هذه المقدمة حبراً على ورق.

حيث تكّون الاتفاق من إحدى عشرة مادة وثلاثة ملاحق. تتناول مواد الاتفاق الإحدى عشرة جميع جوانب النشاط الاقتصادي، مثل: ضرائب الاستيراد وسياسات الاستيراد، قضايا نقدية ومالية، المنتجات المحلية، ضرائب غير مباشرة على المنتجات المحلية، العمال، الزراعة، الصناعة، السياحة، التأمين، ثلاث ملاحق تتعلق بأنواع السلع المسموح للجانب الفلسطيني استيرادها من الخارج، تحدد هذه القوائم أسماء السلع، مصدرها، الكميات المسموح بها والجوانب الإجرائية الحاكمة لتنفيذ هذه القوائم.

كما نص على أن الأراضي الفلسطينية والإسرائيلية يحكمهما نظام جمركي واحد، وبالتالي يمنع على الفلسطينيين الاستيراد الحر والمباشر مع العالم، إلا من خلال المرور بالنظام والإجراءات الجمركية الإسرائيلية.

و سمح للجانب الفلسطيني بالاستيراد المباشر لبعض السلع بعينها دون غيرها. تم ذكر هذه السلع في قوائم ملحقة بالاتفاق سّميت قوائم (B،A2،A1). حيث شملت هذه القوائم سلع لا تتجاوز مئة سلعة، تم تحديد مصادرها والكميات المسوح بها. ففي حين يتناول الملحق الأول السلع المستوردة من مصر والأردن، يتناول الملحق الثاني السلع المستوردة من الدول العربية والإسلامية. والملحق الثالث يتضمن السلع التي يسمح للجانب الفلسطيني باستيرادها لكن مع الالتزام بنفس نظم ونسب الجمارك الإسرائيلية.

وتم تحديد كميات السلع المسموح باستيرادها ضمن القوائم الثلاث بما لا يتناسب مطلقاً مع حاجة المجتمع الفلسطيني عامة ولا مع حاجة منطقتي غزة وأريحا التي شملهما

الاتفاق عند توقيعه. على سبيل المثال سمح للجانب الفلسطيني باستيراد 3000 جهاز تلفزيون سنوياً ، 1000 جهاز تكييف سنوياً، 150000 طن من الإسمنت سنوياً، وهي كميات ضئيلة جداً ، بحيث يضطر الفلسطينيون لتغطية حاجاتهم بالشراء من السوق الإسرائيلية.

يلتزم الجانب الفلسطيني بفرض ضريبة قيمة مضافة بنسبة مساوية للمعمول بها في "إسرائيل" وذلك لمنع أي ميزة قد تتمتع بها السلع الفلسطينية وبالتالي تتدفق نحو السوق "الإسرائيلية"، كما أعطى الاتفاق للجانب الفلسطيني صلاحية تخفيض ضريبة القيمة المضافة بنسبة لا تزيد عن 2% من نسبة الضريبة المعمول بها وقت الاتفاق وهي17%.

و نص الاتفاق أيضاً على تشكيل لجنة مشتركة تسمى اللجنة الاقتصادية المشتركة JEC، بحيث تجتمع هذه اللجنة بشكل دوري لتحديث الاتفاق وتعديله حسب الحاجة. وهذا ما لم يحدث مطلقاً على الرغم من أن هذه اللجنة اجتمعت عدة مرات. حيث مازال الاتفاق ساري المفعول كما وقع في نسخته الأولى ودون أن يأخذ في الاعتبار أن السلطة الفلسطينية قد زادت من مساحة الأراضي التي تحت سيطرتها وكذلك عدد السكان بأثر الانسحابات التي حدثت فيما بعد.

كما ذكر الاتفاق أن الجانب الفلسطيني يحق له تأسيس سلطة نقدية، بحيث تعمل على تنظيم وتنفيذ السياسات المالية للسلطة الفلسطينية.

كما نص الاتفاق على:

– ستعيد السلطة النقدية ترخيص فروع البنوك الإسرائيلية العاملة حالياً (في ذلك الوقت) في قطاع غزة والضفة الغربية. لكن لم ينص الاتفاق على سماح (إسرائيل) للبنوك الفلسطينية أو العربية بالعمل لديها!!

– أن تقوم (إسرائيل) بإعادة ضرائب الدخل المستقطعة من العمال الفلسطينيين العاملين لديها. كذلك تضمن الاتفاق على أنه: ستكون هناك مقاصة لإيرادات ضريبة القيمة المضافة بحيث يجتمع ممثلون عن الجانبين مرة كل شهر لإجراء مقاصة بين إجمالي القيمة المضافة التي دفعها كل طرف على مشترياته من الطرف الآخر. ومنذ قيام الانتفاضة في نهاية عام 2000 توقف الكيان الصهيوني مرات عديدة عن تحويل فائض عملية المقاصة للجانب الفلسطيني. وهو الإجراء الذي هدد باستخدامه ضد الحكومة الجديدة بما ينتهك بنود الاتفاق.

- سيحاول الجانبان الحفاظ على اعتيادية حركة العمال بينهما. كذلك سيتم شملهم في نظام التأمين الاجتماعي الإسرائيلي.

في الوقت الذي حدد الاتفاق كميات السلع الزراعية المسموح للجانب الفلسطيني بإدخالها للسوق الإسرائيلي، فقد نصت الفقرة رقم 10 من المادة الثامنة على ما يلي: يسمح للجانب الفلسطيني ببيع الكميات التالية، على سبيل المثال لا الحصر: 5000 طن دواجن، 30 طناً من البيض، 13000 طن من الطماطم.. إلخ. في حين لم يتطرق الاتفاق مطلقاً لتحديد كمية وشروط السلع الإسرائيلية المسموح ببيعها في السوق الفلسطيني.

إن الاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية وخاصة بروتوكول العلاقات الاقتصادية أو ما يسمى "بروتوكول باريس" لم تنجح في فكّ أسر الاقتصاد الفلسطيني من سيطرة وتحكم السياسة الإسرائيلية، حيث أن اتفاق باريس الاقتصادي عزز من علاقة التبعية بدلاً من تخفيفها، وأعطى الشرعية السياسية والقانونية والتنظيمية لعلاقة السلب والإلحاق التي مورست ضد الاقتصاد الفلسطيني.

بمراجعة بنود اتفاق باريس، يمكن القول أن هذا الاتفاق قد جاء متطابقاً تماماً مع المصلحة الإسرائيلية وقد وصف الاقتصادي الإسرائيلي عزرا سادان والذي عمل مستشاراً لوزارة الدفاع الإسرائيلية في الشؤون الفلسطينية الموقف الإسرائيلي تجاه العلاقة الاقتصادية مع الفلسطينيين كما يلي: ليس مهماً إذا كانت دولة فلسطينية ستبرز للوجود أم لا.. ما يهمنا الحفاظ على وحدة النظام الاقتصادي في المنطقتين، وهذا يعني: استمرار حركة البضائع، الأفراد ورأس المال بينهما دون قيود. ويدرك سادان من سيكون المستفيد في النهاية من حرية حركة عناصر الإنتاج الثلاث: البضائع، الأفراد ورأس المال.

لقد أعطى الاتفاق الكيان الصهيوني السيطرة المطلقة على 60% من مساحة أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، ورقابة وتحكم في مصادر المياه، حركة البضائع والأفراد، أعطاه أيضاً صلاحيات التحكم في التجارة الخارجية الفلسطينية، وبذا فقد شرع بروتوكول باريس للكيان امتلاك مقاليد الاقتصاد، وهو ما حرص على تحقيقه من خلال هذا الاتفاق كي يبقى هو المستفيد شبه الوحيد من السوق الفلسطيني وكذلك الرابح الأكبر من أموال الدعم الدولي التي كان متوقعاً ضخها للمجتمع الفلسطيني بعيد التوقيع على اتفاقيات التسوية.

و يهدد الاحتلال بفصل محافظات غزة عن الغلاف الجمركي الموحد مع الضفة الغربية والكيان الصهيوني بعيد انسحابه الجزئي من قطاع غزة. ويرى الخبير الاقتصادي عمر إسماعيل شعبان في دراسة نشرها مركز بال ثينك للدراسات الإستراتيجية أن هذا التهديد يعني في حال تطبيقه أن منطقة قطاع غزة ستكون منطقة جمركية مستقلة وستكون بحاجة لإذن استيراد وتصدير للمتاجرة مع محافظات الضفة الغربية وكأنها دولة أخرى.

و إذا كان بروتوكول باريس يشكل الناظم السياسي لاقتصاد السلطة الوطنية الفلسطينية، فإن التمويل الدولي يشكل الرافعة الأساسية لهذا الاقتصاد.

حيث يعد هذا التمويل الدعامة الأساسية لدفع البنية التحتية في الضفة الغربية وقطاع غزة إلا أن هذا التمويل يصطدم بعقبتين أساسيتين:

1- أن هذا التمويل مسيس حيث تخضع عمليات التمويل لابتزاز الدول المانحة عبر إجبار السلطة الوطنية على التعاقد مع شركات الدول المانحة لتنفيذ مشاريع التنمية والاستثمار الاقتصادي، وهذا التسييس يضع السلطة الفلسطينية في موقع المجبر على قبول مستثمري وشركات الدول المانحة، ما يتعارض مع احتياجات ونفقات المشاريع التي تخطط لها السلطة.

2- أن هذا التمويل بدأ يتحول إلى شكل قروض حيث ازداد ميل العديد من الدول والهيئات للتمويل من المنح إلى القروض، مع أن ظروف الشعب الفلسطيني لا تسمح بعد لاستعمال القروض حتى وأن كانت ميسرة إلا في حالات الضرورة القصوى. ولعل سوء تجربة السلطة الوطنية الفلسطينية في إدارة القروض أكبر دليل على هذا فعلى الرغم من تشكيل لجنة عليا للقروض للدراسة وتقديم التوصيات حول الحاجة للقروض، إلا أن القروض مازالت لا تعرض على المجلس التشريعي وبالتالي قرار القروض هو قرار لجنة متخصصة وليس قراراً شعبياً على الرغم من الآثار المدمرة التي قد تؤدي إليها القروض على المدى المتوسط والبعيد وعلى مقدرات وخيارات الأجيال القادمة. كما لا يتم مراعاة أن تكون القروض للقطاعات الإنتاجية ذات المردود الربحي الذي يخلق فرص عمل، والقادر على السداد دون مخاطر غير ضرورية ومازال التعامل مع القروض لا يؤخذ بجدية (27).

يضاف إلى ذلك أن الضفة الغربية وقطاع غزة لم يشهدا استقراراً أمنياً، يؤدي إلى بناء اقتصاد مستقل، فقد شهدت الضفة الغربية اجتياحاً من قبل جيش الاحتلال في العام

2002 واستمر الاجتياح العسكري حتى العام 2004، ودمر هذا الاجتياح البنى التحتية الأساسية في الضفة الغربية.

وترافق الاجتياح مع قرار رئيس وزراء الكيان الصهيوني السابق آرئيل شارون بناء جدار أمني بين أراضي الضفة الغربية والأراضي المحتلة عام 1948.

وقد أدى الجدار حتى العام 2003 إلى اقتطاع حوالي 12% من مساحة الضفة الغربية، شملت أيضاً خسارة الفلسطينيين في الضفة الغربية 16.5% من المياه الجوفية، إضافة إلى تدمير 100ألف شجرة زيتون ومصادرة آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية.[28]

ويشير تقرير دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية للعام 2007 إلى أن الجدار والتوسيع المخطط للمستوطنات سيضع 45,5% من الضفة الغربية تحت السيطرة "الإسرائيلية".[29]

ورغم أن الاحتلال نفذ انسحاباً من جانب واحد من قطاع غزة، إلا أن هذا الانسحاب لم يؤد إلى تحسن في اقتصاد القطاع، وخاصة بعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية في العام 2006 والتي فازت بها حركة حماس، حيث قام الاحتلال بإغلاق معابر القطاع التي تشكل بوابة القطاع مع مصر والأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 والطريق إلى الجزء الآخر من أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية، ما أدى بشكل مباشر إلى وضع قيود صارمة على حركة البضائع والأفراد والأموال، وأدى إلى تدهور الاقتصاد في القطاع وحولته سياسة الاحتلال إلى منطقة منكوبة وازدادت حدة نكبتها بعد العدوان الصهيوني على القطاع نهاية العام 2008 والذي أدى إلى ضرب البنى التحتية في القطاع بشكل شبه كامل ناهيك عن 1500 شهيد و5500 جريح.

إضافة إلى الظروف السابقة فإن الحركة داخل الضفة الغربية على وجه التحديد صعبة، وهي تحد من حركة التجارة، نتيجة للحواجز الصهيونية وتزايد الاستيطان.[30]

ونتيجة لتحكم الاحتلال الصهيوني المطلق بمفاتيح الاقتصاد الفلسطيني فقد وصلت نسبة الفقر في صفوف الفلسطينيين إلى 53% منهم 25% يعيشون في فقر شديد، في حين وصلت معدلات البطالة إلى 24%، و14% يعملون جزئياً. وترتفع نسبة الفقر في قطاع غزة لتصل إلى 67% مقارنة مع 44% في الضفة الغربية، كما ترتفع نسبة البطالة في قطاع غزة إلى 36% مقارنة مع 17% في الضفة الغربية.[31]

إن سير العملية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، يدخل بشكل مباشر في خيارات الفلسطينيين السياسية، حيث شكلت الانتخابات الفلسطينية عام 2006 رغبة فلسطينية في تحسين الظروف الاقتصادية في جزء كبير من عملية التغير السياسي التي شهدتها الساحة الفلسطينية في تلك الانتخابات، كمحاولة شعبية لتجريب نهج سياسي آخر ذو عقلية اقتصادية مختلفة، قد يحقق بعض التغييرات في مجمل الظروف الاقتصادية الفلسطينية على مستويي الاقتصاد السياسي والحياة العامة.

رابعاً– الأوضاع الاقتصادية للاجئين الفلسطينيين

– الأوضاع الاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في سورية:

يتمتع اللاجئون الفلسطينيون في سورية بنفس الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية التي يتمتع بها المواطنون السوريون والممنوحة لهم بموجب القانون رقم 260لعام 1956، وقد تضمنت هذه الحقوق حقهم في العمل في جميع الميادين مع احتفاظهم بجنسيتهم الفلسطينية. وكان من أهم القوانين والقرارات التي صدرت في سورية

والتي ساعدت في تنظيم شؤون اللاجئين الفلسطينيين، وتأمين مختلف حاجاتهم المدنية والقانونية، القانون رقم (450) الصادر بتاريخ 25/ يناير عام 1949م، الذي أقر إحداث مؤسسة اللاجئين الفلسطينيين العرب التي ترتبط بدورها بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل السورية، وكان من مهام هذه المؤسسة وبشكل رئيسي، وبعيداً عن الأهداف التي تشكلت من أجلها تنظيم سجلات بأسماء اللاجئين الفلسطينيين، وأحوالهم الشخصية، والأعمال أو المهن التي يمارسونها.[32]

بالتالي فقد وضعت القوانين الناظمة لوجود الفلسطينيين في سورية محددات دخول قوة العمل الفلسطينية في الاقتصاد السوري.

توزيع النشاط الاقتصادي على القطاعات الاقتصادية الرئيسية:[33]

بلغت نسبة القوة البشرية عند الفلسطينيين (15 سنة فأكثر) في سوريا نحو 68,3% من إجمالي المجموع المقدر 339,729 نسمة في نهاية العام 1995 وهي تتفاوت بين الذكور والإناث، إذ بلغت على التوالي 8,67% و8,68%.

تشير الإحصاءات إلى أن النشاط الاقتصادي للفلسطينيين المقيمين في مخيمات سورية يتركز في قطاع الخدمات، حيث بلغت نسبتهم في هذا القطاع حوالي 41,2% وهذا أمر طبيعي لكون اللاجئين الفلسطينيين، ونتيجة ظروفهم، لا يملكون حيازات زراعية وغيرها. ويأتي قطاع البناء والتشييد في المرتبة الثانية فقد استأثر بنحو 27% من إجمالي قوة العمل الفلسطينية في سورية، ويعمل في الصناعات التحويلية حوالي (15%) وفي قطاع التجارة (8,4%)، وحوالي (2%) في قطاع الزراعة، وتوزعت قوة العمل الباقية وبنسبة 4,8% على قطاع الكهرباء، و(1,4%) قطاع المناجم، وحوالي 1%في قطاع النقل، وقطاع المال.

ويلاحظ أن هذا التوزيع أيضاً يختلف من مخيم إلى آخر، فمثلاً، بلغت نسبة العاملين في الزراعة في مخيم اليرموك 3,7% قفزت هذه النسبة إلى 11,5% و11,1% في مخيمي دنون وخان الشيخ على التوالي، وهذا يعود إلى أن هذين المخيمان موجودان في مناطق ريفية زراعية، مما أفسح المجال لبعض سكانه للعمل في الزراعة، في حين يقع مخيم اليرموك، وجرمانا مثلاً قرب مدينة دمشق مما رفع نسبة العاملين في الخدمات، 54% في اليرموك، وحوالي 42,5% في جرمانا وكذلك الحال في قطاع الصناعة.

- اللاجئون الفلسطينيون في لبنان:

يصنف اللاجئون الفلسطينيون في لبنان إلى فئات وهي:[34]

1. الفئة الأولى: وهي لاجئون لا خلاف على شرعية إقامتهم، فقد جرى إحصاؤهم بعد النكبة، في مطلع الخمسينات من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ووكالة الغوث وتشغيل اللاجئين، ومسجلون في قيود وزارة الداخلية اللبنانية لدى مديرية شؤون اللاجئين ولدى مديرية الأمن العام.

2. الفئة الثانية: تضم اللاجئين الفلسطينيين الذين لم تشملهم الإحصاءات في الفئة الأولى بالرغم من وجودهم في لبنان، وقد جرى تسوية إقامتهم وأوضاعهم بقرار من وزير الداخلية رقم 136 للعام 1969م.

3. الفئة الثالثة: تضم عدداً قليلاً من الفلسطينيين الذين أتوا للإقامة في لبنان بعد هزيمة حزيران 1967، أو تم إبعادهم من الأراضي المحتلة، أو تحريرهم من السجون الإسرائيلية هذه الفئة لا تملك أية أوراق ثبوتية، ولا إقامة شرعية لها في لبنان ولا حرية التحرك أو السفر أو التنقل.

حق العمل: [35]

ساوى القانون اللبناني الخاص بحق العمل بين اللاجئ الفلسطيني وأي أجنبي مقيم قي لبنان. وبما أن القانون اللبناني يصنف الفلسطينيين في دائرة الأجانب، فإن قوانين العمل اللبنانية الخاصة بالأجانب ينطبق على اللاجئين الفلسطينيين. وفي ذلك مخالفة واضحة لقرارات القمم العربية ولاتفاقية جنيف الخاصة باللاجئين.

حظرت المادة 25 من القانون الصادر في 10\7\1962 والمتعلق بدخول وخروج وإقامة الأجانب فنص "على الأجنبي غير اللبناني أن يتعاطى عملا أو مهنة في لبنان ما لم يكن مرخصا له بذلك من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وفقاً للقوانين والأنظمة السائدة ".

و ثبت المرسوم رقم 17561 الصادر في 18\9\1964 على العمال الأجانب مبدأ الحصول على رخصة العمل والمعاملة بالمثل. ولا يوجد في هذا القانون ولا في غيره أي استثناء للعامل الفلسطيني يوجب معاملته معاملة خاصة. لا المحاماة.العقوبات في قانون

العمل الصادر بمرسوم 9816 تاريخ 4\5\1968 يعاقب في مادته الرابعة " الذي يستخدم أجنبياً بعقد عمل أو إجازة صناعية من دون موافقة مسبقة أو إجازة عمل صادرة عن وزارة العمل ".

و بناء على هذه القوانين أصبح اللاجئ الفلسطيني ممنوعا من العمل في لبنان ويعاقب إذا خالف القوانين.

بتاريخ 18\12\1982 أصدر وزير العمل الدكتور عدنان مروة القرار رقم 1\189 حصر فيه عدداً من المهن باللبنانيين فقط وهذه المهن هي:

1- المحاماة.2- الطب. 3- الهندسة. 4 مدير عام. 5 - مدير. 6- نائب مدير. 7- رئيس موظفين. 8- أمين صندوق.9- محاسب. 10- سكرتير 11- موثق.12- أمين محفوظات.13- كمبيوتر.14 مندوب تجاري. 15- مندوب تسويق.16 مستشار.17-مراقب أشغال. 18- أمين مستودع. 19- بائع. 20 - صيارفة. 21- صاغه.22-مختبر.23-صيدلي. 24-تمديدات كهربائية.25- تركيب زجاج البيوت.26- العمال الالكترونية.27-أعمال الدهان.28-الميكانيك.29صيانة.30 - حاجب.31-ناطور.32-حارس. 33- سائق.34- طاهي.35- سفرجي. 36- حلاق.37-تدريس ابتدائي.38- تدريس تكميلي.39- تدريس ثانوي.40- أعمال هندسية بمختلف الاختصاصات وخاصة رسم هندسي.41- كيل ومساحة.و بصورة عامة كل الأعمال والمهن التي يتوفر لبنانيو لأشغالها.

أصحاب العمل:

42- الأعمال التجارية على اختلافها.43- أعمال الصرافة.44- المحاسبة. 45- القومسيون. 46 الأعمال الهندسية. 47- التعهدات.48 تجارة البناء. 49- الصياغة.50- صناعة الأحذية. 51- صناعة الملبوسات. 52- صناعة المفروشات على أنواعها والصناعات المتممة لها.53- نجارة. 54- قماش.55- إسفنج مفروشات.56صناعة الحلويات. 57- الطباعة والنشر والتوزيع.58- الحلاقة.59- الوي. 60- الصباغة.61-حدادة السيارات.62-الزراعة.سيارات.63- تركيب زجاج السيارات.64- فرش السيارات. 65- كهرباء السيارات.

و يسمح للفلسطيني بالعمل في الأعمال التالية:

1-أعمال البناء. 2- الزراعة. 3-عمال دباغة الجلود. 4- عمال الحفريات.5- عمال نسيج السجاد.6- عمال صهر المعادن. 7- عمال التنظيفات في الإدارات غير الحكومية.8- المربية. 9- الممرضات "شرط الحصول على إجازة عمل ". 10-خدم البيوت. 11- عمال غسيل وتشحيم السيارات.

و بعد تسليم الأستاذ عبد الله الأمين وزارة العمل أصدر في 11\1\1993 أصدر قراراً بحصر المهن السابق ذكرها بالعمال اللبنانيين وأضاف إليها التدريس في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية وغيرها من الأعمال.

ثم قام وزير العمل اللبناني طراد حمادة بمبادرة تمثلت بمنح اللاجئ الفلسطيني الحق في العمل. وتعتبر بادرة هامة للوصول إلى شطب وإلغاء بقية الحقوق المحروم منها.

لذلك فإن الخيارات الاقتصادية للفلسطينيين في لبنان ظلت محصورة في المهن الدنيا المسموح بهاوفقاً للتعديلات القانونية اللبنانية، ما جعل هذه الخيارات متبدلة وغير مستقرة أدت بشكل مباشر إلى عدم الاستقرار الاقتصادي للاجئين الفلسطينيين في لبنان، وربطت الظرف الاقتصادي لهم بالتغيرات السياسية التي على أساسها يتم تعديل قوانين عمل الفلسطينيين وليس على أساس احتياجاتهم المعيشية والاجتماعية.

- الأوضاع الاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في الأردن:

ذكر تقرير منظمة فافو لعام 1997، أن اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الأردن يعانون أوضاع صعبة من جميع الجوانب الحياتية، فهم يعيشون في المنازل الأسوأ ويعانون الكثير من المشاكل الصحية والنفسية المتفشية، ومن نسب بطالة عاليه ودخل مالي بسيط جدا ويعتبر اقل من نصف قوة العمل نشيطاً وفاعلاً، حيث عادة ما تشغل القوى العاملة الفلسطينية كعمال مهرة وسائقين إلى جانب قطاع الخدمات، وحوالي 20% من هذه القوى هم من المدرسين والمد راء إلى جانب 15% في الوظائف الدنيا. ويذكر التقرير أيضاً أن أكثر من 25% من أسر المخيمات تحصل على دخل سنوي مقداره اقل من "900" دينار أردني (640 دولار) في العام 1997، وهذا يعود بالأساس إلى معدلات البطالة المنتشرة بين الأسر في المخيمات وقلة مشاركة من هم أكبر سناً في

سوق العمل إلى جانب تدني مستوى الأجور، وأفاد التقرير أيضا إلى أن 6% من اللاجئين في المخيمات دخلهم أكثر من 3,600 دينار (2550 دولار) سنوياً.[36]

لقد أدت النكبة إلى إعادة إنتاج تكوينات اقتصادية للشعب العربي الفلسطيني، متمايزة عن التشكيل الاقتصادي الذي كان قائما قبلها، إلا أن هذا الإنتاج لم يكن ذاتياً بل دفعت إليه التغيرات القسرية التي خضع لها النسق الاقتصادي للمجتمع الفلسطيني منذ بداية الانتداب البريطاني على فلسطين.

وقد نشأ في فلسطين اقتصادان متمايزان عربي فلسطيني ويهودي صهيوني، وكان لهذا التمايز الذي اقترن بالنكبة الفلسطينية كعملية سياسية الدور الأبرز في إنتاج التكوينات الاقتصادية المختلفة للشعب العربي الفلسطيني في فلسطين الانتدابية وأماكن اللجوء والشتات.

و إذا تحدثنا عن نسق اقتصادي فلسطيني فإننا نتحدث عن تكوين اقتصادي خضع لتغيرات قسرية، فالنسق الاقتصادي امتد على مناطق جغرافية متعددة مرتبطة بتواجد الجماعات الفلسطينية فيها، ويمكن تقسيمها إلى:

1- التكوين الاقتصادي في فلسطين الانتدابية ويقسم إلى:
   - اقتصاد فلسطيني في إطار الاقتصاد الصهيوني
   - اقتصاد فلسطيني في إطار السلطة الوطنية الفلسطينية.

ورغم تمايز التكوينين هذين إلا أنهما خاضعان للسياسة الاقتصادية للكيان الصهيوني، وجعلت منهما تابعين للاقتصاد القومي للكيان، وحافظت على الدور الوظيفي لهما كتكوينين اقتصاديين منفصلين داعمين لاستقرار الاقتصاد الصهيوني من خلال التحكم بمحددات تغيير كلا الإقتصادين على النحو الذي يحفظ الاستقرار النسبي للاقتصاد الصهيوني.

2- التكوينات الاقتصادية في الشتات:

ارتبطت محددات هذه التكوينات بنمط النظام القانوني للوجود الفلسطيني كجماعات لاجئين في الدول المضيفة، وتمايزت هذه التكوينات إلى الحد الذي لا يمكننا من إيجاد سمات مشتركة بين الهياكل والملامح الاقتصادية لأي منها.

إلا أن هذه التكوينات تشترك في كونها تكوينات وظيفية من خلال الاندماج الجزئي في إطار الاقتصادات القومية التي تحتويها، لكن هذا الاندماج الجزئي إذا كان ذو تأثير في دخوله كمتغير في بنية الاقتصادات المحتوية له، إلا أنه لا يمتلك أدوات وآليات توجيهها بل يتغير ويتطور وفقاً لتغيرها وتطورها وللسياسات المتبعة في إدارتها.

باستعراض ما سبق يمكننا القول أنه لا يوجد اقتصاد فلسطيني مستقل، فكل جماعة من الجماعات الفلسطينية داخل وخارج فلسطين المحتلة تتبع في تكوينها الاقتصادي اقتصاد الدول المضيفة بالنسبة للاجئين، بينما يتبع اقتصاد فلسطينيي الداخل للاقتصاد الصهيوني، وبالتالي فإن إعطاء العامل الاقتصادي دوراً مهماً في توجيه المشروع السياسي الفلسطيني، سيجعل من الصعوبة بمكان توحيد هذا المشروع، نظراً لتباين الاقتصادات السياسية للجماعات الفلسطينية وانعكاسها المباشر على الظروف المعيشية للفلسطينيين، وبتباين هذه الظروف تختلف الرؤى لصالح ما يمكن أن يحسن الظروف المعيشية للفلسطينيين وخاصة في حال غياب قيم وطنية جامعة، وتزايد الإحباط نتيجة الانقسام السياسي الفلسطيني.

ويبدو كمؤشر على هذه المقولة، توجه الفلسطينيين للبحث عن العمل في مؤسسات الفصائل والسلطة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية، نظراً لصعوبة إيجاد عمل في الدول المضيفة للاجئين، وارتفاع نسب البطالة خاصة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ما يحتم توجيه الرؤية السياسية لهم بما يتوافق والمشروع السياسي للمؤسسة مكان العمل.

وبرزت هذه الحقيقة بشكل جلي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، عندما لجأ موظفو السلطة الوطنية في قطاع غزة إلى مواجهة حكومة حماس عند تأخر رواتبهم المستحقة، ما نحا بحكومة حماس إلى فصل مدرسين فلسطينيين من السلك التعليمي نظراً لمواقفهم السياسية، وظهرت في هذه الأحداث ثنائية الحكومة / الوضع الاقتصادي، حيث يصبح الوضع المعيشي في خضم الإشكالات السياسية مجالاً للابتزاز السياسي، وتوجيه المواطنين لخيار سياسي وحيد يحفظ لهم لقمة عيشهم.

يؤكد هذا أن تعميق دور العامل الاقتصادي في صياغة المشروع السياسي الفلسطيني الموحد، سيعيق تكوينه من جهة، ومن جهة أخرى سيسلب الفلسطينيين حقهم في تقرير مصيرهم في حال خضوع توجهانهم للعامل الاقتصادي والظرف المعيشي.

خامساً – هوامش الفصل الرابع:

(1) هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية الدراسات الخاصة، القسم الثاني المجلد الأول ، دمشق، 1984، ص607.

(2) السهلي، نبيل، ملامح البنية الديموغرافية والسياسية والاقتصادية والعسكرية"لاسرائيل" حتى عام 2015، سوريا، دمشق، دار صفحات، 2008، ص12.

(3) هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية الدراسات الخاصة، القسم الثاني المجلد الأول، دمشق، 1984، ص609.

(4) العبد، جورج، الاقتصاد الفلسطيني تحديات التنمية في ظل احتلال مديد، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989،ص33.

(5) هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، الدراسات الخاصة، المجلد الأول القسم الثاني، دمشق، 1984، ص621–625.

(6) المصدر السابق نفسه، ص623.

(7) الشريف، ماهر، تاريخ فلسطين الاقتصادي الاجتماعي، بيروت، دار ابن خلدون، 1985,116.

(8) هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، دمشق، الدراسات الخاصة، القسم الثاني المجلد الثاني، 1984، ص1099.

(9) هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، الدراسات الخاصة، القسم الثاني المجلد الأول، دمشق، 1984، ص685.

(10) ماهر الشريف،مرجع سبق ذكره، ص122.

(11) هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية،الدراسات الخاصة، القسم الثاني المجلد الأول، دمشق، 1984، ص679.

(12) جورج العبد، مرجع سبق ذكره، ص54.

(13) المرجع السابق نفسه، ص56.

(14) بشارة، عزمي، العرب في إسرائيل رؤية من الداخل، ط2، بيروت، مركز دراسات الودة العربية،2000، ص54.

(15) جورج العبد، مرجع سبق ذكره، ص81.

(16) المرجع السابق نفسه، ص82.

(17) هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية،الدراسات الخاصة، القسم الثاني المجلد الأول، دمشق، 1984، ص830.

(18) جورج العبد، مرجع سبق ذكره، ص84.

(19) المرجع السابق نفسه، ص107.

(20) أبو النمل، حسين، قطاع غزة 1948- 1967، لبنان، بيروت، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1979، ص253.

(21) المرجع السابق نفسه، ص112.

(22) هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، الدراسات الخاصة، دمشق، القسم الثاني المجلد الأول، 1984، ص837.

(23) منصور، كميل، الشعب الفلسطيني في الداخل، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،1990، ص100-101.

(24) المرجع السابق نفسه، ص102.

(25) المرجع السابق نفسه، ص116.

(26) عمر شعبان، مركز بال ثينك للدراسات الاستراتيجية، الموقع الالكتروني http://www.palthink.org/ar/news/57.html

(27) رزق، هديل، فيضان التمويل، عمان، ورشة عمل الفساد في مرحلة إعادة الإعمار،2006، ص5.

(28) ابراهيم، يوسف كامل، جدار الضم والعزل العنصري والدولة الفلسطينية العتيدة، بيروت، باحث للدراسات، 2005، 195.

(29) منظمة التحرير الفلسطينية دائرة شؤون المفاوضات، جدار في وجه السلام، 2007، ص2.

(30)

Document of the world bank, Palestinian Trade West Bank Routes, Report No. 46807 – GZ, December 16, 2008,P9

(31) جريدة القدس، 2009/12/5، عدد 14476

(32) مؤسسة العلوم الاجتماعية النرويجية أوسلو، اللاجئون الفلسطينيون في سوريا، دمشق، 2004، ص159.

(33) المركز الوطني الفلسطيني للمعلومات، الموقع الالكتروني www.pnic.gov.ps

(34) حبش، جورج، اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية، دمشق، مركز دراسات الغد العربي، 2003، ص528.

(35) مرة، رأفت فهد، دليل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، لندن، مركز العودة الفلسطيني، 2006، ص44.

(36) المركز الوطني الفلسطيني للمعلومات، الموقع الالكتروني www.pnic.gov.ps

الفصل الخامس

المتغير السياسي

مر النسق السياسي الفلسطيني منذ تبلور فلسطين ككيان عربي سياسي بعد اتفاقية سايكس – بيكو بتغيرات عديدة شملت مستويات مختلفة.

ولتسهيل دراسة هذا النسق في إطار حركته التاريخية تم تقسيمه إلى ثلاثة أطوار:

- الطور الأول: منذ نهاية الحكم العثماني وحقبة الانتداب البريطاني

- الطور الثاني: منذ تأسيس منظمة التحرير حتى اتفاقية أوسلو
- الطور الثالث: ما بعد اتفاق أوسلو

أولاً – نهاية الحكم العثماني وحقبة الانتداب البريطاني

كانت فلسطين جزءا من السلطنة العثمانية ولم تكن مفصولة عن محيطها العربي وقد تأثر المفكرون الفلسطينيون بالتيارات السياسية والفكرية التي ظهرت في المحيط العربي.

و كانت أبرز الدعوات التي سادت الوطن العربي في أواخر الحكم العثماني – حيث بدأت تظهر مؤشرات سقوطه – دعوتان:

الأولى تدعو إلى الجامعة الإسلامية ، والثانية الدعوة إلى القومية العربية والوقوف بوجه الحركة الصهيونية والهجرة اليهودية إلى فلسطين.(1)

و بعد انهيار الخلافة العثمانية ظهرت في رأس الهرم الاجتماعي الفلسطيني القيادات التقليدية التي كانت سائدة خلال الحقبة العثمانية والتي سعت – أي القيادات – إلى

استيعاب التغيرات التي طرأت على الساحة الفلسطينية، وخاصة بعد بروز احتلال بريطانيا لفلسطين ومن ثم انتدابها لفلسطين وفقاً لقرار عصبة الأمم المتحدة.

و يمكن تقسيم التنظيمات السياسية العربية التي ظهرت في فلسطين مابين عامي 1918 و 1948 إلى فئتين عريضتين: (2)

1- تنظيمات انحصر وجودها في حدود فلسطين يندرج تحتها:

الجمعيات الإسلامية – المسيحية والمؤتمرات العربية الفلسطينية السبعة ولجانها التنفيذية والأحزاب السياسية القطرية ، وهي الحزب الوطني العربي وحزب الدفاع الوطني والحزب الوطني الفلسطيني وحزب الإصلاح الوطني وحزب الكتلة الوطنية ،و اللجنة الوطنية العليا التي انبعثت عن هذه الأحزاب ووريثتها الهيئة العربية العليا.

2- تنظيمات عقائدية:

كانت فروعا لأحزاب كانت قائمة خارج حدود فلسطين أو لها تطلعات واتصالات خارج حدود القطر الفلسطيني ويندرج تحتها ثلاث فئات هي:

أ- التنظيمات القومية:

و هي حزب الاستقلال وحركة القوميين العرب والحزب السوري القومي.

ب- التنظيمات الإسلامية وتشمل:

الأندية الإسلامية وجمعيات الشبان المسلمين وجماعة الإخوان المسلمين.

جـ – التنظيمات الشيوعية:

و تشمل الحزب الشيوعي الفلسطيني وعصبة التحرر الوطني

ومع أن الدافع وراء تأسيس هذه الأحزاب هو مواجهة الحركة الصهيونية إلا أن هذا لا يلغي حقيقة أن الحركة الوطنية الفلسطينية في ذلك العهد كانت تتسم بطابع الوجاهة والشخصانية المستمدتان من العائلية والإسلام التقليدي.(3)

فالموروث العثماني القيمي في النظام السياسي الفلسطيني كان لا يزال حاضراً مع بداية الانتداب البريطاني عام 1917.

و كانت أهم ميزاته العائلية والإسلام التقليدي، إلا أن قيمة العائلية كانت سائدة بشكل أوسع ذلك أنها عملت على جذب الإسلام التقليدي ليتسع انتشار العائلية كقيمة سياسية في بعض المراحل ما أدى وبشكل تدريجي تراكمي إلى بروز العائلية كقيمة مسيطرة في النسق السياسي للمجتمع الفلسطيني في سياق الحركة الوطنية الفلسطينية، فقد كانت عائلة الحسيني تمثل المرجعية الإسلامية في فلسطين المتمثلة في شخص الحاج أمين الحسيني.

وعمل الانتداب البريطاني على ترسيخ العائلية كبنية قيمية وظيفية في هذا النظام لصالح انتاج نزعة انقسامية داخلية كانت المحرك الأساسي في عملية الإنتاج الحزبي كسلوك سياسي مستمر مكوناً أشكالاً وأنماطاً مختلفة من الانقسامات على المستوى السياسي – الاجتماعي.

إذ بدأ النزاع مبكراً بين الأسر المتنفذة مع قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية وكانت مدينة القدس الموطن الأول لهذا النزاع، حيث برزت أسرتان متنفذتان في القرن التاسع عشر هما: الحسيني والخالدي، و ظهرت في مطلع القرن العشرين أسرة ثالثة منافسة لهما هي أسرة النشاشيبي.

حيث كان راغب النشاشيبي عضواً في مجلس المبعوثان العثماني عن القدس وحين زال الحكم العثماني سارع الحسينيون إلى إقامة علاقات جيدة مع الإدارة العسكرية البريطانية، و في عام 1920 أقالت الإدارة البريطانية موسى كاظم الحسيني زعيم الأسر الحسينية من منصبه كرئيس لبلدية القدس وعرضت المنصب على راغب النشاشيبي الذي قبل به، وعاد البريطانيون عام 1921 ليدعموا الحاج أمين الحسيني في ترشحه لمنصب مفتي القدس ضد مرشح المعارضة حسام الدين جار الله المدعوم من قبل عائلة النشاشيبي، و رغم أن الحسيني حل في المركز الرابع في الانتخابات إلا أن المندوب السامي البريطاني رغب في إذكاء الخلاف بين العائلتين فعين الحاج أمين الحسيني في

منصب المفتي ليتسع نفوذه فيما بعد ويصبح رئيسا للمجلس الإسلامي الأعلى، وبذلك وضع المندوب السامي المرجعية الإسلامية في البلاد في مواجهة مع المعارضة التي تزعمها النشاشيبيون الذين شكلوا معارضة منظمة بتشكيلهم "الحزب الوطني العربي" الذي ما لبث أن انقسم على نفسه لخلفيات عائلية أيضا.[4]

وهذا يؤكد حقيقة أن النزعة الانقسامية القائمة على أساس المصالح العائلية أصبحت مولداً رئيسياً للأحزاب والتنظيمات السياسية في المجتمع الفلسطيني في حقبة الانتداب في بداية عشرينيات القرن العشرين.

و بالتالي فقد صبغ النظام السياسي الفلسطيني في هذه الحقبة بالعائلية التي طغت على الإسلام التقليدي كمكون رئيسي في هذا النظام، على أن هذه الصبغة لم تكن ذاتية مطلقة، بل كانت موظفة بشكل لا واع من قبل الممثلين السياسيين، وبشكل واع وموجه من قبل سلطات الانتداب البريطاني، التي عملت على ترسيخ هذه القيم واتساعها.

وقد امتدت العائلية واتسعت لترسخ شعوراً بالانقسام بين الريف والمدينة، فمع انتقال الزعامات من الأرياف إلى المدن وتركز السلطات في أيادي عائلات مدنية شعر الريفيون بالتهميش، فسعوا إلى تنظيم أنفسهم في أحزاب فشكلوا حزب الزّراع في مطلع سنة 1924 بزعامة معين الماضي الذي كانت عائلته زعيمة قرية إجزم في الحقبة العثمانية، وجاء هذا الحزب مغايرا للتمثيلات الحزبية الحسينية والنشاشيبية، فقد خرج حزب الزّراع يطالب بالتعاون مع الانتداب البريطاني، بينما كان النشاشيبيون والحسينيون يطالبون بإنهاء الانتداب ومقاومة الحركة الصهيونية.(5)

إلا أن تطور الأحداث السياسية في الساحة الفلسطينية والذي تمايز منذ انتهاء الحقبة العثمانية عن بقية الساحات العربية بخصوصية الامتداد اليهودي على أراضيه ووعد بلفور، كان لهما أثر كبير في رفع سوية الوعي السياسي لدى بعض النخب المثقفة التي كانت المجلات والجرائد منبرها آنذاك.

وكانت هذه النخب تشجب التجاذب والتنافر العائلي على حساب الشعب الفلسطيني وقضاياه وظهرت دعوات إلى قيام حركة وطنية حقيقية تمثل الشعب بأسره فأوردت جريدة الكرمل في آب/ أغسطس 1924:

" في فلسطين اليوم حركة دعاية متناقضة هي الشغل الشاغل للبلاد والعباد دعاية اللجنة التنفيذية والمجلس الإسلامي (المشرفين من جهة) و دعاية الحزب الوطني (الناقم) وأحزاب الزراع (الاصطناعية) من جهة أخرى.

فإن شئت فقل بصراحة تامة ولا تأخذك في الحق لومة لائم:

داعية حزب العائلة الحسينية ومن حام حولها مع قليل من المخلصين البسطاء المغرورين بالظواهر من جهة، و بعض المخلصين الذين عميت عليهم حقائق الأمور من جهة أخرى. وكلا هاتين الدعايتين ترمي إلى هدم الأخرى ليتيسر لها الانفراد بالسلطة في طول البلاد وعرضها والتحكم في رقاب عباد الله الذين ولدتهم أمهاتهم أحرارا...، يحلم أصحاب الدعايتين بجعل الحل والعقد في أيديهم والتصرف بمقدرات البلاد حقاً لهم دون سواهم.. هذا وقد حان الوقت المناسب لدفن هذين الحزبين المتناقضين وإخراج حزب حقيقي يرتكز على قوة الأمة جميعها، لا فرق بين قرويها ومتحضرها، وصرف هاتين العائلتين إلى الانشغال بشؤونهما وتنظيم مواردهما...[(6)]

إلا أن بنية المجتمع الفلسطيني ككل لم تكن تسمح بتمدد هذه الأفكار وانتشارها، إذ أن اللامعيارية والفوضى كانت السمة الأعم نتيجة للتبدلات السياسية القسرية التي شهدتها الساحة الفلسطينية وعدم نضج البنية القيمية السياسية إلى درجة مقاومة التغييرات القسرية التي فرضها الانتداب.

و تتعدد الوثائق التي تعود إلى تلك الحقبة والتي تبين بشكل جلي تفسخ الحياة السياسية الفلسطينية وتأثيرها السلبي على البناء الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني آنذاك والذي كان يعاني من اضطرابات التغييرات القسرية السياسية والجغرافية التي فرضتها المخططات الكولونيالية الغربية آنذاك متمثلة باتفاقية سايكس – بيكو.

وبفعل التمدد اليهودي والدعم البريطاني المباشر له بدأت تتغير أساليب مواجهته، خاصة أن هذا التمدد بدأ يأخذ صيغته السياسية – الاجتماعية الشديدة التنظيم، والذي لم يمتلك المجتمع الفلسطيني حينها لمواجهته من الأدوات إلا قوة السلاح حيث اندلعت ثورة 1935.

تبلورت قيم المقاومة العسكرية بثورة 1935 التي استشهد فيها عز الدين القسام ومجموعة من المجاهدين معه، إذ عمت المظاهرات أصقاع فلسطين مطالبة بقيادة موحدة، تقضي على حالة الانقسام في البلاد والتي انتهت بتشكيل اللجنة العربية العليا

لفلسطين برئاسة المفتي الحاج محمد أمين الحسيني والتي وضعت هدفا لها إنهاء الانتداب واستقلال فلسطين وحريتها.

و كان لثورة 1935 دور في إدخال تغيير مؤقت على بنية النظام السياسي الفلسطيني إذ بدأت العائلية والحزبية تنحسر لصالح الوعي السياسي لخطورة المرحلة، لكن هذا لا يعني انتهاء الخلافات، إلا أن جوهر الخلافات تبدل ليصبح خلافات سياسية في رؤى الأحزاب.

لكن هذا التغيير فقد قيمته نتيجة لتفاقم الخلافات الحزبية بين الأحزاب الفلسطينية عام 1945م حيث عملت جامعة الدول العربية على إيجاد حل لهذه الخلافات، بتشكيل "هيئة عربية عليا لفلسطين" لتكون ممثلة للشعب العربي الفلسطيني وقضيته، وتم ذلك وعين الحاج أمين الحسيني رئيسا لها.[7]

وتقرر أن تقدم لها الدول العربية حوال 2 مليون جنيه سنوياً لتنظيم الشعب وإعداده للكفاح والجهاد، إلا أن الدول العربية لم توف بالتزاماتها تجاه الهيئة التي كانت بأشد الحاجة للمال لتسيير أعمالها.[8]

و كانت هذه اللجنة أول خطوة عملية تخرج القضية الفلسطينية من الإطار الوطني إلى الإطار القومي، وحتى نكبة 1948 كانت الهيئة العربية العليا هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني.

و في مقابل النسق السياسي الفلسطيني كان ينمو نسق آخر على الجانب اليهودي من المجتمع شكل الانتداب البريطاني الحامل الأساسي له، ويمثل صك الانتداب البريطاني لفلسطين المدخل الحقيقي لعملية مأسسة اليهودية والمنظم الفعلي لإقامة "الوطن القومي لليهود" في فلسطين.

إذ يبدو واضحاً من مقدمة الصك وبنوده أن أهم وظائف الانتداب هي تهيئة الظروف السياسية والاقتصادية والإدارية في فلسطين تنفيذ وعد بلفور القاضي بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، لذلك أعطى الصك سلطات الانتداب صلاحيات واسعة شملت الحق في تغيير وجه المجتمع الفلسطيني بمكوناته السياسية والاقتصادية والاجتماعية تغييراً جذرياً خدمة للحركة الصهيونية والكيان المزمع حينها إنشاؤه.

فديباجة الصك الذي شارك الصهاينة في صياغته اشتملت على وعد بلفور في حين خصصت المواد الثماني وعشرين لتحديد آليات التنفيذ.

و جعل الصك من المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية ممثلين سياسيين لليهود في فلسطين، ومنحوا صلاحيات واسعة جعلت من الوكالة اليهودية شريكة في إدارة البلاد.

و في إطار هذه الشراكة عملت الوكالة على مأسسة الوجود اليهودي وهيكلته في مؤسسات ومنظمات ذات توجهات اقتصادية – سياسية والتي كان من أبرزها الاتحاد العام للعمال اليهود في أرض إسرائيل "الهيستدروت" الذي عقد مؤتمره التأسيسي الأول في حيفا عام 1920 وأكدت قراراته على التزامه بتحقيق الهدف الصهيوني بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.

إضافة إلى هذه المؤسسات عملت الأحزاب الصهيونية كمؤسسات تنظيمية سياسية لليهود في الإطار الكلي للصهيونية العالمية ونحو الهدف ذاته.(9)

و يمكن تقسيم هذه الأحزاب في ثلاث فئات:

1- التيار الصهيوني الاشتراكي

2- التيار الليبرالي

3- التيار الديني

و شكلت الأحزاب المؤطرة في هذه التيارات الثلاث المحرك السياسي لليهود في فلسطين عبر دمجهم في العملية السياسية للحركة الصهيونية وعبر تمثل هذه الأحزاب في النقابات الصهيونية التي أسست في فلسطين.

كما وظفت بعض الأحزاب لتكون إطاراً عسكرياً سرياً لليهود، ومنها نشأت العصابات الصهيونية الهاغاناة الذي ارتبط بحزب ماباي وشتيرن الذي أنشأه اتحاد الصهيونيين التصحيحيين.(10)

إذ كانت الأحزاب اليهودية تؤدي وظيفة مزدوجة فهي من ناحية أحزاب سياسية تشارك في الحراك السياسي اليهودي – الصهيوني ومن ناحية أخرى تعمل على تنظيم

أفرادها عسكريا، فتعمل على تهيئة أفراد الشعب من الشباب عسكرياً وتهيء الملاجئ وتمهد لحرب العصابات.[11]

و قد برز نجاح هذه الوظيفة بعد النكبة عندما استقلت التنظيمات العسكرية عن أحزابها واتحدت في مؤسسة واحدة شكلت بعد إنشاء الكيان الصهيوني ما أصبح يسمى " جيش الدفاع الإسرائيلي".

وفي مقابل الدعم البريطاني لإنشاء الكيان السياسي للجماعات اليهودية في فلسطين، عملت سلطة الانتداب على منع تشكيل نظام سياسي للشعب العربي الفلسطيني، فاستبعدت منذ البداية التمثيل العربي العالي المستوى في حكومة الانتداب وأخرجت الفلسطينيين من دائرة التنظيم السياسي لوجودهم وحصرت حراكهم السياسي في البلديات والمجالس المحلية وقيدت أنشطتهم بربطها بمسؤولي الحكومة التي تشكلت منذ البدء من بريطانيين يهود وصهاينة على رأسهم المندوب السامي الأول لفلسطين هربرت صموئيل البريطاني الجنسية اليهودي الدين الصهيوني الأيديولوجية.[12]

ثانياً– الطور الثاني منذ تأسيس منظمة التحرير حتى اتفاقية أوسلو

ظهر بعد النكبة اللاجئ الفلسطيني كمصطلح سياسي ذو أبعاد اجتماعية ليعبر عن المأساة التي تعرض لها الشعب الفلسطيني وعن الدور الوظيفي للذين أخرجوا من بيوتهم

وأراضيهم ويرسم هذا الفعل منذ لحظة الخروج سياسة الفلسطيني تجاه أرضه متمثلة بالتحرير والعودة.

فرض وجود اللاجئين في الخارج نمطا معينا من العمل الوطني حيث أجبر الشعب العربي الفلسطيني على العمل وفقاً لثنائية الخارج – الداخل، والتنقل بين الدول العربية في دول اللجوء، فاستطاع اللاجئون مستفيدين من المد القومي وانتشار حركات التحرر العالمية حينها من بلورة جماعات فدائية تنتهج الكفاح المسلح في سبيل التحرير والعودة.[13]

وبعد نكبة عام 1948 ظلت الهيئة العربية العليا لفلسطين إلى جانب التنظيمات الفدائية تشكل المظهر السياسي للحركة الوطنية الفلسطينية.

إلا أن النظام السياسي الفلسطيني تبلور على نحو آخر مع إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر القاهرة 1964/1/13م، بقيادة أحمد الشقيري.

وكان الحامل الأساسي لهذا النظام هو الميثاق القومي الفلسطيني، والذي عدل عام 1968م ليصبح اسمه الميثاق الوطني الفلسطيني.[14]

وجاء هذا التعديل بداية حقيقية لبلورة الشخصية الوطنية الفلسطينية وكيانيتها المستقلة، دون أن تخسر الحاضن القومي العربي.[15]

وفي عام 1969، انتخب ياسر عرفات رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث تم إعلان تشكيل قيادة الكفاح المسلح، وسيطرت فصائل المقاومة على منظمة التحرير، ومن ثم تم إعادة هيكلة وصقل مجموعة المهام الموكلة إلى المنظمة، إذ جرت إعادة تشكيل مهام المؤسسات الوطنية السياسية والعسكرية والاجتماعية، عبر عملية تفاوض وتفاهم بين فصائل المقاومة.

وفي عام 1974م، استطاعت المنظمة أن تنتزع اعترافاً عربياً ودولياً بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني أينما وجد.[16]

بقي النظام السياسي الفلسطيني، ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية، حتى اتفاقية أوسلو، إذ لم تحدث أي تغييرات جوهرية أو نوعية حدثت في النظام السياسي الفلسطيني رغم الأزمات والمنعطفات التي أصابت القضية الفلسطينية، وخاصة الخروج

من بيروت 1983م، إذ أصبحت فكرة التحرير من خلف الحدود مستحيلة مع انتقال منظمة التحرير إلى تونس.

وشهدت فترة الثمانينيات من القرن الماضي، بروز التيار الإسلامي في الشارع السياسي الفلسطيني ممثلاً بحركتي الجهاد الإسلامي وحماس، وكان لهذا الظهور أسبابه الذاتية والموضوعية كما سيتبين معنا لاحقا.

لقد قامت منظمة التحرير ومنذ البدء، على أساس صيغة توافقية بين مكوناتها، وكانت حركة فتح من أكبر الفصائل وأقواها وأغناها مالياً وهي كما ورد في نظامها الأساسي حركة علمانية.

وإضافة لحركة فتح، كانت توجد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بزعامة جورج حبش والتي انبثقت عن حركة القوميين العرب، ثم ما لبثت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بزعامة نايف حواتمة أن انشقت عن الجبهة الشعبية، حاملة فكراً وطرحاً ماركسياً شبه مطلق، في حين حاولت الجبهة الشعبية أن تزاوج بين الفكر القومي وأطروحاته والنظرية الماركسية، كما انشقت عن الجبهة الشعبية، الجبهة الشعبية–القيادة العامة بقيادة أحمد جبريل. (17)

وكانت قيادة المنظمة بيد حركة فتح، والتي استطاعت تحويل المنظمة إلى مؤسسة فاعلة، وهو الأمر الذي مكنها من تعبئة ما يكفي من التأييد الدولي لمطالبها بوصفها حركة تحرر وطني.

كما أسلفت، فإن الميثاق الوطني الفلسطيني، شكل الحامل الأساسي لمنظمة التحرير، وعلى أساسه تم التوافق بين فصائل المنظمة رغم التباين الكبير في بناها الأيديولوجية وبرامجها السياسية.

إلا أن لقاء هذه الفصائل على الأهداف جعلها تتوافق على صيغة الميثاق حيث حدد الميثاق في مواده:

1- مفهوم الوطن الفلسطيني: وحدده بفلسطين التاريخية والتي هي جزء من الوطن العربي وحدود فلسطين هي التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني كما هو واضح في المادتين 1–2 من الميثاق. (18)

2- مفهوم الشعب الفلسطيني: بأنه يشمل من بقي في فلسطين ومن هُجّر منها بعد النكبة ومن يأتي من نسلهم أياً كان الانتماء الديني ويشمل التحديد اليهود الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني في المواد 3-4-5-6.[19]

3- هدف المنظمة تحرير فلسطين كاملة وعودة اللاجئين وتحقيق الوحدة العربية في المواد 11-12-13-14-15.

4- أداة المنظمة لتحقيق التحرير والعودة هو الكفاح المسلح في المواد 9-10.

كما تشمل باقي البنود المحددات الأساسية للسلوك السياسي للمنظمة انطلاقاً من علاقاتها العربية والدولية وضوابط هذه العلاقات وفق الرؤى المبينة في مواد الميثاق.[20]

وقد جعلت مواد الميثاق بصيغتها تلك منظمة التحرير ذات صفة تمثيلية شمولية ليس للأحزاب فقط، بل للشعب الفلسطيني كله، فأصبح المجلس الوطني الفلسطيني هو الهيئة التمثيلية العليا للشعب الفلسطيني بأسره داخل فلسطين وخارجها.

شكلت منظمة التحرير الفلسطينية التجربة الفلسطينية الأولى نحو بناء كيانية فلسطينية مستقلة واستطاعت بما امتازت به من نظام مؤسساتي أن تجعل المنظمة المرجعية السياسية للشعب الفلسطيني والداعم الأساسي لعملية إنتاج القيم السياسية – الاجتماعية على اختلاف أشكالها وأنماطها والمتوافقة مع أهداف المنظمة التي كانت تمثل إلى حد بعيد أهداف الشعب العربي الفلسطيني على طول امتداده الأفقي نتيجة لآليات الحوار والتفاهم التي أنشات المنظمة وفقها بناها السياسية والمؤسساتية.

وعلى الرغم من توزع الشعب العربي الفلسطيني على امتداد مناطق جغرافية متعددة فرضتها النكبة إلا أن المنظمة استطاعت أن تشكل مجتمعاً فلسطينياً افتراضياً، يكون فيه النسق السياسي العامل الموحد لشتات الفلسطينيين وفقاً لرؤية سياسية تبلورت على شكل مؤسسات فاعلة في أماكن تواجد الفلسطينيين حيث أمكن، وأصبحت المنظمة نتيجة لاتباعها العمل المؤسساتي ذات قيمة عملية ورمزية للشعب الفلسطيني.

و تبدو هذه القيمة واضحة من أحاديث الفلسطينيين المسنيين الذين عايشوا تلك المرحلة منذ بداياتها وأقصد النكبة، حيث يجمعون على الانقلاب الجذري الذي حققته المنظمة على مستوى الحياة السياسية والاجتماعية القيمية للشعب الفلسطيني، فقد عبر

أحدهم عن هذه الفكرة بوصفه لمنظمة التحرير الفلسطينية بالوصف الذي شاع بأنها " الدولة في المنفى".

و على الرغم من الصعوبات التي واجهت المنظمة خلال مسيرتها منذ نشأتها، وخاصة الخروج من الأردن بعد أيلول الأسود 1970 ومن ثم خروجها من بيروت 1982، إلا أن تماسك بناها المؤسساتية وبنيتها القيمية السياسية منع انهيارها إلى أن جرى الانقلاب الأبرز في مسيرة القضية الفلسطينية في اتفاق أوسلو.

كما شهدت هذه الحقبة دخول التيار الإسلامي كمكون رئيسي في بنية النسق السياسي الفلسطيني.

- **ظهور التيار الإسلامي وأثره في النسق السياسي الفلسطيني:**

أ- نشأة التيار الإسلامي في فلسطين:

عمل الإخوان المسلمون في إطار الكفاح المسلح منذ النكبة، وحتى تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية بوتائر مختلفة صعودا وهبوطا تبعاً للظروف الموضوعية.

و بعد إنشاء منظمة التحرير وتحديدا بعد نكسة 1967، خرج الإخوان المسلمون من العمل السياسي والعسكري على الساحة الفلسطينية، إذ رأت حركة الإخوان أن تجربتها الماضية في الساحة الفلسطينية تنضوي على أخطاء متعددة وأن " البدء بالكفاح المسلح سيعيد إنتاج أخطاء الماضي".[21]

إلا أن د. موسى أبو مرزوق نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس يقول أن الاخوان المسلمين توقفوا عن العمل العسكري منذ بداية الخمسينيات ولم يطلقوا أي رصاصة حتى تأسيس حماس وتبلورها في عام 1990.[22]

فقد آثرت الحركة الاسلامية العمل على إعادة بعث الإسلام، وفق منهج إعداد الفرد المسلم، على طريق بناء قاعدة جماهيرية، فاتخذت المساجد وإنشاء الجمعيات والمؤسسات الخدمية وسيلة لذلك.

ويذكر د. موسى أبو مرزوق أن الحركة الاسلامية ممثلة بالإخوان المسلمين في فلسطين تزايد نشاطها بعد حرب 1967 واحتلال غزة والضفة الغربية والجولان، فقد شكل

الاحتلال متنفسا للإخوان المسلمين الذين اضطهدوا على أيدي المصريين بعد عام 1948 حيث ضم القطاع إلى الحكم الاداري المصري.[23]

إلا أن ملاحقة إسرائيل لكوادر منظمة التحرير، وتغاضيها عن كوادر الإخوان طرح جملة من الشكوك حولها، وأخذ يحرج كوادرها التي بدأت تتسرب إلى تنظيمات أخرى، وفي مقدمتها حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين.[24]

و قد كان تنظيم الجهاد الإسلامي أول تنظيم ينشأ خارج إطار الوطنية الفلسطينية يضع مقاومة الاحتلال على رأس أهدافه.[25]

و أداة مقاومة الاحتلال هي الجهاد المسلح الذي يشكل الرافعة الأهم لحركة إسلامية فلسطينية نهضت لتشكل إضافة جديدة ولتحل الإشكالية التي كانت قائمة بين وطنيين بلا إسلام وإسلاميين بلا فلسطين.[26]

و يرى الكثيرون بمن فيهم قادة الجهاد الإسلامي، إن ظهور حركة الجهاد في الشارع الفلسطيني أثار مخاوف الإخوان المسلمين من أن يفقدوا قاعدتهم الجماهيرية لحساب حركة الجهاد وهذا شكل عاملاًضاغطاً لتأسيس حركة حماس إبان الانتفاضة الأولى عام 1988.

إضافة لهذه العوامل الذاتية لنشوء حركتي الجهاد الإسلامي وحماس فإن الظرف الموضوعي كما يذكر قادة الحركتين قد لعب دوراً فاعلاً أساسياً في بروز التيار الإسلامي، ويتمثل هذا الظرف بـ:

- تأخر البرامج اليسارية والعلمانية عن تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني المحددة في الميثاق والمتمثلة بتحرير فلسطين كاملة من البحر إلى النهر وعودة اللاجئين.

- الميل نحو النهج التفاوضي لدى قيادة منظمة التحرير، الأمر الذي لزم قيام رد فعل رافض لهذا النهج، فتضافرت الظروف الذاتية للحركتين (الجهاد وحماس) مع هذا الظرف وأدى إلى إعلان قيام حركة الجهاد بداية ومن ثم حركة حماس فيما بعد.

- يرى قادة حركة الجهاد الإسلامي أنه مما ساعد على تبلور فكرة إنشاء تنظيم إسلامي مجاهد في فلسطين، قيام الثورة الإيرانية 1979، وتأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ما أظهر قدرة الحركات الإسلامية على القيام بالثورات وأدوار فاعلة

شجعت نخبة من الإسلاميين الفلسطينيين على تأسيس حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين.

و بينما كان ومنذ البداية موقف حركة الجهاد من المنظمة وفيما بعد السلطة ثابتاً ومبدئياً ، بل وعقدياً إيديولوجياً إلى حد بعيد، كان موقف حركة حماس يتسم بعدم الوضوح والنوسان.

ب- علاقة حركة حماس بمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية:

كنتيجة للقاعدة الجماهيرية العريضة لحركة حماس، فإن علاقتها مع المنظمة كانت علاقة تنافس / تعاون أساسية.

و كان موقف حماس يتراوح بين القبول المشروط بالانضواء تحت جناح المنظمة إلى الرفض المطلق لشرعية المنظمة التمثيلية وطرح حماس نفسها وبقوة كبديل عن المنظمة.[27]

و في هذا يقول د. إبراهيم أبراش:

" لم يتبلور موقف واضح لحماس من المنظمة، حيث تفاوتت المواقف ما بين القبول المشروط بالمنظمة والرفض، وبينهما مواقف غامضة كانت تحدد حسب العلاقات بين الطرفين.

فميثاق حركة حماس أشار للمنظمة بصورة غامضة عندما قال بأن المنظمة من أقرب المقربين إلى حركة المقاومة الإسلامية ففيها الأب والأخ أو القريب أو الصديق، وهل يجفو المسلم أباه أو أخاه أو قريبه أو صديقه؟ فوطننا واحد ومصابنا واحد ومصيرنا واحد وعدونا مشترك"، ولكن هذا القول المطمئن يتلاشى عندما يرفض الميثاق الطابع العلماني للمنظمة بالقول لأننا لا نستطيع أن نستبدل إسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية لنتبنى فكرة العلمانية.

و في مذكرة وجهتها حركة حماس إلى المجلس الوطني الفلسطيني في نيسان 1990، حددت حركة حماس الشروط التي على أساسها يمكن الدخول بالمجلس الوطني الفلسطيني وهي عشرة شروط، أهمها اعتبار فلسطين وحدة واحدة من البحر إلى النهر والتأكيد على شروط أخرى...، منها أن تمثل بالمجلس بنسبة تتراوح بين 40 و50%".[28]

و في العام 1996 رفضت حماس المشاركة في الانتخابات التشريعية ووصفتها بالديمقراطية المزيفة وشعارات الحرية والديمقراطية الكاذبة.

إلا أن الحركة قررت خوض الانتخابات التشريعية للعام 2006 ويعود ذلك إلى:

1- تزايد قوة وشعبية حركة حماس في مقابل الفساد المالي والإداري لحركة فتح وتزايد التهميش لمنظمة التحرير خلال السنوات التي تلت عملية أوسلو.

2- انسداد أفق التسوية السياسية بين السلطة وإسرائيل.

3- تردي الوضع الاقتصادي الداخلي الناتج عن عملية الحصار الطويلة.

4- توافر مناخ إقليمي ملائم من حيث التحالفات الإقليمية لحركة حماس في مقابل توتر في تحالفات السلطة الإقليمية والدولية.

بهذه المحددات رأت حركة حماس أن الظرف الموضوعي ملائم لدخولها الانتخابات، خاصة وأنها تمتلك الظرف الذاتي المتمثل بتدفق الأموال عليها، وقوة مؤسساتها وتماسك بنيتها الداخلية.

لذا قررت الحركة خوض الانتخابات ودخول النظام السياسي الفلسطيني، لكن النظام السياسي الفلسطيني بكل ما بدا عليه من وهن، يمتلك تقاليد عريقة ويضم قوىً سياسية ومجتمعية متعددة ويقوم على أسس وقواعد وآليات من الصعب تغييرها.

ولم تتحل حركة حماس بالمرونة الكافية إزاء السلطة بل على العكس عملت حركتي فتح وحماس على تأزيم الخلافات وتعميقها لتبرز على أنها وبشكل جلي واضح تمايز تام بين مشروعين:

مشروع إسلامي تتبناه حركة حماس غير محدد الأهداف والأدوات والوسائل، ومشروع أوسلو المسدود الأفق والذي لم تستطع السلطة أن تتبنى بديلاً عنه.

مما أدى إلى تعميق أزمة النظام السياسي الفلسطيني والاستمرار في إحداث انقسامات داخله، لتتبلور جلياً في النهاية ببسط حركة حماس سيطرتها العسكرية على غزة وبعنف لم تشهد الساحة الفلسطينية مثيلاً له في أي أزمة من أزماتها.

ورغم أن بذور الانقسام الفلسطيني بدأت مع توقيع اتفاقية أوسلو إلا أن الانقسام الفلسطيني ظل مجاله الحيوي العمل السياسي، بينما جرى مع الانقلاب في غزة تحويل جذري على مستوى العلاقات الفصائلية والتي أبدت فرزاً شديد العمق في الساحة السياسية والجماهيرية الفلسطينية تمثلت بالاقتتال الفلسطيني الداخلي والذي أدى إلى سقوط مئات الضحايا.

ثالثاً– الطور الثالث ما بعد اتفاق أوسلو

اتفاق أوسلو (واشنطن) هو اتفاقية فلسطينية إسرائيلية جرى التفاوض عليها سراً في العاصمة النرويجية أوسلو، على هامش مفاوضات متعددة حول السلام في الشرق الأوسط، بدأت المفاوضات سنة 1991 ووقعت علناً في واشنطن.

هذه الاتفاقية المسبوقة بالاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، تتألف من إعلان مبادئ حول الأشكال البديلة للحكم الذاتي في الأراضي المحتلة وهي تطبق على أجيال خلال حقبة خمس سنوات، في نهايتها يجب تطبيقها نهائياً بعد إكمال التفاوض حول الوضع النهائي لهذه الأراضي.(29)

لقد سبق اتفاق أوسلو تحولات نوعية في بنية وشكل النظام الدولي المتمثلة بانهيار الاتحاد السوفيتي وبالتالي تشظي وانهيار المنظومة الاشتراكية، وتحول النظام العالمي الجديد من ثنائي القطب إلى نظام ذو قطب واحد.

وتبع هذا الانهيار حرب الخليج، وبداية انهيار القطر العربي العراقي كقوة إقليمية فاعلة في المنطقة، هذان التحولان النوعيان أرخيا بظليهما على الوطن العربي وبدت الولايات المتحدة كدولة عظمى وحيدة في العالم في وضع أكثر استقراراً من ذي قبل وبدأت مع هذا الاستقرار والارتياح تطرح مشاريع التسوية في المنطقة بين إسرائيل من جهة والأطراف العربية الأخرى من جهة ثانية.

دخلت منظمة التحرير الفلسطينية المفاوضات في مدريد، بوفد ضمن الوفد الأردني، بينما كان هناك مسار آخر سري للمفاوضات يتم في أوسلو.

و تمخضت المفاوضات عن اتفاق إعلان مبادئ في إطار عملية أوسلو، حيث تم في وثائق إعلان المبادئ الفلسطيني "الإسرائيلي" الاعتراف المتبادل بين كل من إسرائيل ومنظمة التحرير، وبموجبه أيضاً تم اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بحق دولة إسرائيل في الوجود والعيش بأمن وسلام.

كما هدف الاتفاق إلى إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. (30)

و في 1994/5/4 وقع اتفاق غزة – أريحا، ونجد من قراءة البنود الواردة أن هذه الاتفاقية كبلت السلطة الفلسطينية بقيود يستحيل معها بناء دولة مستقلة.

فعلى سبيل المثال تجبر الفقرة الثالثة من المادة الثالثة السلطة على إخبار الإسرائيليين بكل تغيير في أعضاء السلطة من إقالة أو تعيين.[31]

و بناء على الفقرة الثانية من المادة السادسة يحظر على السلطة إقامة ممثليات لها في الخارج أو في غزة وأريحا.[32]

وفي تاريخ 24/ 4/ 1996 انعقد المجلس الوطني الفلسطيني الذي يعتبر الهيئة التمثيلية التشريعية العليا للشعب الفلسطيني بأسره داخل فلسطين وخارجها وأقر قانونا لتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني حيث ورد في نص القرار:[33]

"إن المجلس الوطني إذ ينعقد في دورته الحادية والعشرين، وإذ ينطلق من وثيقة إعلان الاستقلال والبيان السياسي المعتمدين في الدورة التاسعة عشرة المنعقدة في الجزائر في 15 نوفمبر (تشرين الثاني) 1988 والتي نصت على اعتماد حل لدولتين وأكدت مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية، وإذ يستند إلى مقدمة اتفاق إعلان المبادئ الموقع في واشنطن في 13 سبتمبر (أيلول) والتي تضمنت اتفاق الطرفين على أن الوقت قد حان لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع والاعتراف بحقوقهما السياسية المشروعة المتبادلة والسعي إلى العيش في ظل تعايش سلمي وبكرامة وأمن متبادلين ولتحقيق تسويه سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها، وإذ يستند إلى الشرعية الدولية المتمثلة في قرارات الأمم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين، بما فيها المتعلقة بالمستوطنات والقدس واللاجئين وبقية قضايا المرحلة النهائية وتطبيق القرارين (242 و338)، وإذ يؤكد التزامات منظمة التحرير الفلسطينية الواردة في اتفاق إعلان المبادئ في أوسلو والاتفاق الموقع في القاهرة ورسائل الاعتراف الموقعة في 9 و10 سبتمبر (أيلول) 1993 والاتفاق الإسرائيلي – الفلسطيني المرحلي حول الضفة الغربية وقطاع غزة (أوسلو 2) الموقع في واشنطن في 28 سبتمبر (أيلول) 1995 وقرار المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في أكتوبر (تشرين الأول) 1993 الذي وافق على اتفاق أوسلو وجميع ملحقاته، وإذ يستند إلى المبادئ التي انعقد على أساسها مؤتمر مدريد للسلام ومفاوضات واشنطن، يقرر:

أولاً: تعديل الميثاق الوطني وإلغاء المواد التي تتعارض مع الرسائل المتبادلة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل يومي 9 و10 سبتمبر (أيلول) 1993.

ثانيًا: يكلف المجلس الوطني الفلسطيني اللجنة القانونية إعادة صوغ الميثاق الوطني ويتم عرضه على المجلس المركزي في أول اجتماع له.

و في 1998/12/14 صادق المجلس الوطني الفلسطيني عل إلغاء هذه البنود والتي تضمنت في جوهرها القضاء على دولة إسرائيل، وتعديل بعضها الآخر التزاماً باتفاق واي بلانتيشن.

والمواد الملغاة هي 6و 7 و8 و9 و10 و15 و19 و20 و21 و22 و23 و30 أما المواد التي حذفت منها مقاطع فهي 1 و2 و3 و4 و5 و11 و12 و13 و14 و16 و17 و18 و25 و26 و27 و29

و تنص المواد الملغاة على:

•المادة 6 اليهود الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لها يعتبرون فلسطينيين

• المادة 7 الانتماء الفلسطيني والارتباط المادي والروحي والتاريخ بفلسطين حقيقتان ثابتتان، وأن تنشئة الفرد الفلسطيني تنشئة عربية ثورية واتخاذ كل وسائل التوعية والتثقيف لتعريف الفلسطيني بوطنه تعريفاً روحياً ومادياً عميقاً وتأهيله للنضال والكفاح المسلح والتضحية بماله وحياته لاسترداد وطنه حتى التحرير واجب قومي.

•المادة 8 المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين ولذلك فإن التناقضات بين القوى الوطنية الفلسطينية هي من نوع التناقضات الثانوية التي يجب أن تتوقف لصالح التناقض الأساسي في ما بين الصهيونية والاستعمار من جهة والشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانية، وعلى هذا الأساس فإن الجماهير الفلسطينية سواء من كان منها في أرض الوطن أوفي المهاجر تشكل منظمات وأفراداً جبهة وطنية واحدة تعمل لاسترداد فلسطين وتحريرها بالكفاح المسلح.

•المادة 9 الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكاً. ويؤكد الشعب الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح والسير قدماً نحو الثورة الشعبية المسلحة لتحرير وطنه والعودة إليه وعن حقه في الحياة الطبيعية فيه وممارسة حق تقرير مصيره فيه والسيادة عليه.

• المادة 19 تقسيم فلسطين الذي جرى عام 1947 وقيام إسرائيل باطل من أساسه مهما طال عليه الزمن لمغايرته لإرادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه ومناقصته للمبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وفي مقدمها حق تقرير المصير.

• المادة 20. يعتبر باطلاً كل من وعد بلفور وصك الانتداب وما ترتب عليهما وأن دعوى الترابط التاريخية والروحية بين اليهود وفلسطين لا تتفق مع حقائق التاريخ ولا مع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح، وأن اليهودية بوصفها ديناً سماوياً ليست قومية ذات وجود مستقل وكذلك فإن اليهود ليسوا شعباً واحداً له شخصيته المستقلة وإنما هم مواطنون في الدول التي ينتمون إليها.

• المادة 21 الشعب العربي الفلسطيني معبرا عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلحة، يرفض كل الحلول البديلة من تحرير فلسطين تحريرا كاملا ويرفض كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية أو تدويلها.

• المادة 22 الصهيونية حركة سياسية مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالإمبريالية العالمية وهي حركة عنصرية تعصبية في تكوينها، توسعية استيطانية في أهدافها، فاشية نازية في وسائلها، وأن إسرائيل هي أداة الحركة الصهيونية وقاعدة بشرية جغرافية للإمبريالية العالمية ونقطة ارتكاز ووثب لها في قلب الوطن العربي لضرب أماني الأمة العربية في التحرر والوحدة والتقدم. إن إسرائيل مصدر دائم لتهديد السلام في الشرق الأوسط والعالم أجمع، ولما كان تحرير فلسطين يقضي على الوجود الصهيوني والإمبريالي فيها ويؤدي إلى استتباب السلام في الشرق الأوسط، لذلك فإن الشعب الفلسطيني يتطلع إلى نصرة جميع أحرار العالم وقوى الخير والتقدم والسلام فيه ويناشدهم جميعاً على اختلاف ميولهم واتجاهاتهم تقديم كل عون وتأييد له في نضاله العادل المشروع لتحرير وطنه.

• المادة 23 دواعي الأمن والسلم ومقتضيات الحق والعدل تتطلب من الدول جميعها حفزا لعلاقات الصادقة بين الشعوب واستبقاء لولاء المواطنين لأوطانهم أن تعتبر الصهيونية حركة غير مشروعة وتحرم وجودها ونشاطها.

• المادة 30 المقاتلون وحملة السلاح في معركة التحرر هم نواة الجيش الشعبي الذي سيكون الدرع الواقية لمكتسبات الشعب العربي الفلسطيني.

أما المواد المعدلة فهي:

المادة1: فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني وهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير، والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية.

المادة 2: فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحدة إقليمية لا تتجزأ.

المادة 3: الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه ويقرر مصيره بعد أن يتم تحرير وطنه وفق مشيئته وبمحض إرادته واختياره.

المادة 4: الشخصية الفلسطينية صفة أصيلة لازمة لا تزول وهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء وإن الاحتلال الصهيوني وتشتيت الشعب العربي الفلسطيني نتيجة النكبات التي حلت به لا يفقدانه شخصيته وانتماءه الفلسطيني ولا ينفيانهما.

المادة 5: الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى عام 1947 سواء من أخرج منها أو بقي فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني.

المادة 11: يكون للفلسطينيين ثلاثة شعارات: الوحدة الوطنية، والتعبئة القومية، والتحرير.

المادة 12: الشعب العربي الفلسطيني يؤمن بالوحدة العربية، ولكي يؤدي دوره في تحقيقها يجب عليه في هذه المرحلة من كفاحه الوطني أن يحافظ على شخصيته الفلسطينية ومقوماتها، وأن ينمي الوعي بوجودها وأن يناهض أياً من المشروعات التي من شأنها إذابتها أو إضعافها.

المادة 13: الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيئ الواحد منهما تحقيق الآخر، فالوحدة العربية تؤدي إلى تحرير فلسطين وتحرير فلسطين يؤدي إلى الوحدة العربية، والعمل لهما يسير جنباً إلى جنب.

المادة 14: مصير الأمة العربية بل الوجود العربي بذاته رهن بمصير القضية الفلسطينية، ومن الترابط ينطلق سعي الأمة العربية وجهدها لتحرير فلسطين. ويقوم شعب فلسطين بدوره الطليعي لتحقيق هذا الهدف القومي المقدس.

المادة 16: تحرير فلسطين من ناحية روحية، يهيئ للبلاد المقدسة جوا من الطمأنينة والسكينة تصان في ظلاله جميع المقدسات الدينية وتكفل حرية العبادة والزيارة للجميع من غير تفريق ولا تمييز سواء على أساس العنصر أو اللون أو اللغة أو الدين، ومن أجل ذلك فإن أهل فلسطين يتطلعون إلى نصرة جميع القوى الروحية في العالم.

المادة 17: تحرير فلسطين من ناحية إنسانية، يعيد إلى الإنسان الفلسطيني كرامته وعزته وحريته، لذلك فإن الشعب العربي الفلسطيني يتطلع إلى دعم المؤمنين بكرامة الإنسان وحريته في العالم.

المادة 18: تحرير فلسطين من ناحية دولية، هو عمل دفاعي تقتضيه ضرورات الدفاع عن النفس، من أجل ذلك فإن الشعب الفلسطيني الراغب في مصادقة جميع الشعوب يتطلع إلى تأييد الدول المحبة للحرية والعدل والسلام لإعادة الأوضاع الشرعية إلى فلسطين وإقرار الأمن والسلام في ربوعها، وتمكين أهلها من ممارسة السيادة الوطنية والحرية القومية.

المادة 25: تحقيقاً لأهداف هذا الميثاق ومبادئه تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بدورها الكامل في تحرير فلسطين.

المادة 26: منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة لقوى الثورة الفلسطينية مسؤولة عن حركة الشعب العربي الفلسطيني في نضاله من أجل استرداد وطنه وتحريره والعودة إليه وممارسة حق تقرير مصيره، في جميع الميادين العسكرية والسياسية والمالية وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي.

المادة 27:تتعاون منظمة التحرير الفلسطينية مع جميع الدول العربية كل حسب إمكانياتها وتلتزم بالحياد فيما بينها في ضوء مستلزمات معركة التحرير وعلى أساس ذلك، ولا تتدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة عربية.

المادة 29: الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الأول والأصيل في تحرير واسترداد وطنه ويحدد موقفه من كافة الدول والقوى على أساس مواقفها من قضيته ومدى دعمها له في ثورته لتحقيق أهدافه.

وكانت هذه التغييرات والتعديلات جذرية شملت الميثاق الوطني بأكمله، ويمكن تصنيف هذه التغييرات من إلغاء بنود وتعديل بنود أخرى إلى:

- تغييرات في أهداف النضال الوطني الفلسطيني:

كانت الأهداف المحددة في الميثاق تدعو إلى التحرير والعودة، وبعد اتفاق أوسلو أصبح الهم الفلسطيني إقامة الدولة الفلسطينية بحدود الرابع من حزيران 1967، وأصبح الجهد الفلسطيني مسخراً لتحقيق هذا الهدف، وتم تأجيل البحث في حق العودة إلى مفاوضات الحل النهائي.

- تغييرات شملت البنية المفاهيمية المكونة لمقولات العمل السياسي الفلسطيني:

ففلسطين في الميثاق الوطني هي فلسطين الانتدابية، بينما أصبحت في الميثاق المعدل تعني أراضي السلطة الوطنية وسقف سيادة الدولة الفلسطينية المقترحة هو الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

كما أن الكيان الصهيوني لم يعد الكيان الاستعماري الإحلالي المحتل، بل أصبح دولة إسرائيل ذات الحق في الوجود والعيش بسلام مع جيرانها.

و هوية الشعب العربي الفلسطيني التي كانت فلسطين الانتدابية من أهم محدداتها أصبحت مؤجلة التحديد تبعاً لظروف العمل السياسي التفاوضي ومفاوضات الحل النهائي.

- تغييرات شملت أدوات العمل ووسائله:

أكدت دورات المجلس الوطني الفلسطيني كما أكد الميثاق الوطني أن الجماهير هي الأداة الوحيدة لتحقيق أهداف الشعب العربي الفلسطيني وأن الكفاح المسلح هو الوسيلة الإستراتيجية للجماهير وحضت على تعبئة الجماهير لهذا الغرض لذلك رفعت المنظمة شعاراتها المتمثلة بالوحدة الوطنية، والتعبئة القومية، والتحرير.

أما في الميثاق المعدل فقد ألغيت البنود المتعلقة بالكفاح المسلح كأداة للجماهير لتحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية، لأن هذه البنود تدعو إلى القضاء على الكيان الصهيوني واستبدل بها العمل السياسي وسيلة لتحقيق الأهداف الجديدة.

بالتالي فإن جملة التغييرات التي أدخلت على الميثاق الوطني الفلسطيني بعد إتفاق أوسلو أدخلت بهدف تطويع الحالة الفلسطينية وفقاً لمعايير الاتفاق وأهدافه، وليس طبقا

لطموحات وأهداف الشعب العربي الفلسطيني وحقوقه التاريخية التي رسمها الميثاق الوطني.

ويبدو من خلال الإلغاء والتعديلات التي طرأت على الميثاق أن هذه التغييرات أدت إلى:

1- تعديل حدود فلسطين الانتدابية ليصبح مفهوم فلسطين هو تلك البقعة الجغرافية بحدود الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

2- إلغاء الصفة الثورية عن الشعب الفلسطيني بإيقاف مرحلة الكفاح المسلح الفلسطيني ودخول مرحلة العمل السياسي المحض.

إضافة لما سبق فإن اتفاقية أوسلو قد خلقت نظاماً سياسياً جديداً على أنقاض النظام القديم الذي انهار ولكنه لم ينته تماماً. فقد بقيت منظمة التحرير الفلسطينية ولكن مؤسساتها أصبحت تعاني من الشلل التام وعدم الفاعلية في أداء دورها الوظيفي الذي وجدت وأنشئت لأجله، وتحولت المنظمة إلى وسيلة لتطبيق برنامج السلطة،بدلاً من أن تكون السلطة أداة لتطبيق برنامج المنظمة.

فبعد دخول منظمة التحرير إلى غزة ومن ثم الضفة والمباشرة ببناء مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، بدأ دور منظمة التحرير الفلسطينية بالانحسار وأخذت مؤسسات السلطة الحيز الأكبر من الجهد الفلسطيني.

و كان هذا يعني أن ينحصر الجهد الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام 1967 في محاولات بناء الدولة الفلسطينية، وبالتالي فإن اللاجئين همشوا مع تهميش منظمتهم الممثلة لهم وتراجع أداء مؤسساتها، وجمدت بعض الفصائل عضويتها في المنظمة وعملت على بناء تكتلات معارضة لأوسلو وتحالفات خارج الساحة الفلسطينية أخذت تتبلور فيما بعد وفقاً لمواقف الدول العربية من أوسلو.

بهذا تكون أوسلو قد لعبت دوراً أساسياً وفاعلاً في زعزعة استقرار النظام السياسي الفلسطيني لما أفرزته من تغيرات في بنية هذا النظام وأدواره الوظيفية وما نتج عنها من علاقة غير واضحة بين المنظمة وسلطة الحكم الذاتي ما جعل النظام السياسي الفلسطيني نظاماً برأسين السلطة من جهة والمنظمة من جهة ثانية.

و نتيجة لتوزع الشعب العربي الفلسطيني وفصائله على امتداد عربي واسع فإن التمثيلات السياسية له أخذت تتباين وفقاً لمكان اللجوء ولطبيعة الرؤى السياسية للفصائل المتواجدة والتي بدأ مع أوسلو يظهر وبشكل واضح صراع فصائلي على تشكيل توزيع جديد للقوى السياسية الفلسطينية وفقاً لتحالفاتها العربية والإقليمية وبشكل سياسي مطلق مفارق لخصوصية الشتات الفلسطيني.

وبعد أن كان النظام السياسي الفلسطيني عامل توحيد جامع للفلسطينيين بكافة أيديولوجياتهم وانتماءاتهم أصبح عامل انقسام مضافا إلى حالة الشتات الفلسطينية المستمرة منذ النكبة عام 1948.

يمكن تشخيص الحالة الانقسامية الحالية في النسق السياسي الفلسطيني، وفقاً لسلسلة انقسامات متتابعة، تمت مقاربتها من الخاص إلى العام، بحيث تم رصد الانقسام داخل كل فصيل صعوداً إلى الساحة السياسية الفلسطينية – التي تشكل الإطار العام– على النحو التالي:

- **في الفصيل الواحد:**

تتقاطع الفصائل الفلسطينية في مجال الانقسام الداخلي لكل فصيل على حده ويحدث هذا الانقسام على مستويين:

أولا– على مستوى القيادات:

تتكون البنية التنظيمية للفصائل الفلسطينية في قمة الهرم من الأمين العام ثم نائبه ومن ثم قيادات الصف الأول التي تكلف بملفات وغالباً يكون أعضاؤها أعضاء المكتب السياسي.

و يكتسب قيادي الصف الأول مجموعة من المميزات على صعيدي المكانة والدور، فالمكانة التي يتبوؤها في الفصيل تنعكس امتداداً على مكانته في المجتمع الفلسطيني، إذ أن قيادي فصيل ما هو قيادي للشعب الفلسطيني حتى ولو لم يعترف جزء قليل أو كبير من الشعب بهذا القيادي.

فالفصيل ذو تأثير سياسي نسبي في الرقعة السياسية وكون هذا القيادي جزء من البنية السياسية فإن له دوراً يقوم به بغض النظر عن رضا الشعب أو رفضه لهذا الشخص.

إضافة إلى هذه المكانة فإن مكتسبات مادية ينالها القيادي نتيجة لتفرغه للعمل في الفصيل الذي ينتمي إليه ويؤمن له هذا التفرغ نمطاً معيشياً مرفهاً نسبياً ، يختلف عن نمط معيشة الكوادر في المراتب الأدنى.

يرفض د. موسى أبو مرزوق نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس هذه المقولة فهو يقول أن كثيراً من القيادات في حركة حماس يتمتعون بالغنى الذاتي قبل أن يكونوا قياديين في الحركة.(33)

إلا أن ملاحظة التغيرات التي تصيب حياة القيادي عند توليه منصبه على المستوى المعيشي لا تؤيد ما يذهب إليه د. موسى أبو مرزوق.

كما يلاحظ داخل الفصائل الفلسطينية انقسامات نسبية الشدة على مستوى قيادات الفصيل الواحد ويعود هذا الانقسام لسببين :

الأول أن الأمين العام نفسه ولكي يحافظ على معرفته التامة بكل ما يجري في الفصيل يلجأ إلى وضع قيادات على درجة عالية من التنافر على رأس هيئات الفصيل وبالتالي فإن صيغة التنافس تلغى ليحل محلها صيغة التناحر، ويكون الأمين العام بهذه الطريقة قد ضمن ولاء جميع الأطراف حوله.

و الثاني أنه في بعض الفصائل هناك من يمكن تسميته بالرجل القوي والذي يضاهي الأمين العام قوة، وهذا الرجل يكون قادراً على قسم الفصيل نصفين أو أكثر وقد شهدت الفصائل الفلسطينية مثل هذه الحالات، إذ ينشئ هذا القيادي فصيلاً داخل الفصيل، فتصبح صورة الفصيل هي الاصطفاف في صفين متقابلين واحد إلى جانب الأمين العام والآخر إلى جانب الرجل القوي في الفصيل وتبقى الأمور على أهبة الانفجار في أي لحظة.

ونتيجة للحفاظ على المكتسبات الشخصية وخاصة البقاء في الصف الأول للقيادات، تظهر بوادر الانقسام الداخلي في الفصيل بين قياداته، والتي يعززها جمود آليات الحراك السياسي الداخلي في الفصيل، والذي يشكل المعيق الأبرز في المسيرة التنظيمية للجيل الشاب، الذي يشكو من فقدان العمل الملتزم بآليات تداول السلطة وتفعيل الحراك السياسي الداخلي، الأمر الذي يساهم إلى حد بعيد في تشكيل جماعات المصالح داخل هذه الفصائل.

ثانيا: التكتلات داخل الفصائل:

تنشأ تكتلات داخل كل فصيل بفعل الانقسام الآنف الذكر المترافق مع التفاوت الطبقي بين القيادات و الكوادر في الصفوف الحزبية التنظيمية الأدنى مرتبة، ما يفقد الكوادر ثقتها بقيادييها، فيتحول الوجود داخل الفصيل إلى مكان للعمل لقاء راتب والبقاء للحصول على أكبر قدر من المكتسبات المادية وخاصة جيل الشباب الناشئ

فالكوادر من المتقدمين في العمر من الصفين الثالث والرابع تحاول الحفاظ على وضعها دون تغيير أو تطوير إلا إذا كان التقدم والتطور خارجياً لا عملاً ذاتياً.

أما جيل الشباب فهو على شكلين من حيث طريقة تنسبه الحزبي:

الأول: من يدخل بغرض العمل لقاء راتبه بالتالي فإن شكل العلاقات الحزبية ليس من ضمن اهتماماته فهو هدفه العمل والراتب ليس إلا، ويكون هذا الشاب نتيجة لضغط العوامل الاقتصادية، وارتفاع نسبة البطالة ومعدلات الفقر، مجبراً على الخضوع للبرنامج السياسي للفصيل الذي ينتمي إليه وإن كانت الرؤى السياسية لهذا الشاب لا تتناسب والمشروع السياسي للفصيل.

الثاني: الذي تتطابق ميوله السياسية ورؤيته لحل القضية الفلسطينية مع الفصيل ففي الفصائل الفلسطينية يدرج مصطلح الاستقطاب وهو أسلوب تنافسي بهدف المد الجماهيري يسعى إلى جذب الجماهير بوسائل شتى منها محاولات الإقناع بسياسة الفصيل. ويبقى الشاب المستقطب في إطار الأنصار إلى حين تفريغه للعمل في الفصيل في مكان ما براتب معين أو تحويله إلى كادر فاعل دون راتب.

و نظراً للوضوح المفرط لنمط العلاقات الداخلية للفصيل مضافاً إليه جمود الحراك السياسي داخل الفصيل تبدأ النظرة تتغير باتجاه الفصيل ويقف الشاب أمام طريقين:

إما الصمت والحفاظ على مكسبه من الراتب والمكافئات، أو العيش في حلم التغيير والعمل عليه، وفي سبيل ذلك يعمل على تكوين مجموعة ممن يوافقونه الرأي والعمل على تحويلها إلى جماعة ضغط إصلاحية، ولكن تبقى هذه المجموعة سرية وتساير الظرف القائم إلى حين التمكن من تغييره وتبقى عملية التغيير بهذا الأسلوب صعبة المنال ذلك أن معظم الفصائل منتشرة بأكثر من دولة وإمكانية التغيير تتطلب توافقاً متزامناً مع الكوادر المنتشرة في مكاتب الفصيل المنتشرة عبر الدول وخاصة في الداخل الفلسطيني.

إضافة إلى أن قيادة الفصيل تمسك عادة بمصادر التمويل كافة، ومصلحة الكوادر تقف وراء الراتب المدفوع لذا فإن هذه المجموعة تبقى في إطار العمل الخاوي الصعب تحقيق أهدافه لعدم توافر الشرط الموضوعي.

و تتحول هذه الجماعة من جماعة ضغط إلى تكتل يعمل على تكوين شبكة من العلاقات بهدف خدمة الجماعة نفسها ولكن لمصالح شخصية، وغالباً ما انتهت مثل هذه المجموعات إلى الانشقاق على نفسها للحفاظ على مكتسبات شخصية ويبقى ضمن الفصيل من المجموعة من ينال رضا الأمين العام والقيادات الأخرى التي تتوحد فقط في مواجهة مثل هذه الأخطار، وبالتالي فإن انقسام الفصيل الواحد ذو بعدين أفقي وعمودي.

و قد يتعرض الفصيل في مثل هذه الحالات إلى محاولات اختراق أو بالأحرى تساعد مثل هذه الانقسامات على عمليات اختراق الفصيل من جهات خارجية ترى مصالحها في تغيير بنية الفصيل على مستويي الأيديولوجية والتنظيم وتجبره على خدمة مصالحها عن طرق تحويل الفصيل بأكمله إلى ورقة ضغط لخدمة سياستها الخارجية إن هي فشلت في تشكيل فصيل فلسطيني يتحدث ضمناً باسم سياستها وتوجهاتها المصلحية، وبالتالي تتوسع دائرة الانقسام لتشمل العلاقات البينية للفصائل.

- **الانقسام على مستوى العلاقات البينية للفصائل:**

لم تجتمع معظم الفصائل الفلسطينية فيما يشبه الوحدة إلا في حالة واحدة هي تحت مظلة التوافق في منظمة التحرير الفلسطينية، على الميثاق الوطني الفلسطيني، وفي ظل تهميش منظمة التحرير الفلسطينية التي تعبر عن النظام السياسي الفلسطيني، في غيابها وبالتالي غياب المشروع الوطني الفلسطيني المجمع عليه والذي يحمل صيغة الإلزام الجمعي، تصبح الرؤى الأيديولوجية للفصائل ومشاريعها السياسية المنفردة هي المحرك الأساسي والرافع الحقيقي لحركة الفصيل ومعيار تعاملاته السياسية.

وبذلك تجاوز الانقسام العلاقات البينية للفصائل بسبب التباين الأيديولوجي والتحالفات الفصائلية الإقليمية إلى مستوى أوسع أفقياً ليكون سبب الانقسام خارج الإرادة الفلسطينية ورهناً بالتحالفات الفصائلية الإقليمية والدولية.

- **الانقسام بين الداخل والخارج:**

بعد إعلان اتفاق المبادئ في أوسلو وانتهاء فكرة التحرير من وراء الحدود، أصبح ثقل القضية الفلسطينيةموجهاً نحو إقامة الدولة على أراض 1967.

و بالتالي فإن الدور المحوري للاجئين الفلسطينيين الذين كانوا مشاركين فاعلين في حمل أعباء الثورة منذ النكبة، أصبح دوراً مهمشاً، وبناء عليه ولما أصبح ثقل المقاومة محصوراً في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، عملت الفصائل الفلسطينية على تركيز ثقلها الجماهيري الفاعل في الضفة والقطاع، وأصبح اللاجئون ورقة تستدعى حين الحاجة، بمعنى آخر همش دور اللاجئين الفلسطينيين لحساب التوسع الجماهيري في 1967 بينما أصبح عرب 1948 أكثر تهميشاً .

و بالتالي ازداد اعتماد الفصائل على الكوادر من الداخل حتى في الشؤون الإدارية، وبرزت هذه النقطة خاصة في التيار الإسلامي حماس والجهاد الإسلامي.

إن مثل هذا السلوك للفصائل الفلسطينية، وإن كان غير مقصود فهو غير مدروس، أدى إلى تكوين بعد اجتماعي جديد في المجتمع الفلسطيني ذو نزعة انقسامية بين الداخل والخارج وهو إن لم يصبح ظاهرة انقسامية حتى الآن إلا أنه بدأ بالتمدد الضمني بشكل سريع نتيجة لتسارع الأحداث في السنتين الماضيتين.

في الجبهتين الشعبية والديمقراطية وحركة فتح لم يكن هذا الانقسام واضح المعالم، بينما لوحظ بشكل جلي في حركتي الجهاد الإسلامي وحماس.

- **انقسام الداخل الضفة الغربية وقطاع غزة:**

إن تزعزع المشروع الوطني الواحد فتح المجال للأيديولوجية الفصائلية لتكون الرافعة الحقيقية للمشروع السياسي الخاص بكل فصيل فلسطيني.

ورغم أن الفصائل الفلسطينية بشكل عام كانت نشأتها ثورية، إلا أن العملية التاريخية وعلى وجه التحديد التاريخ السياسي للقضية الفلسطينية قد غير في مبادئ وأهداف وشكل الأيديولوجيات الفصائلية، إلا أن هذا التغيير لم يترافق مع تغييرات في الأنظمة الحزبية بشكل جذري وإنما كانت التعديلات تتوافق وشكل المرحلة السياسي العام دون الدخول في الخصوصيات التي تطرأ على متغيرات العملية السياسية.

وبالتالي بقيت الأيديولوجيات الفصائلية جامدة في الوجه العام، بمعنى آخر لم تترافق التغييرات السياسية التي طرأت على سير القضية الفلسطينية مع تغييرات في البنى الأيديولوجية للفصائل الفلسطينية، وإن حصلت بعض التغييرات فإنها لم تمس الجوهر الأيديولوجي، بل لحقت بمصلحة الفصيل الواحد على حساب الوطني الجامع.

وبمحددات الانقسام هذه قامت حركة حماس بالسيطرة العسكرية على قطاع غزة، والتي وجدت نفسها في مأزق التعامل مع المجتمع الفلسطيني بمنطق الدولة أو الحكومة الملتزمة باتجاه الخارج بالتزامات دولية معينة، وإدارته وفقاً لمصالحها الحزبية فبدأت حركة حماس بمصادرة سلاح المقاومة وعرضه على شاشات الفضائيات على أنه سلاح خارج عن القانون، وأصبحت بعض التيارات الإسلامية في القطاع تستدعيها حماس كأعداء وإرهابيين، وخارجين عن القانون، ومثال ذلك القتال بين حماس وجيش الإسلام ومن ثم جماعة عبد اللطيف موسى، ومع حركة الجهاد الإسلامي في كثير من الأحيان.

إن هذه الإجراءات الأقرب إلى سلوك الحكومة في دولة مستقلة ومستقرة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، عمق الإحساس بالانقسام بين قطاع غزة والضفة الغربية، ليتشكل بشكل غير رسمي مشروع دولتين للفلسطينيين واحدة في قطاع غزة والثانية في الضفة الغربية، لا تملك أي منهما مقومات الدولة، وتبتعد عن الهم الوطني الفلسطيني الأكثر أهمية وإلحاحاً وضرورة، وتفارق أقصى المفارقة أدنى الحدود التي يتطلع إليها الفلسطينيون.

إلا أن هذا الانقسام الذي حصل لم تبتدعه حماس وبالنظر إلى ما سبق وذكرت، فإن حماس عمقت هذا الانقسام ورفعت الغطاء عنه ليصبح علنياً ومباشراً بعد أن كان ضمنياً ومواربا .

وبالتالي فإن ظروف إعادة بناء وهيكلة الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني أو إيجاد البديل عنه يتم في ظروف سياسية فلسطينية داخلية بمحدداتها ذات الأهداف الفصائلية المفارقة للمصلحة الوطنية، ما يعني إنشاء ممثل مشوه المعالم لا يؤدي في أحسن الأحوال إلا إلى التوافق على قاعدة المحاصة الفصائلية وليس على قاعدة المصلحة الوطنية الجامعة. و تشكل مجموعة المحاولات الأخيرة في العامين 2008 و2009 للوصول إلى اتفاق مصالحة بين حركتي فتح وحماس مؤشرات ذات دلالة حول المنهجية المتبعة لإجراء المصالحة الفلسطينية.

فمن جهة أولى لم تكن هذه المحاولات فلسطينية داخلية ذاتية منطلقة من الفعل السياسي الفلسطيني نفسه.

ومن جهة أخرى لم تبن هذه المحاولات على أساس المصلحة الوطنية الفلسطينية الجامعة والتي ترتب المكونات الأساسية للنسق السياسي الفلسطيني، بالقدر الذي كانت فيه توزيع مهام على أسس المحاصة بين الفصائل للمهام والمكتسبات التي تحصل عليها من السلطة ومؤسسات النظام السياسي الفلسطيني العام.

ومن المؤشرات على هذه المقولة مجموعة محاولات المصالحة بين حركتي فتح وحماس والتي بدأت بعد استيلاء حركة حماس على قطاع غزة عسكرياً، من اتفاق مكة إلى المقترحات المصرية المتعددة والتي كان آخرها اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني القاهرة 2009 الذي اقترحته مصر ووافقت عليه حركة فتح كما هو ورفضته حركة حماس.

إن بنود الاتفاق المصري المقترح تتيح لنا فهم طبيعة النقاشات التي كانت تجري مع الأطراف الفلسطينية طيلة فترة الحوار.

حيث يأتي معظم المقترح على ترتيب الشؤون الإدارية للضفة الغربية وقطاع غزة في إطار السلطة الوطنية الفلسطينية، وخاصة الشؤون المتعلقة بالأمن وأجهزة السلطة العليا وتنظيم العملية الانتخابية، وآليات توزيع هذه الإدارات أي المحاصة بشأن الأمور ذات النقاش.

وبالتالي فإنه إذا كانت هذه هي الأمور التي أدت إلى الانقسام وبزوال هذه الإشكالات تزول قضية الانقسام، إذا كان هذا صحيحاً وفقاً لصيغة الاتفاق المقترح فإن القضايا الخلافية هي قضايا السلطة بمعنى السيادة على المؤسسات وبالتالي فإن جوهر الخلاف هو الخلاف على قيادة مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

وبناء عليه فإن صيغة الحل في المقترح المصري هي حل لأزمة فلسطينية آنية في إطار السلطة الوطنية وليس للوضع الفلسطيني بأكمله.

ولا يشكل هذا الحل مدخلاً لحل أزمة الوضع الفلسطيني بأكمله، إذ أن هذا المقترح كسابقه من المقترحات يرسخ فكرة أن الصراع الفصائلي على السلطة هو السائد في الثقافة السياسية للفصائل الفلسطينية، والذي تطور إلى دعوة بعض الفصائل الفلسطينية

وعلى رأسها حركة حماس إلى تشكيل إطار فلسطيني ممثل للشعب الفلسطيني بديلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية، وهو الأمر الذي رفضته فصائل فلسطينية أخرى وعلى رأسها حركة فتح والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين اللتان تدعوان إلى إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أسس ديمقراطية جامعة تجمع كافة الفصائل والقوى السياسية الفلسطينية.

ويؤكد هذا المقترح أن الفصائلية الفردية هي القيمة السائدة في النسق السياسي الفلسطيني على حساب الوطني الجامع وأنها ولدت نزعة انقسامية في النسق السياسي الفلسطيني نتيجة لتبدل الأهداف دون وجود الهيكلية الممثلة لهذه الأهداف والتي لا تشكل إجماعاً وطنياً ، أدت إلى تماهي الأهداف في الغايات وتحولت المنظمة من وسيلة وطنية للشعب الفلسطيني إلى غاية لتحقيق مصالح فصائلية مفارقة للمصلحة الوطنية الفلسطينية.

وفقاً لما سبق يمكن القول بأن النسق السياسي الفلسطيني تعرض لمجموعتين من التغيرات، عبر مسيرته التاريخية:

تشمل المجموعة الأولى التغيرات البنيوية، وقد جرت هذه التغيرات على مستويين:

يمثل المستوى الأول التغيرات في الوحدات المكونة لهذا النسق والتي جرى التعبير عنها بشكل واضح التأثير نتيجة دخول التيار الإسلامي كمكون رئيسي في الحياة السياسية للشعب الفلسطيني على امتداده الأفقي وبالتالي فإن شكل هذا التغير كان أفقياً.

والمستوى الثاني هو البنية المفاهيمية لهذا النسق والتي تحدد المقولات الأساسية المحددة لاتجاهات العمل الفلسطيني من أهداف وأدوات ووسائل للتحقيق وآليات الاتفاق على هذه المجموعة من محددات العمل الفلسطيني.

وقد تمظهرت هذه التغيرات في هذا المستوى بشكل عمودي في النسق السياسي الفلسطيني وكانت المحدد الأبرز لتشكل الظاهرة الانقسامية في النسق السياسي الفلسطيني والذي عبر عن نفسه في الانقسام الفصائلي المتمترس خلف قطبي الانقسام

فتح وحماس والذي وجد صيغته التطبيقية العملية بالاقتتال الداخلي في قطاع غزة ثم بتشكيل حكومتين فلسطينيتين الأولى في الضفة الغربية والثانية في قطاع غزة.

وتشمل المجموعة الثانية من التغيرات، تلك التي طرأت على وظيفة النسق السياسي الفلسطيني، وإن كانت المجموعة الأولى من التغيرات ذات تأثير فاعل في إعادة صياغة هذا النسق إلا أنها لم تعطهشكلاً نهائياً محدداً بمعالم واضحة.

حيث لاتزال منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني إلا أنها فقدت بفعل التغيرات السابقة الذكر قيمتها الوظيفية تجاه الشعب الفلسطيني وأبقت على قيمتها الرمزية، وفتحت المجال لمحاولات إنشاء الممثل البديل عنها، والذي صاحبه سلسلة الانقسامات المبينة سابقاً على المستوى الفصائلي الفردي والجماعي.

و بناء على الرصد السابق نجد أن النسق السياسي الفلسطيني قد مر بعدة أشكال حددتها القيم السائدة في هذا النسق في سياق حركته التاريخية:

- قبيل النكبة سادت العائلية النسق السياسي الفلسطيني وكانت هذه القيمة ذات مصدرين فلسطيني ذاتي لا واعي، واستعماري وظيفي سخره الانتداب البريطاني لخدمة أهدافه السياسية.

- وبعد النكبة وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، شكلت المنظمة بصيغتها المؤسساتيةقيماً وطنية جامعة أدت إلى استقرار النسق السياسي الفلسطيني.

- مع بروز التيارات الإسلامية كمكون رئيسي في النسق السياسي برزت متغيرات بنيوية فيه اقترنت مع دخول اتفاقية أوسلو كمتغير جديد في وظائف النسق المتوافق عليها وأدت عبر سلسلة من التطورات والتغيرات إلى بروز الفصائلية كقيمة سياسية سائدة ذات نزعة انقسامية.

رابعاً– توزع القوى السياسية الفلسطينية

تتشكل القوى السياسية الفلسطينية من مجموعة الأحزاب والفصائل الفلسطينية الناشطة في العمل السياسي والعسكري الفلسطيني.

و تتقاطع الفصائل الفلسطينية في بنيتها الهيكلية في أنها تتألف من قسمين رئيسين الجناح السياسي والجناح العسكري. وتختلف الفصائل الفلسطينية عن بعضها وفقاً لمحددين رئيسيين:

الأول: الأيديولوجية الفكرية للفصيل

الثاني: الرؤية السياسية لحل القضية الفلسطينية

توجد على الساحة السياسية الفلسطينية عدة أحزاب وفصائل أهمها:

حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، حركة المقاومة الاسلامية حماس، حركة الجهاد الاسلامي في فلسطين، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، الجبهة الشعبية القيادة العامة، جبهة النضال، طلائع حرب التحرير

الشعبية الصاعقة، جبهة التحرير الفلسطينية، الجبهة العربية، الحزب الشيوعي ، حزب الشعب ، حركة فدا ، المبادرة الوطنية.

ويتفاوت الثقل السياسي للفصائل الفلسطينيةوفقاً لتأثيرها في ساحة العمل السياسي ومدها الجماهيري، لذلك درج في أدبيات السياسة الفلسطينية مفهوم الفصائل الخمس الكبرى وهي فتح – حماس – الجهاد الاسلامي – الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

و تتوزع هذه الفصائل في خمس مناطق بشكل رئيسي هي سوريا، لبنان، الضفة الغربية، قطاع غزة، والأردن، ونميز بين محددين رئيسيين لتوزع هذه القوى:

- قوة السيطرة
- النهج السياسي

يتعلق المحدد الأول بالقدرة الذاتية للفصيل من حيث فاعليته السياسية ومده الجماهيري، بينما يرتبط المحدد الثاني بقوة التحالف بين الفصيل نفسه والدولة المضيفة وشكل العلاقة بينهما.

و يعتبر المحدد الثاني الأكثر تأثيراً في توزع القوى السياسية الفلسطينية، وقد مر التواجد الفلسطيني في الدول العربية بعدة محطات كان أبرزها التواجد في الأردن حتى أحداث أيلول الأسود 1970 التي أدت إلى خروج منظمة التحرير الفلسطينية إلى لبنان بتوافق عربي.

و بشكل عام تعتبر سوريا الحاضن الأكبر لمعظم القوى السياسية الفلسطينية منذ انطلاق الثورة الفلسطينية حتى اليوم، رغم أن هذا الوجود قد تعرض في بعض المحطات لإشكالات متعددة أبرزها وجود حركة فتح، حيث أغلقت مكاتب الحركة في دمشق بعد الانشقاق في الحركة في لبنان 1983 حيث وقفت سوريا إلى جانب المنشقين عن حركة فتح والذين أسسوا حركة فتح الانتفاضة.

كما توجد مكاتب ومؤسسات لمعظم الفصائل الفلسطينية في سوريا وعلى رأسها حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية – القيادة العامة.

كما تتواجد في لبنان قوى سياسية فلسطينية منها نشأ في لبنان ولايوجد تواجد له خارج الأراضي اللبنانية، وهي قوى إسلامية أصولية نشأت داخل المخيمات الفلسطينية في لبنان، وشكلت هذه القوى أزمة للتواجد الفلسطيني في لبنان برز في حركة فتح الإسلام التي دمر مخيم نهر البارد بسبب الحرب التي دارت بينها وبين الجيش اللبناني، إضافة إلى تواجد سلاح للقوى الفلسطينية خارج المخيمات الفلسطينية. وتمتلك معظم هذه الفصائل كما في سوريا مؤسسات اجتماعية وأهلية مهتمة بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين الاجتماعية والثقافية.

بينما يحظر في الأردن عمل كل من حركتي حماس والجهاد الإسلامي ويعود السبب الأيديولوجي إلى المرجعية الفكرية والسياسية لحركة حماس والتي يمثلها الأخوان المسلمون وأن قيادات حركة الجهاد الإسلامي من أصول تنظيمية في حركة الإخوان المسلمين في مصر ويؤكد هذا الدكتور موسى أبو مرزوق الذي كان مسؤولاً طلابياً في حركة الإخوان المسلمين عندما كان طالباً في مصر وكان من ضمن أفراد مجموعته الدكتور فتحي الشقاقي مؤسس حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين.

أما في الأراضي المحتلة عام 1948 فإن تكون قوى سياسية فلسطينية لم تتح له الظروف الموضوعية لإنشائه حيث امتد الحكم العسكري لفلسطين المحتلة عام 1948 منذ النكبة وحتى عام 1966 وقد أتاح الحكم العسكري للكيان الصهيوني فصل المجتمع العربي الفلسطيني قي الأراضي المحتلة عام 1948 عن محيطه الفلسطيني والعربي وعن حركات التحرر العربية والمد القومي الذي كان سائدا في تلك المرحلة.

و مع أن منظمة التحرير الفلسطينية طرحت نفسها وكانت ممثلة للشعب الفلسطيني كله إلا أنها لم تستطع ان تولي العرب الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948 الاهتمام اللازم بسبب صعوبة هذه المهمة واستحالتها فهي بشكل أو بآخر تعرض من بقي في فلسطين لخطر التطهير العرقي بالتصفية والتهجير وبنفس الآلية التي مورست في عام 1948.

و بعد انتهاء الحكم العسكري عام 1966 برزت فترة كان الاحتواء الصهيوني للعرب الفلسطينيين احتواء عدوانياً وقسرياً، إذ أن غياب التمثيل العربي السياسي للفلسطينيين في إطار الكيان الصهيوني، ألح على العرب ضرورة وجود تمثيل سياسي لهم ولم يكن لهم من الخيارات سوى الاندماج الجزئي في النظام السياسي للكيان الصهيوني.

و قد تنازعت هذه الرؤيا وجهتا نظر تبنت الأولى صوابية الانخراط الفلسطيني في النظام السياسي للكيان بينما رأت الثانية ان هذا الانخراط سوف يؤدي إلى ظهور الكيان بمظهر الدولة الديمقراطية أمام الرأي العام العالمي.

فى عام 1988 حدث التطور الأبرز، فى مسيرة فلسطينى 48 السياسية، حيث تم إنشاء الحزب الديموقراطي العربي، الذى كان أول حزب عربي صرف لم تعمد السلطات الإسرائيلية إلى حظره، وفتح ذلك الباب أمام قيام أحزاب عربية أخرى.

يعتقد المفكر العربي عزمي بشارة بأن العرب حتى 1967 انقسموا إلى ثلاث تيارات سياسية:

1- من تأثر بالحركة القومية العربية بشقيها البعثي والناصري.
2- تيار الشيوعيين العرب / أعضاء ماكي وفيما بعد ركاح.
3- مؤيدي الأحزاب الصهيونية والقوائم العربية

و من الأحزاب العربية التى تمثل التيارات السياسية العقائدية في وسط الأقلية العربية(34) التجمع الوطني الديمقراطي والقائمة العربية الموحدة، اما الحزب الثالث فيضم تحالفا بين "الحركة الاسلامية في اسرائيل" و"الحركة العربية للتغيير" والجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة وهي حزب عربي يهودي في إسرائيل ، وقد تأسس بداية في مدينة الناصرة عام 1974 م، بعد أن نجحت جهود الحزب الشيوعي في الناصرة بإنشاء ائتلاف واسع تحت اسم جبهة الناصرة الديموقراطية.

خامساً – هوامش الفصل الخامس:

(1) هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثالث القسم الثاني، دمشق، 1984، ص530.

(2) المرجع السابق نفسه، ص542.

(3) كيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991، ج2، ص 266.

(4) النحوي، فوزي، تاريخ فلسطين، الجزء الثالث، ص31.

(5) هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثالث القسم الثاني، دمشق، 1984، ص544–545.

(6) المرجع السابق نفسه، ص547.

(7) كيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991، ج2، ص207.

(8) هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد الثالث، دمشق، 1984، ص557.

(9) هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، دمشق، القسم الثاني، المجلد الثالث، 1984، ص1047.

(10) هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، المجلد الرابع، 1984، ص515.

(11) آن سميث، باميلا، فلسطين والفلسطينيون، ترجمة إلهام بشارة الخوري، سوريا، دمشق، دار الحصاد، 1991، ص92.

(12) هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، دمشق، القسم الثاني، المجلد الثاني، 1984،ص1008.

(13) بلقزيز، عبد الإله، أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص84.

(14) كيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991، ج2، ص344.

(15) مقابلة شخصية مع أمين سر حركة فتح في سوريا، د. سمير الرفاعي، دمشق، 15/ تموز/ 2009.

(16) كيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991، ج2، ص388.

(17) المرجع السابق نفسه، ص39–40.

(18) عبد الكريم، قيس، وآخرون، القبضة المثقوبة، بيروت، شركة التقدم العربي، 1999، ص 177.

(19) المرجع السابق نفسه، ص177.

(20) المرجع السابق نفسه، ص181.

(21) دراج، فيصل، باروت، جمال، الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية، ط 4، دمشق، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، 2006، ج1، ص 386.

(22) مقابلة شخصية مع نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، د. موسى أبو مرزوق 8/تموز/2009.

(23) المصدر السابق نفسه.

(24) دراج، فيصل، باروت، جمال، الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية، ط 4، دمشق، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، 2006، ج1، ص389.

(25) المرجع السابق نفسه، ص159.

(26) دراج، فيصل، باروت، جمال، الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية، ط 4، دمشق، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، 2006، ج2، ص172.

(27) دراج، فيصل، باروت، جمال، الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية، ط 4، دمشق، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، 2006، ج1، ص 414.

(28) ابراهيم أبراش موقع الكتروني.

(29) كيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج1، ص 690.

(30) عبد الكريم، قيس، وآخرون، الطريق الوعر، بيروت، شركة التقدم العربي، 1997، ص 214.

(31) عبد الكريم، قيس، وآخرون، سلام أوسلو، بيروت، شركة التقدم العربي، 1998، ص 49.

(32) المرجع السابق، ص 52.

(33) عبد الكريم، قيس، وآخرون، القبضة المثقوبة، بيروت، شركة التقدم العربي، 1999، ص183.

(34) حيدر، عزيز، الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997، ص166.

الفصل السادس

الواقع الاجتماعي الفلسطيني

أولاً – التحولات الاجتماعية في المجتمع العربي الفلسطيني

تعد السنوات الثلاثون للانتداب البريطاني الفلسطيني، مرحلة التأسيس البنيوي لإقامة مجتمع جديد فيها ، فقد شهدت هذه الفترة تغيرا ديموغرافياً وسياسياً واقتصادياً جذرياً للمجتمع الفلسطيني الناشئ.

إذ قبل العام 1948 عام النكبة لم تكتمل عملية تشكل الشعب العربي الفلسطيني لمجتمع موحد(1)، فمن ناحية لم يستطع الانتداب البريطاني للمجتمع الفلسطيني ببلورة كيانية مستقلة ،و من ناحية اخرى ادت عملية الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وانخراط المهاجرين في أطر سياسية واقتصادية واجتماعية يهودية مغلقة إلى تشكيل علاقات اجتماعية يهودية منظمة متمايزة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً عن العرب الفلسطينيين الذين تحولوا إلى جماعة هامشية ملحقة لذا قسم المجتمع الفلسطيني في عهد الانتداب البريطاني إلى جماعتين

- يهودية منظمة.
- عربية هامشية ملحقة.

و قد أدى هذا التمايز إلى تحويل المجتمع العربي الفلسطيني إلى مجتمع إثني، قائم على عدم المساواة الاجتماعية، والتي كانت واضحة الدلالة في الفروق الموجودة بين العرب واليهود في الأوضاع الاجتماعية وخاصة على مستويي الاقتصاد والنفوذ السياسي.(2)

و لم تكن هذه التغيرات الاجتماعية عفوية أو إرادية تخضع لإرادة الفلسطينيين، بل كانت تغيرات قسرية فرضتها سياسة الانتداب البريطاني، والتي عملت وفقاً لصك الانتداب على تهيئة البلاد لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين لذا فإن النكبة عام 1948 هي تتويج لسياسة الانتداب، وبلورة لعمليات التغيير الاجتماعي القسري، والذي تمثلت قسريته بشكل جلي في تهجير معظم أبناء الشعب العربي الفلسطيني من أراضيهم بقوة السلاح وبارتكاب المجازر بحقهم، و أدت عملية التشريد هذه إلى طرد نحو مليون فلسطيني من أراضيهم ليعيشوا كلاجئين في الدول العربية المجاورة، أو فيما تبقى من فلسطين الانتدابية، أو في حدود الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948.

أدى هذا التغير إلى تحويل الشعب الفلسطيني إلى جماعات خضعت لظروف سياسية واقتصادية وقانونية وبالتالي اجتماعية متباينة.

و بشكل عام يمكن حصر الجماعات الفلسطينية المتشكلة إثر النكبة في ثلاث جماعات رئيسية هي:

1- جماعات العرب الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948.
2- جماعات العرب الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المتبقية وهي الضفة الغربية وقطاع غزة.
3- جماعة اللاجئين الفلسطينيين والذين توزعوا بشكل رئيسي في سوريا، لبنان، الأردن، مصر، والعراق.

و قد خضعت هذه الجماعات إلى شكلين من التغيرات الاجتماعية يمكن تصنيفها في فئتين عريضتين:

أ- التغيرات داخل الجماعات.
ب- التغيرات المفروضة من خارج الجماعات.

أ- التغيرات داخل الجماعات:

تشترك جماعات الشعب العربي الفلسطيني في مجموعة التغيرات التي جرت في داخلها والتي بلورت وجودها كجماعات متمايزة عن المحيط الاجتماعي الجديد، حيث فقد الفلسطينيون جميعاً المجال الاجتماعي الحيوي لهم كشعب واحد، وأدى انقسامهم القسري إلى تشكيل مجالات حيوية جديدة في أماكن استقرارهم بعد النكبة.

و أدى فقدان هذا المجال إلى تغيرات في الحراك الاجتماعي داخل الجماعات، حيث أدى انهيار منظومة الدور والمكانة التي كانت قائمة قبل عام 1948 إلى إعادة بناء أدوار ومكانات جديدة لأفراد الشعب العربي الفلسطيني وفقاً للظروف والشروط الموضوعية الجديدة.

إذ فقد أفراد الشعب الفلسطيني مراكزهم ومكاناتهم التي كانت تحدد أدوارهم وأشكال العلاقات الاجتماعية وأنماطهم المحددة لسلوكياتهم في إطار مجتمع ما قبل النكبة،(3) وبالتالي فقدان النسق القيمي الموحد المحدد لأنماط هذه العلاقات، وبفقدان النسق القيمي الموحد وانهيار النظام السياسي والنظام الاقتصادي دخلت الجماعات الفلسطينية في مرحلة الهدم الاجتماعي(4) والتي لم تتوقف عند حدود المظهر الهدام لعملية التمثيل

الاجتماعي ، واضمحلال الأجزاء المكونة للبنيان الاجتماعي، بل رافقتها عملية تغيير اجتماعي كبير طال البنى الاجتماعية الجديدة.

كما ظهر فقدان الهوية كمتغير اجتماعي بارز في الوضع الاجتماعي الفلسطيني بعد النكبة، حيث أدى فقدان الوطن والانتماء إليه ومن ثم التشتت إلى توقف عملية انتاج الهوية الوطنية الفلسطينية المستقلة التي كانت تجري في المجتمع الفلسطيني قبل النكبة[5].

يرى الدكتور عزمي بشارة أن "المفارقة الكبرى تكمن في أن هذه العملية بدات تكتمل في الشتات ذاته، وكانت حركة التحرر الوطني الفلسطيني تشكلها المعاصر في منطقة التحرير الفلسطينية "دينامو " هذه العملية، أي أنه تمت الاستعاضة من الواقع المادي الفلسطيني الذي سحب من تحت الأرجل برافعة سياسية هي التحرر الوطني. [6]

ب- التغيرات الاجتماعية المفروضة من خارج الجماعة:

أدت عملية التشتيت إلى خضوع جماعات الفلسطينيين إلى ظروف وشروط موضوعية متباينة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، وقد لعب هذا التباين الدور الأبرز في إنتاج أنماط الجماعات الفلسطينيةوفقاً لمكان الوجود الفلسطيني.

حيث حددت هذه الظروف شروط الاندماج الجزئي لهذه الجماعات في المحيط الاجتماعي الجديد، وبالتالي شروط إعادة الإنتاج الاجتماعي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً لهذه الجماعات في بنى متمايزة عن المحيط الجديد، ومن ناحية أخرى متمايزة عن بعضها البعض.

التغيرات الاجتماعية التي تعرضت لها الجماعات الفلسطينية:

1- العرب الفلسطينيون في الأراضي المحتلة عام 1948:

بالنسبة لكثير من " الاسرائيليين" كان من تبقى من الشعب العربي الفلسطيني في الأراضي المحتلة يشكل تهديدا بالنسبة لهم، فكان وجودهم غير مريح بالنسبة لهم، وعومل هؤلاء العرب الفلسطينيون على أنهم غرباء عن أرضهم.[7]

شكل العرب في الكيان الصهيوني بقايا المجتمع العربي الفلسطيني، إلا أنهم خضعوا لمعايير جديدة كان أبرزها تغيير الهوية التاريخية للمجتمع ، ومحاولة إنشاء هوية بديلة في إطار كيان جديد هو الكيان الصهيوني والذي أعطى لنفسه سمة "الاسرائيلية "كمحدد لهويته في "دولة اسرائيل ".

حيث تم تحويل العرب الفلسطينيين إلى مواطنين في هذا الكيان في محاولة لبناء "دولة المواطنة " وأصبح العرب أقلية في المجتمع الجديد وتباينت ردود فعلهم تجاه المواطنة بين حدين:

أولهما: الرفض المطلق للكيانية الفلسطينية المندمجة في " الهوية الاسرائيلية ".

و الثاني: القبول النسبي للاندماج الجزئي للحصول على حقوق الأقلية كمشروع سياسي يعيد صياغة الوضع الاجتماعي لحقوق الأقلية العربية في دولة المواطنة.

و رغم أن ظروف هذه الأقلية بدأت تتغير بعد عام 1967 عبر تحسين ظروفهم المعيشية والاجتماعية[8]،إلا ان هذا التغيير لم يساعد الفلسطينيين للوصول إلى المواطنة الكاملة.

و يعود السبب في هذه المعادلة إلى التعارض المبدئي بين يهودية الدولة التي يسعى الكيان إلى بلورتها كهوية وطنية وبين العرب كمواطنين في الدولة اليهودية المرجوة صهيونياً .

لذا لم تفلح محاولات أسرلة العرب بالأدوات السياسية عبر تمثيلهم برلمانياً ، واقتصادياً عبر تحسين في ظروفهم المعيشية، كما لم تفلح هذه المحاولات في بلورة هوية بديلة للعرب في الكيان الصهيوني.

إذ أن عملية التغيير الاجتماعي للعرب الفلسطينيين تتم على أسس تمييزية حافظت منذ النكبة وحتى اليوم على بنية الكيان الصهيوني الاجتماعي كجماعتين متمايزتين يهودية مسيطرة وعربية هامشية ملحقة.

فما يبدو على أنه عملية تطوير للبنية الاجتماعية العربية في إطار المجتمع الكلي، ليس سوى تطور مواز للبنية اليهودية، مع الحفاظ على نفس المسافة التي تبقي على التمايز بين الجماعتين لصالح هيمنة اليهودية كأغلبية في مواجهة الأقلية العربية كجماعات هامشية.

و أياً كانت سمات الأقلية العربية داخلياً ، فإن توجهها خارجاً في إطار المجتمع الكلي ينزع نحو رفض الاندماج في "الهوية الاسرائيلية" وإن كان التعبير عن هذا الرفض يتخذ أنماطاً سلوكية اجتماعية مختلفة.

فقد شكل يوم الأرض حراكاً اجتماعياً عربياًفي إطار المجتمع الكلي موجهاً نحو الداخل (أي داخل المجتمع) كسلوك سياسي يعبر عن تمسكه بالهوية العربية ورفضه الهوية "الاسرائيلية".

بينما شكلت الأقلية العربية في مساندتها الانتفاضتين الفلسطينيين عامي 1987و 2000، فعلاً اجتماعياً ذو بعدين، يتحه الأول نحو الخارج باتجاه الشعب العربي الفلسطيني بأكمله، ليعبر عن التكامل مع الشعب العربي الفلسطيني وكجزء أساسي من مكوناته.

كما عبر من جهة ثانية عبر توجهه داخل المجتمع الصهيوني، عن تمايز حاد مع جماعة اليهود في إطار المجتمع الكلي.

وقد أدى هذا الحراك للعرب الفلسطينيين في الكيان الصهيوني إلى زيادة حدة ووتيرة القوانين التي تحد من الاندماج العربي في فلسطين الانتدابية وكان من هذه الإجراءات أن منعت حكومة الكيان لم شمل العائلات الفلسطينية التي يقطن أفرادها بين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة وبين الأراضي المحتلة عام 1948 من جهة أخرى.[9]

و أياً تكن محفزات الحراك الاجتماعي – السياسي للعرب الفلسطينيين في الكيان الصهيوني أي سواء أكانت إرادية أو لا إرادية، فإنها تعبر بشكل مباشر، عن التمايز بين العرب واليهود وعدم تكاملها كمكونات لمجتمع مستقر في الإطار الصهيوني.

2- جماعات اللاجئين الفلسطينيين:

خضع اللاجئون الفلسطينون منذ بداية لجوئهم لمعايير قانونية في أماكن اللجوء، إلا أن هذه المعايير لم تكن المحدد الاجتماعي الوحيد كجماعات متمايزة عن المجتمع

المضيف فقد تكتل الفلسطينيون في وحدات اجتماعية محددة بأطر جغرافية وقيمية أطلق عليها اسم مخيمات اللاجئين.

حيث شكل المخيم بالنسبة للاجئين الحاضن الاجتماعي كوحدات متجانسة داخلياً ومتمايزة نسبياً عن المحيط المضيف، لذلك فإن المخيم كوحدة اجتماعية فلسطينية شكل التمايز الاجتماعي عن المجتمع المحيط بينما حددت قوانين الدولة الضيفة معايير الاندماج الفلسطيني فيه.

و كون هذه القوانين لم تتعامل مع اللاجئين الفلسطينيين كمواطنين كاملي المواطنة في الدولة المضيفة فإن المعايير المنبثقة عنها أدت إلى اندماج الفلسطينيين بشكل جزئي في هذه المجتمعات.

ما جعل الميزة الأبرز التي امتازت بها جماعات اللاجئين هي الاندماج الجزئي والتمايز الاجتماعي عن المحيط الاجتماعي الكلي في كل دولة من الدول المضيفة لهم، وقد شكلت هاتان الميزتان محددات الحراك الاجتماعي للفلسطينيين على مستويي:

- الحراك الاجتماعي الداخلي.
- الحراك الاجتماعي خارج الجماعة . داخل المجتمع المحيط.

ولعبت قوانين الدول المضيفة دورين في عملية انتاج الجماعات الفلسطينية للاجئين الفلسطينيين:

- الأول على مستوى انتاج الجماعة الفلسطينية.
- الثاني على مستوى الشعب الفلسطيني ككل.

إذ لم تشكل هذه القوانين جماعات متمايزة عن المحيط الاجتماعي فحسب، بل شكلت جماعات متمايزة عن بعضها في نفس الوقت، لذلك فإن التكوين الاجتماعي للشعب الفلسطيني اللاجئ، يفهم على أنه جماعات متمايزة فيما بينها سياسياً واقتصادياً وقانونياً.

إلا ان تمايز هذه الجماعات عن بعضها مر بعدة مراحل جعلت منه تمايزا نسبيا، لذلك سنقسم دراسة التمايز بين هذه الجماعات إلى مراحل هي:

- منذ النكبة وحتى تأسيس منظمة التحرير.

- منذ تأسيس منظمة التحرير وحتى اتفاقية اوسلو.
- ما بعد اتفاقية أوسلو.

أ- منذ النكبة وحتى تأسيس منظمة التحرير:

شكل اللجوء بالنسبة للفلسطينيين انتقالا من مجال اجتماعي حيوي، إلى حالة انعدام لهذا المجال، إذ فقد أفراد الشعب الفلسطيني المكانة والدور اللذين كانا يشغلوهما في إطارهم الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني.

لذلك فإن إعادة بناء للظرف الاجتماعي للاجئين الفلسطينيين بدأت تبرز بعد النكبة وقد ارتكزت إعادة البناء إلى:[(10)]

1- تحديد الوجود الجغرافي للاجئين الفلسطينيين:

توزع اللاجئون في الدول المضيفة داخل المخيمات وخارجها، وقد شكل المخيم منذ البدء الوحدة الفلسطينة الاجتماعية المتجانسة والتي استطاعت الحفاظ على القيم والعادات والتقاليد الفلسطينية.

و قد برزت هذه الحالة في تسمية شوارع المخيمات وحواريها باسماء المدن الفلسطينية وقراها.

و لم يكن القاطنون خارج المخيمات مفصولين عن المخيم إذ عانى اللاجئون داخل وخارج المخيمات من احتياجات متشابهة وإن كانت هذه الاحتياجات نسبية.

2- تلبية الاحتياجات الحياتية:

شكل تأسيس المخيمات بداية استعادة التوازن الحياتي، إذ استطاع المخيم تأمين السكن المؤقت للاجئ فلسطيني.

و من ثم فقد عملت المساعدات المقدمة من الدول المضيفة على تعزيز هذا التوازن بشكل أولي.

3- بناء العلاقات الاجتماعية:

بعد بناء المخيمات وتلبية الاحتياجات الحياتية الرئيسية، خرج اللاجئون من صدمة اللجوء، وبدؤوا يستوعبون حتمية التكيف مع واقعهم الجديد ونمط العلاقات الاجتماعية الاقتصادية الجديدة في إطار الدولة المضيفة وبناها الاجتماعية ونظمها السياسية والاقتصادية.

ب- منذ تأسيس منظمة التحرير وحتى اتفاقية اوسلو:

للمرة الأولى منذ النكبة تتشكل كيانية خاصة للشعب العربي الفلسطيني تمثلت في تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب العربي الفلسطيني وموحد لقواه السياسية بناء على الميثاق الوطني الفلسطيني الحامل الرئيسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

و إذ كانت النكبة هي المتغير الاجتماعي الأبرز في المجتمع الفلسطيني، فإن تأسيس منظمة التحرير هو التغيير الأبرز في التكوين الاجتماعي لشتات الشعب العربي الفلسطيني بشكل رئيسي.

فقد أعادت المنظمة صياغة المفاهيم الاجتماعية للهوية الفلسطينية وأعطتها دورها الوظيفي في تشكيل مجتمع فلسطيني افتراضي وحد الجماعات الفلسطينية تحت مظلة المنظمة.

حيث حدد ميثاق المنظمة الهوية الفلسطينية بتأكيده على عروبة الشعب الفلسطيني وانتماءه إلى فلسطين المحتلة، ما جعل من التحرير والعودة اهدافا وواجبات استمدت قيمتها الاجتماعية من العلاقة الاجتماعية الجدلية التي حددتها المنظمة بين الجماهير واهدافها.

إذ شكلت الجماهير أداة تحقيق الأهداف الفلسطينية وحددت وسيلة الجماهير بالكفاح المسلح كخيار استراتيجي.

و قد اكتسبت هذه المقولات السياسية بعدها الاجتماعي من مأسسة العمل الفلسطيني سياسياً واجتماعياً.

و بهذه المزاوجة بين الجماهير والكفاح المسلح، اصبح العمل العسكري قيمة اجتماعية ميزت الشعب الفلسطيني واقعياً ورمزياً، وبهذه الصيغة أصبح التمايز الاقتصادي والقانوني للجماعات الفلسطينية تمايزا ثانوياً وهامشياً إذ شكلت المنظمة بمقولاتها السياسية حوامل اجتماعية قيمية وحدت هذه الجماعات حولها وحولتها إلى جماعات فاعلة في العمل السياسي والعسكري.

ج- ما بعد أوسلو:

بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت عام 1983 وتوجهها إلى تونس، بدأت تنهار فكرة التحرير من خلف الحدود، وأخذ العمل الفلسطيني السياسي والعسكري

يتركز نحو الداخل الفلسطيني وتحديدا في الضفة الغربية وقطاع غزة الذي أفرز الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام1987، والتي عبرت عن حراك اجتماعي فلسطيني ذاتي، ينزع نحو الاستقلال وكان اللاجئون يقفون موقف المساند المعنوي لإخوانهم في الداخل والداعم المادي لاستمرار صمودهم.

ثم أتت عملية السلام في مدريد عام 1991 لتنتج مفاهيم سياسية جديدة في القضية الفلسطينية في إطار الحل السلمي الساعي نحو السلام بين دولتين "إسرائيلية " وفلسطينية تعيشان جنبا إلى جنب.

و كان من مستلزمات هذا الحل تغيير أدوات النضال الوطني الفلسطيني، والتي كان من أبرزها التوقف عن الكفاح كخيار استراتيجي.

و كان يعني توقف الكفاح المسلح، تعطيل الدور الوظيفي للاجئين الفلسطينيين خصوصا ولجماهير الشعب العربي الفلسطيني عامة، ونزع صفة الكفاح المسلح وحصر الحل في العملية السياسية وبيد قيادة منظمة التحرير.

بالتالي فإن الشعب الفلسطيني دخل في إعادة إنتاج لمجمل البنى القيمية التي كانت سائدة قبل مؤتمر مدريد والتي شكل الكفاح المسلح محورها والتفت حوله القيم الأخلاقية الفلسطينية من التحرير إلى العودة.

و مع اتفاق أوسلو انهار الإجماع الفلسطيني على المشروع الوطني الذي رسمته منظمة التحرير الفلسطينية، وفرض المشروع السياسي الجديد في أوسلو إنتاجاً قسرياً للبنى الاجتماعية للجماعات الفلسطينية.

و ترجع سمة القسرية في الانتاج الاجتماعي الجديد إلى محددين رئيسين:

1- انهيار التوافق على المشروع السياسي
2- الخضوع المباشر لجماعات الفلسطينيين لأنظمة سياسية واجتماعية متباينة تختلف وجهات نظرها وميولها نحو أوسلو.

لذلك فإن التمايز شبه التام بين جماعات الشعب العربي الفلسطيني ميز مرحلة ما بعد أوسلو، وأدى هذا التمايز لدى اللاجئين خاصة إلى انحسار الدور الذاتي في إنتاجهم الاجتماعي الذي خضع لإرادات الدول المضيفة والتغيرات الاجتماعية في نظمها وبناها، كما أدت أوسلو إلى إعادة تشكيل أنماط الجماعات المكونة للشعب العربي الفلسطيني

حيث دخلت السلطة كمتغير سياسي ذو بعد اجتماعي للشعب العربي الفلسطيني، إذ أصبحت جماعة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة الجماعة الوحيدة التي نخضع لسلطة سياسية فلسطينية وطنية بشكل مباشر.

ثانياً- القيم الوطنية للشعب العربي الفلسطيني

تأخذ عملية تشكل القيم الاجتماعية بشكل عام، آلية التنشئة الاجتماعية وفقاً للمعارف الاجتماعية وضوابط السلوك الاجتماعي، والتي تحدد الخيارات السلوكية للافراد والجماعات بشكل عام بين مرغوب فيه ومرغوب عنه.

و يتعزز الالتزام بهذه القيم بتزايد الايمان بها من ناحية، أو بتزايد الضغوط الاجتماعية الدافعة باتجاه تبنيها، وفي الظرف الاجتماعي الفلسطيني، تتعدد المحددات

الاجتماعية للقيم، تبعاً للظروف المتباينة للجماعات الفلسطينية، ووفقاً لمحددات تشكل هذه القيم وتكونها.

أدى اللجوء إلى إعادة انتاج البنى الاجتماعية للجماعات الفلسطينية المتشكلة إثر النكبة، وأدى التشتت في أماكن ذات مجالات حيوية جديدة، إلى إعادة صياغة القيم الاجتماعية لهذه الجماعات وفقاً لظروفها الجديدة.

وإذا كانت اللامعيارية (حالة الأنومي الدوركهايمية) هي التي حكمت الجماعات الفلسطينية بعيد النكبة فإن بناء منظمة التحرير الفلسطينية، بالبنى المفاهيمية التي أنتجت التوافق الفلسطيني قد أسس لقيم فلسطينية مستندة إلى مبدأي الحق والواجب، لذلك فقد شكل النسق السياسي المتشكل مع منظمة التحرير الفلسطينية المنتج الاجتماعي لهذه القيم لدى الجماعات الفلسطينية كافة على طول امتدادها الأفقي.

فقد أخذت مفاهيم الكفاح المسلح، التحرير – العودة مداها الاجتماعي لتتحول إلى قيم ناظمة للحراك الاجتماعي الفلسطيني داخل الجماعات وخارجها.

وهذا ما يفسر ظاهر الانتماء السياسي لأبناء الشعب العربي الفلسطيني، إذ يعتبر الانتماء إلى الفصائل الفلسطينية حاجة لتأكيد الهوية والالتزام بالواجبات والحقوق، والتي ازدادت ترسخا كقيم إجتماعية بعد معركة الكرامة في العام 1968 إذ أصبح التوافد للانتساب إلى الفصائل الفلسطينية بالآلاف ومن كافة أماكن تواجد الفلسطينيين.

و بذلك تحولت الشعارات التي حددها الميثاق الوطني الفلسطيني إلى ناظم للحراك الاجتماعي الفلسطيني وفقاً للقيم السياسية المحددة في البنية المفاهيمية للميثاق، والتي بدأت انتاج نفسها كقيم إجتماعية في إطار الحركة الديناميكية للحركة الوطنية الفلسطينية المتمثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، وربطت هذه القيم بين الحركة الوطنية والحركة الجماهيرية، وأنتجت علاقة جدلية بينهما لينتج أحدهما الآخر.

إذ اكتسبت الحركة الوطنية مصداقيتها من تمسكها بهذه القيم، واكتسبت الحركة الجماهيرية تماسكها من اتباعها هذه القيم كموجهات ومحددات لحراكها الاجتماعي – السياسي.

وقد حافظت هذه القيم على وجودها ووجدت الصيغة العملية لتطبيقها في المجال الاجتماعي الفلسطيني المتعدد الجماعات وفقاً لرؤى ثابتة بثبات النهج السياسي المنتج الحقيقي لهذه القيم.

وقد جعلت هذه القيم من النضال الفلسطيني فعلا موجها نحو تمثيل لهذه القيم سلوكا وأهدافا، وتمثل الانتفاضة الأولى نموذجا لهذه القيم حيث احتوت منذ البداية الجمهور الفلسطيني داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وتغلبت على كثير من الخلافات داخل المجتمع الفلسطيني ومن بينها التمايزات الاقتصادية.(11)

إلا أن هذه القيم بعد أوسلو أخذت تتبلور في مفاهيم أخرى مع بناء بنية مفاهيمية جديدة للنضال الوطني الفلسطيني، انتهج التحول إلى العمل السياسي الصرف الذي أوقف الكفاح المسلح كقيمة اجتماعية وسياسية للحركتين الوطنية والجماهيرية، لكن القيم الفلسطينية كانت راسخة في الممارسة الشعبية الفلسطينية إلى الحد الذي منع انهيارها، فقد تسربت هذه القيم إلى المستوى الثقافي والذي عبر عنه بالأغاني الشعبية والأمثال والأدب الفلسطيني بشكل عام الذي بلور الشخصية الفلسطينية على هيئة الفدائي صاحب الصفة الرمزية المقاربة للواقع التي رافقت الفلسطينيين طيلة فترة الكفاح المسلح.

لذلك فإن أوسلو لم تعمل على هدم هذه القيم بالقدر الذي أدت فيه إلى إعادة إنتاجها بأشكال مختلفة وفي منظومة قيمية مختلفة الترتيب والوظائف، على الرغم من التغيير الكبير في مسار العمل السياسي وأدواته ووسائله، ومجالات فعله الحيوي اجتماعياً وسياسيا.

فتعطيل دور اللاجئين الفلسطينيين كحامل أساس للكفاح المسلح لم يعن إلغاءه من الفعل السياسي الفلسطيني، الذي لا يمتلك القدرة على إلغائه أصلاً، فقد تحول الكفاح المسلح من قيمة عامة إلى صفة لجماعة الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية كون هاتين المنطقتين الجغرافيتين هما المستهدفتان من العملية السياسية الساعية إلى إقامة دولة فلسطينية في حدودهما، فيما يشبه إلى حد بعيد نقل الثورة الفلسطينية من الخارج إلى الداخل بأدوات سياسية فرضتها الضرورة التاريخية ومتغيرات السياسة الدولية التي أثرت بشكل مباشر على توجهات السياسة العربية ومن ضمنها الفلسطينية.

بالتالي لم تكن المقاومة الفلسطينية في الداخل فعلا اجتماعياً ولد من العدم بل له أصوله في التراث القيمي الفلسطيني.

لكن المقاومة كمفهوم تعني في مضمونها السياسي رد الفعل على فعل مقابل، لذلك فإن المقاومة الفلسطينية هي رد فعل على النهج السياسي الصهيوني تجاه أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية.

و برزت المقاومة بشكلها العسكري خاصة منذ الانتفاضة الفلسطينية الثانية في العام 2000، وقد عبرت الانتفاضة والمقاومة الفلسطينية عن الحراك الاجتماعي الفلسطيني في أراضي السلطة الوطنية خاصة، وفي جماعات الشعب العربي الفلسطيني عامة مع توزيع لأدوار هذه الجماعات وفقاً لشروطها وظروفها الموضوعية المتباينة.

وحققت الانتفاضة بفعلها الجماهيري وشكلها العسكري حفاظا على القيم الوطنية الفلسطينية في مبدئها العام القائم على الحق والواجب.

إلا أن الانقسام الفلسطيني على مستوى نسقه السياسي أدى إلى تحويل المقاومة من العمل الفلسطيني الكلي الشامل للشعب بأسرهوفقاً لظروفه، إلى قيمة متباينة المفهوم في أيديولوجيات وبرامج الفصائل الفلسطينية، ما أدى بشكل مباشر إلى تغيير جذري في مفهومي الحق والواجب.

فالواجب الفلسطيني في التحرير والحق في العودة، تحولا بشكل متدرج نحو التعبير عنهما بالحق الفلسطيني في إقامة الدولة الفلسطينية على أراضي السلطة الوطنية والواجب في مقاومة الاحتلال لهذه المناطق.

و بتكثيف التركيز على هذه الحقوق والواجبات / الأهداف، تراجع حق العودة كقيمة اجتماعية وسياسية، ليتوارى خلف التحولات القيمية داخل جماعتي الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وشهدت هذه القيم تبدلا جذرياً مع الانقسام الفلسطيني في العام 2007 مع سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، فيما شكلت المقاومة محور التباين والتمايز حول المقاومة كمفهوم فقد أدى الانقسام إلى تبني الأيديولوجيات الفصائلية لتفسير المقاومة مفاهيميا، مما أدى إلى تراجعها كقيمة اجتماعية نتيجة لعمليات التفسير والاحتكار المرافق له من قبل الفصائل الفلسطينية والذي تحول إلى نزاع حول الحق في المقاومة بين الفصائل الفلسطينية نفسها.

فقد تبنت حركة حماس مفهوم المقاومة من جانبه الجهادي وأعلنت عصيانها ضد السلطة بحجة رفض السلطة الوطنية الفلسطينية للمقاومة العسكرية، وبنت على هذا الرفض موقفها العدائي من السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن هذا الموقف تغير بعد السيطرة العسكرية لحركة حماس على قطاع غزة، إذ أن تحول حركة حماس إلى حركة سلطوية وضعها في تعارض مع نهجها المقاوم، ما جعلها تعارض أشكال المقاومة العسكرية في قطاع غزة ضد الاعتداءات الصهيونية، وظهرت مصطلحات من قبل قياديها لم تكن مألوفة من قبل الساسة الفلسطينيين حيث تحولت الصواريخ الفلسطينية إلى صواريخ خيانية تهدف إلى زعزعة امن القطاع، أو في تعابير أخرى هي سلاح خارج عن القانون جعل حركة حماس تصطدم عسكرياً مع الفصائل الفلسطينية في كثير من الأحيان لنزع سلاحها أو لمنعها من ممارسة المقاومة العسكرية.

بينما تبلورت في الضفة الغربية محددات جديدة للعمل المقاوم. الذي حددت السلطة نهج ممارسته في إطار المقاومة السلمية، والذي يتم التعبير عنه بالمظاهرات والمسيرات السلمية التي تنظمها هيئات المجتمع المدني الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية الأوروبية ومتضامنون أجانب، وقد ترسخت هذه الصيغة في مقاومة الجدار العازل، حيث تشهد قرى فلسطينية في الضفة الغربية كبلعين ونعلين والمعصرة مسيرات أسبوعية منتظمة ضد جدار الفصل العنصري.

وفي موازاة هذا النهج من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية عملت السلطة على الحد من انتشار السلاح بين الفلسطينيين الواقعين تحت سلطتها في الضفة الغربية، باعتقال المقاومين الفلسطينيين من بين كافة الفصائل الفلسطينية أو تجريدهم من السلاح بمن فيهم مقاومو كتائب شهداء الأقصى الجناح العسكري لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح.

ثالثاً- الواقع الاجتماعي – السياسي الفلسطيني الراهن

يقسم الشعب العربي الفلسطيني حالياً إلى جماعات هي:

1- الشعب العربي القلسطيني في الأراضي المحتلة عام 1948
2- الشعب العربي الفلسطيني في الضفة الغربية.
3- الشعب العربي الفلسطيني في قطاع غزة.
4- اللاجئون الفلسطينيون.

يتوزع الشعب العربي الفلسطيني كجماعات بنسب مختلفة ديموغرافياً ووفقاً لبنى سياسية واقتصادية واجتماعية متباينة.

لهذا فإن الحديث عن أنساق سياسية واقتصادية واجتماعية للشعب العربي الفلسطيني يتضمن تحليلياً الحديث عن وحدات مكونة لكل نسق من هذه الأنساق، وتتمايز هذه الوحدات فيما بينها ما يمنع تكامل كل نسق من هذه الأنساق على حدة.

وتمس التغيرات التي تتعرض لها الجماعات الفلسطينية مجموعتين رئيسيتين:

1- الجماعات الفلسطينية في حدود فلسطين الانتدابية.
2- جماعات اللاجئين الفلسطينيين.

وسيتم في هذا الفصل دراسة الظرف الاجتماعي للمجموعتين وفقاً للخيار السياسي المطروح حالياً وهو حل الدولتين: دولة فلسطينية و"دولة إسرائيلية".

جاء حل الدولتين نتيجة لعملية أوسلو والتي تبني إقامة دولة فلسطينية في حدود الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 بجوار دولة اسرائيلية فوق الأراضي المحتلة عام 1948، بينما تم تأجيل قضيتي القدس واللاجئين إلى مفاوضات الحل النهائي.

إن هذا الحل يتضمن تشكيل مجتمع فلسطيني في إطار دولة فلسطينية في حدود الرابع من حزيران عام 1967. وبدأت المفاوضات في أوسلو بناء على هذا الافتراض.

ومن المفترض أن إمكانية هذا الحل يجب أن تتوافق مع الممارسة العملية لتطبيقه وفقاً للمراحل المنصوص عليها في اتفاق إعلان المبادئ في اوسلو.

وقد شملت التغيرات السياسية في إطار هذا الحل مستويين رئيسيين:

الأول: خارجي يتعلق بالسياسة الصهيونية.

الثاني: داخلي يتعلق بالنسق السياسي الفلسطيني.

فعلى المستوى الصهيوني تكرس السياسة الصهيونية مبدأ اختزال مساحة الضفة الغربية وعبر إجراءات متعددة أبرزها توسيع مساحة القدس والاستمرار في بناء جدار الفصل العنصري.

فتوسيع مساحة مدينة القدس يشمل بناء مستوطنات يهودية حولها وتوسيع هذه المستوطنات ونقل المستوطنين اليهود للإقامة فيها.

وقد توسعت هذه المستوطنات وضمت إلى مدينة القدس حتى وصلت حالياً إلى 15% من مساحة الضفة الغربية.

أما بالنسبة لجدار الفصل، فإن الخط الذي يسير فيه أدى وسيكرس الفصل الجغرافي والديموغرافي بين الفلسطينيين في الصفة الغربية، وذلك عبر تطويق مدن تابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية وفصلها عن بعضها البعض بحيث تصبح عملية التنقل من مدينة لأخرى تحت مراقبة سلطة الاحتلال الصهيوني، وبفعل هذه السياسة نشأت غرب الجدار خمسة جيوب فلسطينية معزولة بالكامل عن محيطها الفلسطيني، ومفصولة كلياً عن الضفة وعن بعضها البعض.(12)

كما يؤدي من ناحية أخرى إلى عزل مئات الآلاف من مواطني السلطة الوطنية الفلسطينية وضمهم إلى سلطة الكيان الصهيوني واعتبارهم غرباء إضافة إلى ضم مئات الآلاف من الدونماًت إلى الكيان الصهيوني.

وبالتالي فإن السياسة الصهيونية تعمل على فرض وقائع ديموغرافية واجتماعية تحول الفلسطينيين في الضفة الغربية إلى تجمعات في جيوب سكانية مغلقة يستحيل معها إقامة دولة في الضفة الغربية، ويعيد تشكيلهم ضمن توزع ديموغرافي ذو طابع اجتماعي – سياسي يوظف في خدمة السياسة الصهيونية ديموغرافياً واقتصادياً وسياسيا.

أما على المستوى الداخلي المتعلق بالنسق السياسي الفلسطيني، فإن الانقسام الذي حصل في هذا النسق بين حركتي فتح وحماس، جعل من قطاع غزة وحدة سياسية – اجتماعية معزولة عن السلطة الوطنية الفلسطينية يخضع لتغيرات اجتماعية تفرضها حكومتي حركة حماس في القطاع والسلطة الوطنية في الضفة الغربية، أدت إلى تشكيل جماعة فلسطينية في القطاع متمايزة عن الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة.

و من جانب آخر،فإن هذا التمايز بين الجماعات الفلسطينية، قد فرض أنماطاً إجتماعية مختلفة لهذه الجماعات، وسنأخذ في هذه النقطة كلاً من الضفة الغربية وقطاع غزة كنوذجين للتحليل.

في الضفة الغربية المحتلة، يتم تخطيط الحياة الاجتماعية من قبل المواطنين الفلسطينيين وفقاً لنظام التصاريح الذي يسمح أو يمنع عبورهم من منطقة إلى أخرى، وبناء على الخط الذي يسير به الجدار العازل، الذي يحد من إمكانيات الاختيار المعيشية للمواطنين الفلسطينيين، ويشكل عاملاً هاماً في تفكيك العلاقات الاجتماعية بين الفلسطينيين في الضفة الغربية، وتحجيمها وتحديدها [14].

إذ أن عملية تجزئة الضفة الغربية إلى كنتونات، فرضت على الفلسطينيين سلسلة من التغيرات الاجتماعية، فبسبب سوء الأوضاع الاقتصادية ارتفع معدل الهجرة الخارجية والتي أدت إلى ارتفاع قيمة النزعة إلى المحافظة الاجتماعية، حيث ترتفع نسبة المهاجرين الذكور، وخاصة من المتزوجين، ما يجعل المرأة مسؤولة في الأسرة ويضعها تحت رقابة الأقرباء، إضافة إلى انتشار ظاهرة الزواج من الأقرباء المهاجرين، للحصول على فرصة أكبر للهجرة إلى الخارج.

و بهذين المحددين الناتجين عن فترة الاحتلال الطويلة انتشرت علاقات القرابة بشكل أكبر، وخاصة بعد الانتفاضة الثانية عام 2000.[15] وتتمدد هذه الظواهر في الضفة الغربية على الرغم من علمانية السلطة الوطنية الفلسطينية، إلا أن محددات إعادة الإنتاج الاجتماعي لا تمتلكها السلطة، التي كبلت منذ اتفاقية أوسلو بمجموعة من الاتفاقيات أفقدتها إمكانية التحكم في سير العملية الاجتماعية في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية.

بينما تتحدد شروط الإنتاج الاجتماعي في قطاع غزة، إضافة إلى هذه المحددات في الضفة الغربية، إلى محدد الحصار الاقتصادي وانعكاساته الاجتماعية، وهو يميز القطاع عن سائر تجمعات الفلسطينيين.

فبالرغم من تعرض القطاع والضفة الغربية إلى سياسة اجتماعية متشابهة نسبياً من قبل السلطة الوطنية وقوات الاحتلال، إلا أن سيطرة حركة حماس عسكرياً على قطاع غزة، أدى إلى ولادة شروط إنتاج اجتماعي جديدة.

إذ أن التزايد في قيمة المحافظة الاجتماعية في قطاع غزة يعود إلى تراجع البرامج الليبرالية والعلمانية،[16] لحساب البرنامج الإسلامي الذي تنتهجه حركة حماس، إلا أن حركة حماس على الرغم من محاولاتها تطويع المجتمع في غزة وفقاً لنظريتها في الإسلام السياسي، فإنها لا تمتلك هي الأخرى كافة محددات إعادة الإنتاج الاجتماعي، إذ تلعب

الظروف الاقتصادية دوراً هاما في توجيه حركة البناء الاجتماعي في قطاع غزة، نتيجة للحصار الاقتصادي المفروض عليه، الأمر الذي يجعل الظروف المعيشية لسكان القطاع خارج إرادة وتوجهات حركة حماس، وبالتالي خروج نمط الحياة الاقتصادي من عملية التوجيه الذاتية لحكومة حماس في القطاع، الأمر الذي يفرض على السكان تأقلما معيشياً مخالفاً للتوجه السياسي لحكومة حماس، والمثال الواضح على ذلك هو في امتهان التهريب عبر الأنفاق لتوفير المستلزمات الغذائية لسكان القطاع المحاصر، وما نجم عنه من اقتتال داخلي في القطاع بسبب محاولات حماس منع التهريب عبر الأنفاق، والاقتتال للسيطرة عليها، الأمر الذي دفع بالحكومة المصرية إلى بناء الجدار الفولاذي بين غزة المصرية وغزة الفلسطينية لمنع حفر الأنفاق بينهما.

بالنموذجين السابقين، وبالمحددات الواردة فيها، يمكننا نقد المشروعين السياسيين لكل من السلطة الوطنية، وحركة حماس، ذلك أن كلا البرنامجين يفتقدان إلى أسس الاستناد الاجتماعي الضرورية لتكون حاملة لأي مشروع سياسي، وأي من المشروعين لا يحقق المنفعة الاجتماعية للفلسطينيين.

و بتوسيع دائرة المجال الاجتماعي الفلسطيني العام، وبالاستناد إلى الفصول السابقة، يتبين أن محددات الإنتاج الاجتماعي الفلسطيني وأدواته الاقتصادية والسياسية، هي خارج الإرادة الفلسطينية الراهنة.

بشكل عام لا توجد محددات موحدة للتطور الاجتماعي للشعب العربي الفلسطيني، وإذ يبدو هذا الأمر طبيعياً بسبب تباين الشروط والظروف الموضوعية للجماعات الفلسطينية، إلا أن القيم الوطنية الجامعة تتمايز إلى حد الاختلاف الجذري وفقاً للواقع السياسي- الاجتماعي في أماكن تواجدهم، ما جعل من الشعب العربي الفلسطيني جماعات متمايزة اجتماعياً، أدى إلى تباين الخيارات السياسية المتاحة أمام كل جماعة منهم، وجعل من الظروف الاجتماعية المتمايزة محددات أساسية للفعل الاجتماعي- السياسي الفلسطيني، والذي أدى إلى أن تكون تحالفات الفصائل الفلسطينية - برؤاها السياسية المتباينة - مع الدول المضيفة المحدد الأبرز لتوجهات الفعل السياسي الفلسطيني، بشكل مفارق للخصوصية الاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني.

رابعاً– هوامش الفصل السادس:

(1) بشارة، عزمي، العرب في إسرائيل رؤية من الداخل، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص105.

(2) المرجع السابق نفسه، ص105.

(3) المرجع السابق نفسه، ص106.

(4) المرجع السابق نفسه، ص107.

(5) المرجع السابق نفسه، ص113.

(6) العلي،محمود داوود، الواقع الاجتماعي للفلسطينيين في لبنان، بيروت، باحث للدراسات، 2009، ص90.

(7) Mohammed Saleh,D.Mohsen, History of Palestine A Methodical Study of the palestinian Struggle, Egybt, Islamic Printing, P92

(8) بشارة، سبق ذكره، ص 113.

(9) السهلي، نبيل، الفلسطينيون داخل الخط الأخضر، سوريا دمشق، دار صفحات، 2008،ص41.

(10) العلي، سبق ذكره، ص90.

(11) بيرتز، دون، الفلسطينيون اللاجئون، ترجمة أسامة المصري، دمشق، دار طلاس، 2001، ص41.

(12) قاعود، مصطفى سعد الدين، اغتيال البيئة الفلسطينية، سوريا، دمشق، دار صفحات، 2008، ص86.

(13) تراكي، ليزا، **الحياة تحت الاحتلال في الضفة والقطاع**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2008، ص23.

(14) الصدر السابق، ص268

(15) المصدر السابق، 268

الخلاصة والنتائج

يتبين معنا من الفصول السابقة أن التكوين الاجتماعي للشعب العربي الفلسطيني على شكل جماعات اجتماعية هي:

جماعة العرب الفلسطينيين في إطار الكيان الصهيوني، في الضفة الغربية، في قطاع غزة، اللاجئون في سوريا، اللاجئون في لبنان، اللاجئون في الأردن، واللاجئون في باقي أنحاء العالم

و تبين أن هذه الجماعات تخضع لظروف إجتماعية وسياسية متباينة، فعلى المستوى السياسي، نجد أن النزعة الانقسامية على خلفيات البرامج الحزبية الأيديولوجية للفصائل الفلسطينية هي السمة المسيطرة في النسق السياسي في البنى الاجتماعية لجماعات الشعب العربي الفلسطيني.

وتخضع هذه الجماعات في المجال السياسي لمحددين رئيسيين:

الأول يتعلق بالنهج السياسي للدول المضيفة.

الثاني يتعلق بالقوة السياسية للفصائل الفلسطينية في هذه الدول.

كما تخضع هذه الجماعات للتغيرات الاجتماعية التي تطرأ على المجتمعات المضيفة وتحدد هذه التغيرات بالمحددات التالية:

- الوضع القانوني للجماعات الفلسطينية في أماكن تواجدها
- الوضع الاقتصادي
- درجة الاندماج والتمايز في الدول المضيقة للاجئين الفلسطينيين.

و تشكل القيم الوطنية في البنى الاجتماعية الفلسطينية المختلفة عامل التوحيد الأبرز لهذه الجماعات، بينما يشكل النسق الاقتصادي عاملا ثانوياً في مرحلة التوحد، إلا أنه يشكل معززا انقسامياً في المرحلة الانقسامية حيث تتراجع القيم الوطنية لتتقدم القيم المادية على المستوى الاقتصادي وتشكل ناظما للعلاقات النفعية الفصائلية على حساب القيم الوطنية.

إلا أن النسق الاقتصادي للجماعات الفلسطينية كافة يمتاز بأنه جزء من الأنساق الاجتماعية لأماكن التواجد وأن التكوينات الاقتصادية لهذه الجماعات لا تملك القدرة الذاتية على تشكيل اقتصاد فلسطيني عام للشعب العربي الفلسطيني وأن دراسة اقتصاد الشعب العربي الفلسطيني خاضع بالدرجة الأولى في تغيره للأنساق الاقتصادية في البنى الاجتماعية لمجتمعات هذه الدول، ولدرجة التدامج والتمايز للجماعات الفلسطينية في المجتمعات المضيفة.

بالتالي فإن المشروع الوطني الفلسطيني، يصاغ بعيدا عن الفعل الاجتماعي للجماعات الفلسطينية، وفي إطار الفعل السياسي المجرد الذي يؤثر في التكوين البنيوي للجماعات الفلسطينية، حيث يعيد صياغة البنى الاجتماعية للجماعات الفلسطينية بما يتناسب والمشاريع السياسية المنفردة، عبر التغيير المستمر في مجال القيم الوطنية لهذه الجماعات، وجعل محددات هذه القيم مرهونة بالشروط والظروف الموضوعية لأماكن تواجد هذه الجماعات وقواها السياسية، ما جعلها جماعات شبه تامة في التمايز فيما بينها، تلعب دور المعزز لانقسام المشروع السياسي الفلسطيني الموحد.

لذلك فإن إعادة بناء المشرع الوطني الفلسطيني الموحد وضمان استمراره، لا يمكن أن تتم في ظل هذه الظروف وإنما يجب الانطلاق من قاعدة خلق الظروف الاجتماعية الفلسطينية كأساس لبناء مشروع سياسي موحد.

يشكل الحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب العربي الفلسطيني الضمانة الأولى لبقاء الشعب العربي الفلسطيني بجماعاته كافة في إطار نظام سياسي واحد، يؤدي انهياره إلى تحويل هذه الجماعات من التمايز شبه التام إلى التمايز الكامل بينها.

وتتم هذه العملية على مستويين مترابطين، الأول عل مستوى إعادة بناء الفصائل الفلسطينية لنفسها على أسس وطنية عامة وفي إطار وطني جامع خارج التوجهات الإيديولوجية لهذه الفصائل، وبعيدا عن تحالفاتها الخارجية، ما يجعل من القيم الفصائلية قيما ثانوية، ويؤدي بشكل دينامي إلى الانتقال للمستوى الثاني المتمثل بإعادة إنتاج الجماعات الفلسطينية في إطار مجتمعي افتراضي واحد.

فإدراك أن تباينات البنى الاجتماعية في نظمها الاقتصادية هو خارج الإرادة الفلسطينية ورهن بالنظم الاقتصادية والقانونية لأماكن تواجد هذه الجماعات، يدفع باتجاه استقرارها وليس تشابهها، وذلك بالسعي نحو تبني النهج السوري في العلاقات الاقتصادية بين جماعة اللاجئين الفلسطينيين في سوريا ومؤسسات المجتمع السوري، ومحاولة تعميمها في الدول العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين. ودفع الدول العربية إلى دعم منظمة التحرير الفلسطينية اقتصادياً بما يضمن إعادة تأهيل مؤسساتها، والتي تتولى إعادة إنتاج القيم الوطنية على المستوى الاجتماعي، وهذا بدوره يوجه الفعل الاجتماعي السياسي الفلسطيني نحو دوره الوظيفي في الحفاظ على تماسك المشروع السياسي الموحد في إطار التوافق الفلسطيني بين مكوناته الحزبية من جهة وجماعاته المتعددة من جهة أخرى.

و يشكل إعادة دمج جماعتي الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة أولوية في هذا الإطار.

فتوحد الجماعتين تحت ظل السلطة الوطنية الفلسطينية من شأنه أن يدمج كتلتين ديموغرافيتين ضخمتين تشكلان في حدود فلسطين الانتدابية توازنا ديموغرافياً مع الكيان

الصهيوني، ويتيح تشكيل جماعة فلسطينية واحدة موحدة سياسياً وإجتماعيا، في إطار الكل الاجتماعي الفلسطيني الموحد قيمياً.

و هذا بدوره يضمن سيطرة النسق القيمي للجماعات على التغيرات في النسق السياسي أياً تكن شدتها بحيث يظل محافظا على توازن نسبي ويشكل تكتلا إجتماعياً فلسطينياً إفتراضياً واحدا متعدد الجماعات والمتساندة وظيفياً فيما بينها تبعاً لأدنى حدود التباين وفقاً للظروف والشروط الموضوعية الاقتصادية في مجالها الاجتماعي.

بالتالي تكوين نسق سياسي مستقر يشكل جامعا لشتات الجماعات الفلسطينية المتساندة والموحدة على مستوى القيم الوطنية، والمتساندة نسبياً على المستوى الاقتصادي.

الملاحق

أولاً – صك الانتداب البريطاني لفلسطين

مجلس عصبة الأمم:

لما كانت دول الحلفاء الكبرى قد وافقت على أن يعهد بإدارة فلسطين التي كانت تابعة فيما مضى للمملكة العثمانية بالحدود التي تعينها تلك الدول إلى دولة منتدبة تختارها الدول المشار إليها تنفيذا لنصوص المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم.

ولما كانت دول الحلفاء قد وافقت على أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي أصدرته في الأصل حكومة صاحب الجلالة البريطانية في اليوم الثاني من

شهر تشرين الثاني قد وافقت أيضا على أن تكون الدول المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي أصدرته في الأصل حكومة صاحب الجلالة البريطانية في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني سنة 1917 وأقرته الدول المذكورة لصالح إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين على أن يفهم جلياً انه لن يؤتي بعمل من شانه أن يضير بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية الموجودة الآن في فلسطين أو بالحقوق أو الوضع السياسي مما يتمتع به اليهود في أية بلاد أخرى.

ولما كان قد اعترف بذلك بالصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين وبالأسباب التي تبعث على إعادة إنشاء وطنهم القومي في تلك البلاد.

ولما كانت دول الحلفاء قد اختارت صاحب الجلالة البريطانية ليكون منتدباً على فلسطين.

لما كان الانتداب على فلسطين قد صيغ في النصوص التالية وعرض على مجلس عصبة الأمم لإقراره ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد قبل الانتداب على فلسطين وتعهد بتنفيذه بالنيابة عن عصبة الأمم طبقا للنصوص والشروط التالية.

ولما كانت الفقرة الثامنة من المادة 22 المتقدمة الذكر تنص على أن درجة السلطة أو السيطرة أو الإدارة التي تمارسها الدولة المنتدبة سيحددها بصراحة مجلس عصبة الأمم إذا لم يكن هناك اتفاق سابق بشأنها بين أعضاء عصبة الأمم.

لذلك فان مجلس عصبة الأمم بعد تأييده الانتداب المذكور يحدد شروطه ونصوصه بما يلي:

المادة الأولى:

يكون للدولة المنتدبة السلطة الفعلية في التشريع والإدارة باستثناء ما يكون قد قيد في نصوص هذا الصك.

المادة الثانية:

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي وفقاً لما جاء بيانه في ديباجة هذا الصك وترقية

مؤسسات الحكم الذاتي وتكون مسؤولة أيضا عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس والدين.

المادة الثالثة:

يترتب على الدولة المنتدبة أن تعمل على تشجيع الاستقلال المحلي على قدر ما تسمح به الظروف.

المادة الرابعة:

يعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين ولتساعد وتشارك في ترقية البلاد على أن يكون ذلك خاضعا دوما لمراقبة الإدارة.

يعترف بالجمعية الصهيونية كوكالة ملائمة ما دامت الدولة المنتدبة ترى أن تأليفها ودستورها يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض ويترتب على الجمعية الصهيونية أن تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة حكومة صاحب الجلالة البريطانية للحصول على معونة جمع اليهود الذين يبغون المساعدة في إنشاء الوطن اليهودي.

المادة الخامسة:

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن ضمان عدم التنازل عن أي جزء من أراضي فلسطين إلى حكومة دولة أجنبية وعدم تأجيره إلى تلك الحكومة أو وضعه تحت تصرفها بأية صورة أخرى.

المادة السادسة:

على إدارة فلسطين مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الأهالي الأخرى أن تسهل هجرة اليهود في أحوال ملائمة وان تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار إليها في المادة الرابعة، حشد اليهود في الأراضي الأميرية والأراضي الموات غير المطلوبة للمقاصد العمومية.

المادة السابعة:

تتولى إدارة فلسطين مسؤولة سن قانون للجنسية ويجب أن يشتمل ذلك القانون على نصوص تسهل اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يتخذون فلسطين مقاما دائما لهم.

المادة الثامنة:

إن امتيازات وحصانات الأجانب بما فيها مزايا الحكم القنصلية والحماية التي يتمتع بها الرعايا الأجانب في السابق بحكم الامتيازات أو العرف في المملكة العثمانية لا تكون نافذة في فلسطين.

غير انه متى انتهى اجل الانتداب تعاد هذه الامتيازات في الحال برمتها أو مع التعديل الذي يكون قد تم الاتفاق عليه بين الدول صاحبة الشأن إلا إذا سبق للدول التي كان رعاياها يتمتعون بالامتيازات المذكورة في أول آب سنة 1914 أن تنازلت عن حق استرجاع تلك الامتيازات أو وافقت على عدم تطبيقها لأجل مسمى.

المادة التاسعة:

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن جعل النظام القضائي القائم في فلسطين ضامنا تمام الضمان لحقوق الأجانب والوطنين على السواء.

ويكون احترام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية لمختلف الشعوب والطوائف مضمونا تمام الضمان أيضا بصورة خاصة تكون إدارة الأوقاف خاضعة للشرائع الدينية وشروط الواقفين.

المادة العاشرة:

تكون المعاهدات المبرمة بين الدول المنتدبة وسائر الدول الأجنبية بشان تسليم المجرمين مرعية الإجراء في فلسطين إلى أن تعقد اتفاقات خاصة بذلك فيما يتعلق بفلسطين.

المادة الحادية عشرة:

تتخذ إدارة فلسطين جميع ما يلزم من التدابير لصون مصالح الجمهور فيما يتعلق بترقية البلاد وعمرانها ويكون لها السلطة في وضع ما يلزم من الأحكام لاستهلاك أي مورد من موارد الطبيعة أو الأعمال والمنافع العمومية الموجودة في البلاد أو التي ستؤسس فيما بعد أو السيطرة عليها بشرط مراعاة الالتزامات التي قبلتها الدولة المنتدبة على نفسها.

ويترتب عليها أن توجد نظاما للأراضي يلائم احتياجات البلاد مراعية في ذلك من بين الأمور الأخرى الرغبة في تشجيع حشد السكان في الأراضي وتكثيف الزراعة.

ويمكن لإدارة البلاد أن تتفق مع الوكالة اليهودية المذكورة في المادة الرابعة على أن تقوم هذه الوكالة بإنشاء أو تسيير الأشغال والمصالح والمنافع العمومية وترقية مرافق البلاد الطبيعية بشروط عادلة ومنصفة ما دامت الإدارة لا تتولى هذه الأمور مباشرة بنفسها. غير أن كل اتفاق كهذا يجب أن يشترط فيه إلا تتجاوز نسبة الأرباح التي توزعها الوكالة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مقدار الفائدة المعقولة التي يعود بها رأس المال المستثمر وان كل ما يزيد على الفائدة من الأرباح يجب أن يستخدم لما فيه نفع البلاد على الوجه الذي توافق عليه الإدارة.

المادة الثانية عشرة:

يعهد إلى الدولة المنتدبة بالإشراف على علاقات فلسطين الخارجية وحق إصدار البراءات إلى القناصل الذين تعينهم الدول الأجنبية ويكون لها الحق أيضا في أن تشمل رعايا فلسطين وهم خارج حدود منطقتها بحماية سفرائها وقناصلها.

المادة الثالثة عشرة:

تضطلع الدولة المنتدبة بجميع المسؤوليات المتعلقة بالأماكن المقدسة والمباني أو المواقع الدينية في فلسطين بما في ذلك مسؤولية الحفاظ على الحقوق الموجودة وضمان الوصول إلى الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية وحرية العبادة مع المحافظة على مقتضيات النظام العام والآداب العامة. وتكون الدولة المنتدبة مسؤولة أمام عصبة الأمم دون سواها عن كل ما يتعلق بذلك بشرط ألا تتحول نصوص هذه المادة دون اتفاق

الدولة المنتدبة مع إدارة البلاد على ما تراه الدولة المنتدبة ملائماً لتنفيذ نصوص هذه المادة وبشرط ألا يفسر شيء من هذا الصك تفسيرا يخول الدولة المنتدبة سلطة التعرض أو التدخل في نظام إدارة المقامات الإسلامية المقدسة الصرفة المصونة حصانتها.

المادة الرابعة عشرة:

تؤلف الدولة المنتدبة لجنة خاصة لدرس وتحقيق وتقرير الحقوق والادعاءات المتعلقة بالأماكن المقدسة والحقوق والادعاءات المتعلقة بالطوائف الدينية المختلفة في فلسطين وتعرض طريقة اختيار هذه اللجنة وقوامها ووظائفها على مجلس عصبة الأمم لإقرارها ولا تعين اللجنة ولا تقوم بوظائفها دون موافقة المجلس المذكور.

المادة الخامسة عشرة:

يترتب على الدولة المنتدبة أن تضمن جعل الحرية الدينية التامة وحرية القيام بجميع شعائر العبادة مكفولتين للجميع بشرط المحافظة على النظام العام والآداب العامة فقط ويجب ألا يكون ثمة تمييز مهما كان نوعه بين سكان فلسطين على أساس الجنس أو الدين أو اللغة وألا يحرم شخص من دخول فلسطين بسبب معتقده الديني فقط.

ويجب ألا تحرم أية طائفة كانت من حق صيانة مدارسها الخاصة لتعليم أبنائها بلغتها الخاصة وألا تنتقص من هذا الحق ما دام ذلك مطابقا لشروط التعليم العمومية التي قد تفرضها الإدارة.

المادة السادسة عشرة:

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن ممارسة ما يقتضيه أمر المحافظة على النظام العام والحكم المنظم من الإشراف على الهيئات الدينية والجزئية التابعة لجميع الطوائف المذهبية في فلسطين ومع مراعاة هذا الشرط لا يجوز أن تتخذ في فلسطين تدابير من شانها إعاقة هذه الهيئات أو التعرض لها أو إظهار التحيز ضد أي ممثل من ممثليها أو عضو من أعضائها بسبب دينه أو جنسيته.

المادة السابعة عشرة:

يجوز لإدارة فلسطين أن تنظم على أساس التطوع القوات اللازمة للمحافظة على السلام والنظام والقوات اللازمة للدفاع عن البلاد أيضا بشرط أن يكون خاضعا لإشراف

الدولة المنتدبة ولكن لا يجوز لإدارة فلسطين أن تستخدم هذه القوات في غير الأغراض الأنفة الذكر إلا بموافقة الدولة المنتدبة وفيما عدا ذلك لا يجوز لإدارة فلسطين أن تؤلف أو أن تستبقى أية قوة من القوات العسكرية أو البحرية أو الجوية.

ليس في هذه المادة ما يمنع إدارة فلسطين من الاشتراك في نفقات القوات التي تكون للدولة المنتدبة في فلسطين.

ويحق للدولة المنتدبة في كل وقت أن تستخدم طرق فلسطين وسككها الحديدية ومرافئها لحركات القوات المسلحة ونقل الوقود والمهمات.

المادة الثامنة عشرة:

يجب على الدولة المنتدبة أن تضمن عدم التمييز في فلسطين بين رعايا أية دولة من الدول الداخلة في عصبة الأمم (ومن جملة ذلك الشركات المؤلفة بحسب قوانين تلك الدول) ورعايا الدول المنتدبة أو رعايا أية دولة أجنبية أخرى في الأمور المتعلقة بالضرائب أو التجارة أو الملاحة أو تعاطي البضائع أو المهن أو في معاملة السفن التجارية أو الطيارات المدنية وكذلك يجب ألا يكون هناك تمييز في فلسطين ضد ا لبضائع أو المهن أو في معاملة السفن التجارية أو الطيارات المدنية وكذلك يجب ألا يكون هناك تمييز في فلسطين ضد البضائع التي يكون أصلها من بلاد من بلدان الدول المذكورة أو تكون مرسلة إليها وتطلق حرية مرور البضائع بطريق (الترانزيت) عبر البلاد المشمولة بالانتداب بشروط عادلة.

ومع مراعاة ما تقدم وسائر أحكام صك الانتداب هذا يجوز لإدارة فلسطين أن تفرض بالتشاور مع الدولة المنتدبة ما تراه ضرورياً من الضرائب والرسوم الجمركية وان تتخذ ما تراه صالحا من التدابير لتنشيط ترقية المرافق الطبيعية في البلاد وصيانة مصالح السكان فيها ويجوز لها أن تعقد بالتشاور مع الدول المنتدبة اتفاقاً جمركياًخاصاً مع أية دولة من الدول التي كانت جميع أملاكها في سنة 1914 داخلة في تركيا الآسيوية أو شبه جزيرة العرب.

المادة التاسعة عشرة:

تضم الدول المنتدبة بالنيابة عن إدارة فلسطين إلى كل ميثاق من المواثيق الدولية العامة التي سبق عقدها أو التي تعقد فيما بعد بموافقة عصبة الأمم بشان الاتجار بالرقيق

والاتجار بالسلاح والذخيرة أو بالمخدرات أو فيما يتعلق بالمساواة التجارية وحرية مرور البضائع بطريق التوسط (الترانزيت) والملاحة والطيران والمواصلات البريدية والبرقية وللاسلكية أو بالممتلكات الأدبية والفنية والصناعية.

المادة العشرون:

تتعاون الدول المنتدبة بالنيابة عن إدارة فلسطين في تنفيذ كل سياسة مشتركة تقررها عصبة الأمم لمنع انتشار الأمراض ومكافحتها بما في ذلك أمراض النباتات والحيوانات بقدر ما تسمح به الأحوال الدينية والاجتماعية وغيرها من الأحوال.

المادة الحادية والعشرون:

يترتب على الدولة أن تؤمن وضع وتنفيذ قانون خاص بالآثار القديمة على أساس القواعد المذكورة فيما يلي خلال الإثني عشر شهراً الأولى من هذا التاريخ ويكون هذا القانون ضامناً لرعايا جميع الدول الداخلة في عصبة الأمم المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالحفريات والتنقيبات الأثرية:

1- تعني عبارة (الآثار القديمة) كل ما أنشأته أو أنتجته أيدي البشر سنة 1700 ميلادية.

2- يسن التشريع المتعلق بحماية الآثار القديمة على أساس التشجيع لا التهديد وكل من اكتشف أثراً دون أن يكون مزوداً بالتصريح المذكور في الفقرة الخامسة وابلغ الأمر إلى احد موظفي الدائرة المختصة يكافأ بمكافأة تتناسب مع قيمة ما اكتشفه.

3- لا يجوز بيع شيء من الآثار القديمة إلا للدائرة المختصة ما لم تتنازل تلك الدائرة عن شرائه ولا يجوز إخراج أي شيء من الآثار القديمة من البلاد إلا بموجب رخصة تصدير صادرة من تلك الدائرة.

4- كل من أتلف أو ألحق ضرراً بقطعة من الآثار القديمة عن سوء نية أو إهمال يعاقب بالعقوبة المعينة.

5- يحظر إجراء الحفر أو التنقيب للبحث عن الآثار القديمة إلا بتصريح من الدائرة المختصة ويغرم المخالف بغرامة مالية.

6- توضع شروط عادلة لنزع ملكية الأراضي ذات القيمة التاريخية أو الأثرية سواء أكان نزع الملكية مؤقتا أو دائما.

7- يقتصر في إعطاء التصريح لإجراء الحفريات على الأشخاص الذين يقدمون أدلة كافية على خبرتهم في الآثار ويترتب على إدارة فلسطين ألا تسير عند إعطاء هذه التصاريح على طريقة تؤدي إلى استثناء علماء أية امة من الأمم من التراخيص بدون سبب مبرر.

8- يقسم ناتج الحفريات بين المكتشف والدائرة المختصة على أساس النسبة التي تعينها تلك الدائرة فإذا تعذرت القسمة لأسباب علمية يعطي للمكتشف تعويض عادل بدلاً من إعطائه قسما من الآثار المكتشفة.

المادة الثانية والعشرون:

تكون الإنجليزية والعربية والعبرية اللغات الرسمية لفلسطين وكل عبارة أو كتابة بالعربية وردت على طوابع أو عملة تستعمل في فلسطين يجب ألا تكرر بالعبرية وكل عبارة أو كتابة بالعبرية يجب ألا تكرر بالعربية.

المادة الثالثة والعشرون:

تعترف إدارة فلسطين بالأيام المقدسة "الأعياد" عند كل طائفة من الطوائف في فلسطين أيام عطلة قانونية لأفراد تلك الطائفة.

المادة الرابعة والعشرون:

تقدم الدولة المنتدبة إلى عصبة الأمم تقريراً سنوياً بصورة تقنع المجلس بتناول التدابير التي اتخذت أثناء تلك السنة لتنفيذ نصوص الانتداب وترسل نسخة من جميع الأنظمة والقوانين التي تسن أو تصدر أثناء تلك السنة مع التقرير.

المادة الخامسة والعشرون:

يحق للدولة المنتدبة بموافقة مجلس عصبة الأمم أن ترجئ أو توقف تطبيق ما تراه من هذه النصوص غير قابل للتطبيق على المنطقة الواقعة ما بين نهر الأردن والحد

الشرقي لفلسطين كما سيعين فيما بعد بالنسبة للأحوال المحلية السائدة في تلك المنطقة وان تتخذ ما تراه ملائما من التدابير لإدارة تلك المنطقة وفقاً لأحوالها المحلية بشرط ألا يؤتي بعمل لا يتفق مع أحكام المواد 15، 16، 18.

المادة السادسة والعشرون:

توافق الدولة المنتدبة على انه إذا وقع خلاف بينها وبين عضو آخر من أعضاء عصبة الأمم حول تفسير نصوص صك الانتداب أو تطبيقها وتعذر حله بالمفاوضات يعرض على محكمة العدل الدولية الدائمة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من ميثاق عصبة الأمم.

المادة السابعة والعشرون:

أن كل تعديل يجري في شروط هذا الانتداب يجب أن يكون مقترنا بموافقة مجلس عصبة الأمم.

المادة الثامنة والعشرون:

في حالة انتهاء الانتداب الممنوح للدولة المنتدبة بموجب هذا الصك يتخذ مجلس عصبة الأمم ما يراه ضرورياً من التدابير لصون استمرار الحقوق المؤمنة بموجب المادتين 13 ،14 على الدوام بضمان العصبة ويستعمل نفوذه لان يكفل بضمان الجمعية احترام حكومة فلسطين للالتزامات المالية التي تحملتها إدارة فلسطين بصورة مشروعة في عهد الانتداب احتراما تاما وفي جملة ذلك حقوق الموظفين في رواتب التقاعد والمكافآت.

الميثاق الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية

المادة1:

فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني وهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير، والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية

المادة 2:

فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحدة إقليمية لا تتجزأ.

المادة 3:

الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه ويقرر مصيره بعد أن يتم تحرير وطنه وفق مشيئته وبمحض إرادته واختياره.

المادة 4:

الشخصية الفلسطينية صفة أصيلة لازمة لا تزول وهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء وإن الاحتلال الصهيوني وتشتيت الشعب العربي الفلسطيني نتيجة النكبات التي حلت به لا يفقدانه شخصيته وانتماءه الفلسطيني ولا ينفيانهما.

المادة 5:

الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى عام 1947 سواء من أخرج منها أو بقي فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني.

المادة 6:

اليهود الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لها يعتبرون فلسطينيين.

المادة 7:

الانتماء الفلسطيني والارتباط المادي والروحي والتاريخي بفلسطين حقائق ثابتة، وإن تنشئة الفرد الفلسطيني تنشئة عربية ثورية واتخاذ كافة وسائل التوعية والتثقيف لتعريف الفلسطيني بوطنه تعريفاً روحياً ومادياً عميقاً وتأهيله للنضال والكفاح المسلح والتضحية بماله وحياته لاسترداد وطنه حتى التحرير، واجب قومي.

المادة 8:

المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين، ولذلك فإن التناقضات بين القوى الوطنية هي من نوع التناقضات الثانوية التي يجب أن

تتوقف لصالح التناقض الأساسي فيما بين الصهيونية والاستعمار من جهة وبين الشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانية، وعلى هذا الأساس فإن الجماهير الفلسطينية سواء من كان منها في أرض الوطن أو في المهاجر تشكل منظمات وأفرادا جبهة وطنية واحدة تعمل لاسترداد فلسطين وتحريرها بالكفاح المسلح.

المادة 9:

الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وهو بذلك إستراتيجية وليس تكتيكاً ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح والسير قدماً نحو الثورة الشعبية المسلحة لتحرير وطنه والعودة إليه وعن حقه في الحياة الطبيعية فيه وممارسة حق تقرير مصيره فيه والسيادة عليه.

المادة 10:

العمل الفدائي يشكل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية وهذا يقتضي تصعيده وشموله وحمايته وتعبئة كافة الطاقات الجماهيرية والعلمية الفلسطينية وتنظيمها وإشراكها في الثورة الفلسطينية المسلحة وتحقيق التلاحم النضالي الوطني بين مختلف فئات الشعب الفلسطيني وبينها وبين الجماهير العربية ضماناً لاستمرار الثورة وتصاعدها وانتصارها.

المادة 11:

يكون للفلسطينيين ثلاثة شعارات: الوحدة الوطنية، والتعبئة القومية، والتحرير.

المادة 12:

الشعب العربي الفلسطيني يؤمن بالوحدة العربية، ولكي يؤدي دوره في تحقيقها يجب عليه في هذه المرحلة من كفاحه الوطني أن يحافظ على شخصيته الفلسطينية ومقوماتها، وأن ينمي الوعي بوجودها وأن يناهض أيا من المشروعات التي من شأنها إذابتها أو إضعافها.

المادة 13:

الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيئ الواحد منهما تحقيق الآخر، فالوحدة العربية تؤدي إلى تحرير فلسطين وتحرير فلسطين يؤدي إلى الوحدة العربية، والعمل لهما يسير جنباً إلى جنب.

المادة 14:

مصير الأمة العربية بل الوجود العربي بذاته رهن بمصير القضية الفلسطينية، ومن الترابط ينطلق سعي الأمة العربية وجهدها لتحرير فلسطين. ويقوم شعب فلسطين بدوره الطليعي لتحقيق هذا الهدف القومي المقدس.

المادة 15:

تحرير فلسطين من ناحية عربية هو واجب قومي لرد الغزوة الصهيونية والإمبريالية عن الوطن العربي الكبير ولتصفية الوجود الصهيوني في فلسطين، تقع مسؤولياته كاملة على الأمة العربية شعوباً وحكومات وفي طليعتها الشعب العربي الفلسطيني. ومن أجل ذلك فإن على الأمة العربية أن تعبئ جميع طاقاتها العسكرية والبشرية والمادية والروحية للمساهمة مساهمة فعالة مع الشعب الفلسطيني في تحرير فلسطين، وعليها بصورة خاصة في مرحلة الثورة الفلسطينية المسلحة القائمة الآن أن تبذل وتقدم للشعب الفلسطيني كل العون وكل التأييد المادي والبشري وتوفر له كل الوسائل والفرص الكفيلة بتمكينه من الاستمرار للقيام بدوره الطليعي في متابعة ثورته المسلحة حتى تحرير وطنه.

المادة 16:

تحرير فلسطين من ناحية روحية، يهيئ للبلاد المقدسة جوا من الطمأنينة والسكينة تصان في ظلاله جميع المقدسات الدينية وتكفل حرية العبادة والزيارة للجميع من غير تفريق ولا تمييز سواء على أساس العنصر أو اللون أو اللغة أو الدين، ومن أجل ذلك فإن أهل فلسطين يتطلعون إلى نصرة جميع القوى الروحية في العالم.

المادة 17:

تحرير فلسطين من ناحية إنسانية، يعيد إلى الإنسان الفلسطيني كرامته وعزته وحريته، لذلك فإن الشعب العربي الفلسطيني يتطلع إلى دعم المؤمنين بكرامة الإنسان وحريته في العالم.

المادة 18:

تحرير فلسطين من ناحية دولية، هو عمل دفاعي تقتضيه ضرورات الدفاع عن النفس، من أجل ذلك فإن الشعب الفلسطيني الراغب في مصادقة جميع الشعوب يتطلع إلى تأييد الدول المحبة للحرية والعدل والسلام لإعادة الأوضاع الشرعية إلى فلسطين وإقرار الأمن والسلام في ربوعها، وتمكين أهلها من ممارسة السيادة الوطنية والحرية القومية.

المادة 19:

تقسيم فلسطين الذي جرى عام 1947 وقيام إسرائيل باطل من أساسه مهما طال عليه الزمن لمغايرته لإرادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه ومناقضته للمبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وفي مقدمتها حق تقرير المصير.

المادة 20:

يعتبر باطلا كل من تصريح بلفور وصك الانتداب وما ترتب عليهما، وإن دعوى الترابط التاريخية أو الروحية بين اليهود وفلسطين لا تتفق مع حقائق التاريخ ولا مع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح، وإن اليهودية بوصفها ديناً سماوياً ليست قومية ذات وجود مستقل وكذلك فإن اليهود ليسوا شعباً واحداً له شخصيته المستقلة وإنما هم مواطنون في الدول التي ينتمون إليها.

المادة 21:

الشعب العربي الفلسطيني معبراً عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلحة، يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً ويرفض كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية أو تدويلها.

المادة 22:

الصهيونية حركة سياسية مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالإمبريالية العالمية ومعادية لجميع حركات التحرر والتقدم في العالم، وهي حركة عنصرية تعصبية في تكوينها، عدوانية توسعية استيطانية في أهدافها، وفاشية نازية في وسائلها، وإن إسرائيل هي أداة الحركة الصهيونية وقاعدة بشرية جغرافية للإمبريالية العالمية ونقطة ارتكاز ووثوب لها في قلب أرض الوطن العربي لضرب أماني الأمة العربية في التحرير والوحدة والتقدم. إن إسرائيل مصدر دائم لتهديد السلام في الشرق الأوسط والعالم أجمع، ولما كان تحرير فلسطين يقضي على الوجود الصهيوني والإمبريالي فيها ويؤدي إلى استتباب السلام في الشرق الأوسط، لذلك فإن الشعب الفلسطيني يتطلع إلى نصرة جميع أحرار العالم وقوى الخير والتقدم والسلام فيه ويناشدهم جميعاً على اختلاف ميولهم واتجاهاتهم تقديم كل عون وتأييد له في نضاله العادل المشروع لتحرير وطنه.

المادة 23:

دواعي الأمن والسلم ومقتضيات الحق والعدل تتطلب من الدول جميعها، حفظاً لعلاقات الصداقة بين الشعوب واستبقاء لولاء المواطنين لأوطانهم أن تعتبر الصهيونية حركة غير مشروعة وتحرم وجودها ونشاطها.

المادة 24:

يؤمن الشعب العربي الفلسطيني بمبادئ العدل والحرية والسيادة وتقرير المصير والكرامة الإنسانية وحق الشعوب في ممارستها.

المادة 25:

تحقيقاً لأهداف هذا الميثاق ومبادئه تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بدورها الكامل في تحرير فلسطين.

المادة 26:

منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة لقوى الثورة الفلسطينية مسؤولة عن حركة الشعب العربي الفلسطيني في نضاله من أجل استرداد وطنه وتحريره والعودة إليه وممارسة حق

تقرير مصيره، في جميع الميادين العسكرية والسياسية والمالية وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي.

المادة 27:

تتعاون منظمة التحرير الفلسطينية مع جميع الدول العربية كل حسب إمكانياتها وتلتزم بالحياد فيما بينها في ضوء مستلزمات معركة التحرير وعلى أساس ذلك، ولا تتدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة عربية.

المادة 28:

يؤكد الشعب العربي الفلسطيني أصالة ثورته الوطنية واستقلاليتها ويرفض كل أنواع التدخل والوصاية والتبعية.

المادة 29:

الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الأول والأصيل في تحرير واسترداد وطنه ويحدد موقفه من كافة الدول والقوى على أساس مواقفها من قضيته ومدى دعمها له في ثورته لتحقيق أهدافه.

المادة 30:

المقاتلون وحملة السلاح في معركة التحرير هم نواة الجيش الشعبي الذي سيكون الدرع الواقي لمكتسبات الشعب العربي الفلسطيني.

المادة 31:

يكون لهذه المنظمة علم وقسم ونشيد ويقرر ذلك كله بموجب نظام خاص.

المادة 32:

يلحق بهذا الميثاق نظام يعرف بالنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية تحدد فيه كيفية تشكيل المنظمة وهيئاتها ومؤسساتها واختصاصات كل منها وجميع ما تقتضيه الواجبات الملقاة عليها بموجب هذا الميثاق.

المادة 33:

لا يعدل هذا الميثاق إلا بأكثرية ثلثي مجموع أعضاء المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية في جلسة خاصة يدعى إليها من أجل هذا الغرض.

ثانياً- نص المقترح المصري للمصالحة الفلسطينية اتفاق القاهرة 2009

فيما يلي النص الحرفي للاتفاقية المقترحة التي كان من المقرر الاحتفال بها رسمياً في حال التوقيع عليها حتى العشرين من شهر تشرين الأول (2009) في احتفال ينظم بعد عطلة عيد الأضحى:

انطلاقاً من المسؤولية الوطنية والتاريخية التي تقتضي إعلاء المصلحة العليا للشعب الفلسطيني، ووفاء لدماء شهدائنا الأبرار، وإجلالاً لمعاناة أسرانا البواسل، وفي سبيل تعزيز الجبهة الفلسطينية الداخلية، وصيانة وحماية الوحدة الوطنية، ووحدة شعبنا في الوطن والشتات، ومن اجل المحافظة على مكتسبات شعبنا التي حققها من خلال مسيرة كفاحه الطويل، ويقينا بأن منجزات وتضحيات شعبنا الصامد على مدار عقود مضت لا يجب أن تهدرها أية خلافات أو صراعات.

وارتباطاً بالحوار الوطني الفلسطيني الشامل الذي عقد في القاهرة ابتداء من 2009/2/26 بمشاركة مصرية فاعلة ومقدرة، تحت رعاية السيد الرئيس/محمد حسني مبارك، وما تلا ذلك من جلسات حوار متعددة ومكثفة اتسمت بالشفافة والمصارحة، والتعمق في مناقشة كافة قضايا العمل الوطني بعقل مفتوح وإرادة سياسية، رغبة حقيقية في إنهاء الانقسام السياسي والجغرافي والنفسي الذي أضفى سلبياته على كافة أرجاء الوطن الفلسطيني.

وتأكيداً للتوجه الحقيقي نحو الوفاق والمصالحة، والتغلب على المعوقات التي تحول دون إعادة وحدة الوطن والشعب، فقد اتفقت كافة الفصائل والتنظيمات والقوى الفلسطينية على إنهاء حالة الانقسام الفلسطيني إلى غير رجعة، وحددت كافة المبادئ والأسس اللازمة لتنفيذ متطلبات ذلك، وتوافقت على حلول للقضايا التي مثلت جوهر الخلاف والانقسام، وأصبحت هذه الحلول هي النبراس الذي شكل القاعدة الرئيسية لتوقيع اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني في القاهرة، على أن يتم الانطلاق منها إلى آفاق التنفيذ لتنصهر فيها كل الخلافات، وتتآلف معها كل الإرادات، ويتحرك الجميع يداً بيد لبناء الوطن الفلسطيني.

ومن أجل إنجاح اتفاقية الوفاق الوطني في المرحلة القادمة التي ستعقب عملية التوقيع، فقد وافق الجميع على الالتزام التام بمقتضيات هذه المرحلة وتوفير المناخ الملائم لتنفيذ متطلباتها، والتفاعل بإيجابية مع استحقاقاتها، على أن تتولى لجنة عليا برئاسة مصرية وبمشاركة عربية الإشراف والمتابعة لتنفيذ هذه الاتفاقية.

وفي النهاية يثمن المجتمعون الدور المصري الداعم للقضية الفلسطينية، ويقدمون أسمى معاني الشكر والتقدير للسيد الرئيس محمد حسني مبارك على رعايته للحوار، وللجهد الدؤوب الذي أدى إلى توقيع اتفاقية الوفاق الوطني بما يتيح إعادة حقيقية لترتيب البيت الفلسطيني كخطوة نحو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، كما يتقدم المجتمعون بكل الشكر والتقدير للدول العربية الداعمة للقضية الفلسطينية، وستظل فلسطين ترى أن الدول العربية هي عمقها الحقيقي.

وقد اتفق المجتمعون على أن هذه الاتفاقية تتطلب أن تتحول النوايا الحسنة إلى برنامج عمل قابل للتنفيذ، ويعاهدون الله، ويتعهدون أمام شعبهم في الوطن والشتات، أن يقوموا بتنفيذ ما تضمنته الاتفاقية وبذل كل الجهد لإنجاحها، من أجل مصلحة الشعب الفلسطيني في إطار من المسؤولية والالتزام.

أولاً : منظمة التحرير الفلسطينية

تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التراضي عليها بحيث تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية وفقاً لاتفاق القاهرة مارس2005، وكما ورد في الفقرة الثانية من وثيقة الوفاق الوطني يونيو 2006 فيما يتعلق بتطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وانضمام كل القوى والفصائل إليها وفق أسس ديمقراطية ترسخ مكانة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا في أماكن تواجده كافة، بما يتلاءم مع التغيرات على الساحة الفلسطينية، وبما يعزز قدرة منظمة التحرير في القيام والنهوض بمسؤولياتها في قيادة شعبنا في الوطن والمنافي وفي تعبئته والدفاع عن حقوقه الوطنية والسياسية والإنسانية في الدوائر والمحافل والمجالات الدولية والإقليمية كافة.

إن المصلحة الوطنية تقتضي تشكيل مجلس وطني جديد (طبقاً للتوقيتات المحددة) بما يضمن تمثيل القوى والفصائل والأحزاب الوطنية والإسلامية جميعها وتجمعات شعبنا في كل مكان والقطاعات والمؤسسات والفعاليات والشخصيات كافة، بالانتخابات حيثما أمكن ووفقاً لمبدأ التمثيل النسبي وبالتوافق حيث يتعذر إجراء الانتخابات وفق آليات

تضعها اللجنة المنبثقة عن اتفاق القاهرة مارس 2006 والحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية إطاراً جبهوياً عريضاً وائتلافاً وطنياً شاملاً وإطاراً جامعاً ومرجعية سياسية عليا للفلسطينيين في الوطن والمنافي.

ولاية المجلس الوطني (4 سنوات) بحيث تتزامن مع انتخابات المجلس التشريعي وتجري انتخابات المجلس الوطني وفق مبدأ التمثيل النسبي الكامل وبقانون يتفق عليه، وبالتوافق في المواقع التي يتعذر فيها إجراء انتخابات.

تشكل اللجنة المكلفة تطوير منظمة التحرير الفلسطينية (حسب إعلان القاهرة مارس 2005) لجنة متخصصة لإعداد قانون الانتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني ورفعه إليها لاعتماده.

تقوم اللجنة المكلفة تطوير منظمة التحرير الفلسطينية (حسب إعلان القاهرة 2005) باستكمال تشكيلها وعقد أول اجتماع لها فور البدء في تنفيذ هذا الاتفاق.

تقوم اللجنة بتحديد العلاقة بين المؤسسات والهياكل والمهام لكل من منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، خاصة العلاقة بين المجلس الوطني والمجلس التشريعي، وبما يحافظ على مرجعية منظمة التحرير الفلسطينية للسلطة الفلسطينية ويضمن عدم الازدواجية بينها في الصلاحيات والمسؤوليات.

ولحين انتخاب المجلس الوطني الجديد، ومع التأكيد على صلاحيات اللجنة التنفيذية وسائر مؤسسات المنظمة، تقوم اللجنة المكلفة تطوير منظمة التحرير الفلسطينية حسب إعلان القاهرة 2005 باستكمال تشكيلها وعقد أول اجتماع لها كإطار قيادي مؤقت وتكون مهامها كالتالي:

- وضع الأسس والآليات للمجلس الوطني الفلسطيني.

- معالجة القضايا المصيرية في الشأن السياسي والوطني واتخاذ القرارات بشأنها بالتوافق.

- متابعة تنفيذ القرارات المنبثقة عن الحوار وتعقد اجتماعها الأول في القاهرة لبحث آليات عملها.

ثانياً: الانتخابات:

تجرى الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني الفلسطيني متزامنة يوم الاثنين الموافق 28 /2010/6 ويلتزم الجميع بذلك.

تجرى انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني على أساس التمثيل النسبي الكامل في الوطن والخارج حيثما أمكن، بينما تجري الانتخابات التشريعية على أساس النظام المختلط.

تتم الانتخابات التشريعية بالنظام المختلط على النحو التالي:

- 75% (قوائم)
- 25% (دوائر).
- نسبة الحسم 2%.

الوطن ست عشرة دائرة انتخابية (إحدى عشرة دائرة في الضفة الغربية وخمس دوائر في غزة).

تجرى الانتخابات تحت إشراف عربي ودولي، مع إمكانية اتخاذ كافة التدابير لضمان إجرائها في ظروف متكافئة ومواتية للجميع، وفي جو من الحرية والنزاهة والشفافية في الضفة الغربية والقطاع.

التوافق على المبادئ العامة التالية:

- تهيئة الأجواء اللازمة لتسهيل وإنجاح الانتخابات الرئاسية والتشريعية.
- تجرى الانتخابات الرئاسية والتشريعية في جميع مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية بما فيها القدس.
- توفير الضمانات اللازمة لإجراء وإنجاح الانتخابات في مواعيدها.
- توقيع ميثاق شرف بين جميع القوى والفعاليات المشاركة في الحوار لضمان إجراء الانتخابات دورياً بنزاهة وجدية وشفافية في مواعيدها.

آلية الرقابة على الانتخابات:

– التأكيد على ما ورد في المادة(113) من قانون الانتخابات بشأن مراقبة وتغطية الانتخابات.

– تعزيز الرقابة على الانتخابات بتوسيع المشاركة المحلية والعربية والدولية.

– في حالة إنشاء نظام الكتروني يتم توفير آليات الرقابة الالكترونية على أن يكون التدقيق الورقي هو المعيار المعتبر في هذا الشأن.

تشكيل محكمة قضايا الانتخابات:

وفقاً لأحكام القانون تشكل محكمة قضايا الانتخابات من رئيس وثمانية قضاة بتنسيب من مجلس القضاء الأعلى، ويعلن عنها بمرسوم رئاسي بعد استكمال الإجراءات لتشكيله (مجلس القضاء الأعلى) بالتشاور والتوافق الوطني وفق القانون وبما لا يمس استقلالية السلطة القضائية.

تشكيل لجنة الانتخابات:

عملاً بما جاء في قانون الانتخابات يقوم الرئيس الفلسطيني بتشكيل لجنة الانتخابات بناء على المشاورات التي يقوم بها وعلى تنسيب القوى السياسية والشخصيات الوطنية.

ثالثاً: الأمن:

مقدمة: إن شعبنا الفلسطيني لا يزال يعيش مرحلة التحرر الوطني، لذا فإن عمل الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة يجب أن يحقق أمن الوطن والمواطن من خلال المبادئ التالية:

– صياغة القوانين الخاصة بالأجهزة الأمنية حسب المهام المنوطة بهاوفقاً للمصالح الوطنية الفلسطينية.

– مرجعية الأجهزة الأمنية طبقاً لقانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية وأن تكون تلك الأجهزة مهنية وغير فصائلية.

– تحديد معايير وأسس إعادة بناء وهيكلة وتوحيد الأجهزة الأمنية.

–جميع الأجهزة الأمنية تخضع للمساءلة والمحاسبة أمام المجلس التشريعي.

- كل ما لدى الأجهزة الأمنية من معلومات وأسرار تخضع لمفهوم وقواعد السرية المعمول بها في اللوائح والقوانين، وأي مخالفة لها توقع صاحبها تحت طائلة القانون.

- كافة المقيمين على أراضي السلطة، من مواطنين وأجانب هم أصحاب حق في توفير الأمن والأمان، دون اعتبار للجنس أو اللون أو الدين.

- أي معلومات أو تخابر أو إعطاء معلومات للعدو تمس الوطن والمواطن الفلسطيني والمقاومة تعتبر خيانة عظمى يعاقب عليها القانون.

- تحريم الاعتقال السياسي.

- احترام الأجهزة الأمنية لحق الشعب الفلسطيني في المقاومة والدفاع عن الوطن والمواطن.

-العلاقة الخارجية للشؤون الأمنية تخضع لقرار سياسي وتنفذ التعليمات السياسية.

- إبعاد المؤسسة الأمنية عن التجاذبات والخلافات السياسية بين القوى والفصائل وعدم التجريح والتخوين لهذه المؤسسة واعتبارها ضماناً لأمن واستقرار الوطن والمواطن.

معايير وأسس إعادة بناء وهيكلة الأجهزة الأمنية:

- التأكيد على ما نص عليه قانون الخدمة لقوى الأمن والموافقة على جميع المحظورات الواردة في القانون(من المواد من 94.90).

- اعتماد المعايير المهنية والوطنية في الانتساب للأجهزة الأمنية.

- الإسراع في إنجاز القوانين واللوائح الخاصة بالأجهزة الأمنية بما ينظم عمل هذه الأجهزة، وعدم التداخل في الاختصاصات.

- تحديد وتنظيم التسلسل الإداري في صدور الأوامر في المؤسسة الأمنية بما يكفل هرمية القيادة والسيطرة.

- يحظر إقامة أي تشكيلات عسكرية خارج إطار الهيكل المقرر لكل جهاز.

- تناسب عدد الأفراد لكل جهاز مع المهام الموكلة له.

– التزام جميع الأجهزة بالقوانين السارية المعمول بها في مناطق السلطة، واحترام مبادئ حقوق الإنسان وكرامة المواطن، والتعاون التام بين الأجهزة ذات العلاقة (القضاء– النيابة العامة . مؤسسات المجتمع المدني . الوزارات المختلفة) وتمكين الهيئات الوطنية ومراكز مؤسسات حقوق الإنسان من ممارسة عملها للتأكد من الحفاظ على حقوق الإنسان.

– تخضع الأجهزة الأمنية وقادتها وعناصرها للمساءلة والرقابة من قبل الهيئات والجهات المسؤولة المخولة ووفق القانون والنظام.

– تجريم وتحريم استخدام السلاح لأسباب خارج المهمات الوظيفيةوبعيداً عن اللوائح والأنظمة المنصوص عليها.

– المحافظة المطلقة على أسرار الدولة والمؤسسة.

– تباشر الأجهزة الأمنية عملها وفقاً للقانون وبعيداً عن التدخلات، ووفق الصلاحيات المخولة لها في القانون، مع ضرورة تعزيز القانون والتشريعات بما يخدم ذلك.

– ضرورة الاهتمام بالتدريب المحلي والخارجي نظراً لما للتدريب من أهمية قصوى في صقل المهارات واكتساب الخبرات نحو التطوير المهني.

– تستجيب المعايير الموضوعة لاحتياجات الفلسطينيين الأمنية في حدودهم السيادية.

– الالتزام بالمدد المحددة لقادة الأجهزة وفق القانون.

اللجنة الأمنية العليا والاستيعاب:

– تشكيل لجنة أمنية عليا يصدر الرئيس الفلسطينيمرسوماً بها، تتكون من ضباط مهنيين بالتوافق، وتمارس عملها تحت إشراف مصري وعربي لمتابعة وتنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني في الضفة الغربية والقطاع، وتكون من بين مهامها رسم السياسات الأمنية والإشراف على تنفيذها.

– يتم إعادة بناء وهيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية بمساعدة مصرية وعربية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

– التأكيد على حق الضمان الوظيفي لجميع العاملين بالأجهزة الأمنية (استيعاب إحالة للتقاعد، نقل إلى وظائف مدنية...)

–تبدأ عملية استيعاب عدد (ثلاثة آلاف) عنصر من منتسبي الأجهزة الأمنية السابقة في الشرطة والأمن الوطني والدفاع المدني في الأجهزة القائمة في قطاع غزة بعد توقيع اتفاقية الوفاق الوطني مباشرة، على أن يزداد هذا العدد تدريجياً حتى إجراء الانتخابات التشريعية وفق آلية يتم التوافق عليها.

– يتم ضمان تأمين كافة مستلزمات استيعاب هذه العناصر من خلال دعم مصري وعربي.

الموافقة على عدد الأجهزة الأمنية حسب قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية لسنة 2005 لتكون على النحو التالي:

– قوات الأمن الوطني وجيش التحرير الوطني الفلسطيني.

– قوى الأمن الداخلي (الشرطة . الدفاع المدني . الأمن الوقائي).

– المخابرات العامة.

(وأي قوى أو قوات أخرى موجودة أو تستحدث تكون ضمن القوى الثلاث).

مهام الأجهزة الأمنية

الأمن الوطني

التعريف:

الأمن الوطني هيئة عسكرية نظامية، تؤدي وظائفها وتباشر اختصاصاتها تحت قيادة القائد العام، وهو الذي يصدر القرارات اللازمة لإدارة عملها وتنظيم شؤونها كافة، وفقاً لأحكام القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه.

مهام قوات الأمن الوطني:

- حماية سيادة البلاد وتأمين سلامة أراضيها والمشاركة في تعميرها والمساعدة في مواجهة الكوارث الداخلية، وذلك وفقاً للحالات التي يجوز فيها الاستعانة بقوات الأمن الوطني في المهام غير العسكرية.

- تنفيذ الأحكام القضائية والأوامر الصادرة عن السلطة ذات الاختصاص فيما يتعلق بقوى الأمن وفق النظام والقانون العسكري.

- حماية الوطن من أي اعتداء خارجي.

- مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية في مناطق انتشارها، وتشترك في التصدي لحالات الطوارئ المحددة دستورياً.

- التمثيل العسكري في السفارات الوطنية في الخارج.

قوات الأمن الداخلي

التعريف

الأمن الداخلي هو هيئة أمنية نظامية، تؤدي وظائفها وتباشر اختصاصاتها برئاسة وزير الداخلية وبقيادة مدير عام الأمن الداخلي وهو الذي يصدر القرارات اللازمة لإدارة أعمالها وتنظيم شؤونها.

مهام قوى الأمن الداخلي:

- حفظ النظام العام والحفاظ على الآداب والأخلاق الفاضلة.

- حماية امن المواطن وحقوقه وحرياته والمؤسسات العامة والخاصة.

- تنفيذ واحترام القانون.

- القيام بأعمال الدفاع المدني والإنقاذ وإطفاء الحرائق.

- مكافحة كافة أعمال وصور التجسس داخل الوطن.

- المحافظة على الجبهة الداخلية من أي اختراقات أو تهديدات خارجية.

- تنفيذ الأحكام القضائية أو أي قرارات قانونية صادرة عن السلطة ذات الاختصاص وفق ما ينص عليه القانون.

تتألف قوى الأمن الداخلي من الأجهزة التالية:

الشرطة:

مهام جهاز الشرطة:

- المحافظة على النظام والأمن وحماية الأرواح والأعراض والأموال والآداب العامة.

- منع الجرائم والعمل على اكتشافها وتعقبها والقبض على مرتكبيها وتقديمهم للعدالة.

- إدارة مراكز الإصلاح وحراستها.

- تنفيذ القوانين والأنظمة والأوامر الرسمية ومعاونة السلطات العامة بتأدية وظائفها وفق أحكام القانون.

- مراقبة وتنظيم النقل على الطرق.

- حماية التجمعات والمسيرات حسب القانون.

الأمن الداخلي/الأمن الوقائي

مهام الأمن الداخلي/الأمن الوقائي:

- مكافحة الأعمال التجسسية داخل أراضي السلطة.

- متابعة الجرائم التي تهدد الأمن الداخلي للسلطة والعمل على منع وقوعها.

- الكشف عن الجرائم التي تستهدف الإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة والعاملين فيها.

- توفير المعلومات للقيادة السياسية للاسترشاد بها في التخطيط واتخاذ القرارات.

الدفاع المدني

مهام الدفاع المدني: (قانون الدفاع المدني الفلسطيني).

الأمن والحماية:

التوافق على المهام التالية:

- حماية الشخصيات الرسمية والقيادات الحكومية خلال تحركاتهم الداخلية وأثناء السفر للخارج.

- توفير الحماية للوفود الأجنبية.

- تأمين أماكن اللقاءات والاجتماعات الرسمية.

- متابعة أمن وفحص المركبات التابعة للجهاز والشخصيات.

- حماية مواكب الشخصيات وتحركاتهم داخل الوطن.

- توفير الحماية للشخصيات والزوار في معابر الوطن وتسهيل مهمة السفر.

- توفير الأماكن الآمنة لإيواء الشخصيات والقيادات الحكومية في حالة الطوارئ.

- وضع خطط الطوارئ لتنقل واتصالات الشخصيات والقيادات الحكومية في حالة الطوارئ.

المخابرات العامة

تعريف المخابرات العامة

المخابرات العامة هي هيئة أمنية نظامية مستقلة تتبع الرئيس الفلسطيني، وتؤدي وظائفها وتباشر اختصاصاتها برئاسته وتحت قيادته، وهو الذي يصدر القرارات اللازمة لإدارة عملها وتنظيم شؤونها كافة.

مهام جهاز المخابرات وفق قانون المخابرات العامة الفلسطينية:

– اتخاذ التدابير اللازمة للوقاية من أية أعمال تعرض أمن وسلامة فلسطين للخطر واتخاذ الإجراءات اللازمة ضد مرتكبيها وفقاً لأحكام القانون.

– الكشف عن الأخطار الخارجية التي من شأنها المساس بالأمن القومي الفلسطيني في مجالات التجسس والتآمر والتخريب أو أعمال أخرى تهدد وحدة الوطن وأمنه واستقلاله ومقدراته.

– التعاون المشترك مع أجهزة الدول الصديقة المشابهة لمكافحة آية أعمال تهدد السلم والأمن المشترك، أو أي مجالات الأمن الداخلي، شريطة المعاملة بالمثل.

عقيدة قوى الأمن

– تنطلق عقيدة الأجهزة الأمنية وفق ما نص عليه القانون الأساسي (المادة 84) مع إضافة جملة "وحماية حقوقه المشروعة".

مرجعية قوى الأمن:

– تكون مرجعية قوى الأمنوفقاً لما تم الاتفاق عليه في مهام الأجهزة الأمنية.

مجلس الأمن القومي

– يرجع للمجلس التشريعي لإصدار قانون لمجلس الأمن القومي الفلسطيني.

آليات المساعدة العربية لبناء الأجهزة الأمنية:

– تشكيل لجنة للاتصال وتوفير الاحتياجات المحددة.

– يقوم كل جهاز بتحديد احتياجاته وتقدم للجنة.

– استقبال الوفود الأمنية الزائرة بغرض تقديم المساعدة للأجهزة الأمنية على أن يكون محكوما بضوابط المهمة وفق جدول زمني محدد.

رابعاً: المصالحات الوطنية

الاتفاق على الأهداف التالية:

– نشر ثقافة التسامح والمحبة والمصالحة والشراكة السياسية والعيش المشترك.

- حل جميع الانتهاكات التي نجمت عن الفلتان والانقسام بالطرق الشرعية والقانونية.

- وضع برنامج لتعويض المتضررين من الانقسام والعنف مادياً ومعنوياً .

- وضع الأسس والآليات الكفيلة بمنع تكرار الأحداث المؤسفة.

- تأمين الموازنات اللازمة لدعم إنجاح مهمة اللجنة من خلال صندوق وطني يمول عربياً.

- الإشراف على المصالحة الاجتماعية.

- تشكيل لجان فرعية في كافة المحافظات.

آليات ووسائل المصالحة:

- الوقف الفوري لكل أشكال التحريض المتبادل والانتهاكات بمختلف أنواعها ومراقبة تنفيذ ذلك.

- عقد لقاءات جماهيرية موسعة تطال كل قطاعات المجتمع (مدارس، جامعات، تجمعات شعبية)، وتنظيم حملات إعلامية هدفها إشاعة مناخ المصالحة والتسامح في المجتمع، وإشراك كافة المنابر الإعلامية بما في ذلك المساجد من أجل تحقيق هذا الهدف.

- تشارك كل من القوى السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، والمستقلين، ولجان الإصلاح، في خلق بيئة المصالحة والتسامح والصفح العام.

- الاستماع إلى جميع ضحايا العنف الداخلي والفلتان الأمني، وتحديد الضرر المادي والمعنوي الذي لحق بالمتضررين وذويهم.

- تحديد أسس التعويض المادي للمتضررين.

- بحث سبل تفعيل دور القانون في المحاسبة، والتوصيات بذلك لجهات الاختصاص.

- الزيارات الميدانية وإجراء الاستقصاءات اللازمة.

- المتابعة مع الجهات المعنية ومطالبتها بالحزم في مواقفها لوقف عملية اخذ القانون باليد والمحاسبة الصارمة لمنع كل ذلك.

- العمل على رفع الغطاء التنظيمي والعشائري والعائلي عن كل من يرتكب الاعتداءات على الناس وممتلكاتهم.

- إصدار ميثاق شرف يؤكد على تحريم الاقتتال الداخلي، ووضع آلية متابعة ذلك.

- القيام بجولات عربية لتسهيل مهام لجنة المصالحة، بالتنسيق مع الجهات المختصة.

تتشكل لجنة المصالحة من الآتي: رئيس اللجنة (بالتوافق)، نائب الرئيس، أمين السر، أمين الصندوق، الأعضاء.

تشكيل وحدات استشارية للمعالجات القضائية، بالتنسيق مع الجهات المختصة وهي:

-و حدة التعبئة والإعلام.

- وحدة الشكاوى والمظالم.

- وحدة العلاقات العامة.

- وحدة حصر الأضرار.

- وحدة التوجيه القضائية (القضاء النظامي- القضاء الشرعي- القضاء العشائري).

اعتبار أن الأفراد الذين لحق بهم أذى بمختلف أنواعه أثناء مرحلة المواجهات الداخلية ضحايا العنف، وأن تتحمل السلطة الوطنية الفلسطينية مسؤولية معالجة قضاياهم، بمتابعة ومشاركة من لجنة المصالحة الوطنية، وينطبق على الجرحى ما ينطبق على الضحايا.

وبناء على ذلك فإن الذين لحق بهم أذى بمختلف أنواعه بسبب أعمال جنائية فردية، يتحمل الجاني مسؤولية ذلك وتتخذ بحقه الإجراءات القضائية الملائمة، أما الذين لحق بهم أذى بمختلف أنواعه على خلفية الصراع السياسي، يتحمل التنظيم المتسبب بالأذى

مسؤوليته، دون تحميل مسؤولية للأفراد، وتجري معالجة آثار ذلك بمشاركة وطنية من الجميع، وبما يحقق العدالة للمتضررين.

لكل مواطن حق ثابت أو منقول سلب منه ويشكل ملكية له، يجب أن يتقدم إلى لجنة الشكاوى أو المظالم لإعادة حقوقه كاملة.

آليات لجنة المصالحة:

تعمل لجنة المصالحة من خلال الآليات التالية:

– تجتمع لجنة المصالحة عقب توقيع اتفاقية الوفاق الوطني لتوزيع المهام بين أعضائها حسب الهيكلية المتفق عليها.

– الحصول على مقر مركزي مناسب في مدينة غزة.

– البدء فورا بتشكيل لجان فرعية في المحافظات داخل الضفة وغزة، لمساعدة اللجنة العليا في تنفيذ مهامها.

– تحديد الكادر الوظيفي الضروري لتشكيل وحدات العمل المتفق عليها.

– الإسراع في تنظيم مؤتمر شعبي للمصالحة والتسامح يمثل انطلاقة لعملها، وإعلان العمل لميثاق الشرف.

– تشرع اللجنة فور تشكيلها بممارسة مهامها.

– الإعلان عبر كافة الوسائل الإعلامية عن بدء أعمال اللجنة، والإعلان عن أماكن مقراتها/ آلية عملها وتنفيذها.

– وضع موازنة ضرورية لإنجاح أعمالها، وتسعى لتأمين هذه الموازنة الضرورية اللازمة من جهة الاختصاص.

– ترفع اللجنة تقريرها للجهات المختصة للتنفيذ بعد تجميع المعلومات الضرورية المتعلقة بالمواطنين الذين تعرضوا للانتهاكات والأضرار وسبل علاجها.

ميثاق الشرف الخاص بالمصالحات الوطنية

تم الاتفاق على ميثاق شرف خاص بالمصالحة الوطنية الفلسطينية (الملحق أ).

خاساً : اللجنة المشتركة لتنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني:

تشكيل اللجنة:

تتشكل اللجنة من (16 عضوا) من حركتي فتح وحماس والفصائل والمستقلين تسمي كل من فتح وحماس (8 أعضاء) ويصدر الرئيس محمود عباس مرسوما رئاسياً بتشكيلها بعد التوافق على أعضائها.

مرجعية اللجنة:

الرئيس الفلسطيني محمود عباس أبو مازن هو مرجعية هذه اللجنة بصفته رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

الإطار القانوني للجنة:

تكون اللجنة إطارا تنسيقياً ليست لديها أية التزامات أو استحقاقات سياسية وتبدأ عملها فور توقيع اتفاقية الوفاق الوطني وينتهي عملها في أعقاب إجراء الانتخابات الرئاسية التشريعية والمجلس الوطني وتشكيل حكومة فلسطينية جديدة.

مهام اللجنة:

تتولى اللجنة المشتركة تنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني المقرر تطبيقها في الوطن من خلال التعامل مع الجهات المعنية المختلفة بما في ذلك الاتي:

- تهيئة الأجواء لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني.
- الإشراف على معالجة قضايا المصالحة الداخلية الفلسطينية.
- متابعة عمليات إعادة الإعمار في قطاع غزة.

توحيد مؤسسات السلطة الوطنية بالضفة والقطاع:

يتم توحيد مؤسسات السلطة الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة بالتنسيق مع جهات الاختصاص معتمدة في ذلك على مبدأ الشراكة والتوافق الوطني وتعزيز الوحدة

الوطنية انسجاما وتنفيذا لنتائج ومقررات اتفاقية الوفاق الوطني وخاصة معايير ونتائج عمل اللجنة الإدارية القانونية.

تسوية أوضاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية:

إعادة أوضاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي أغلقت أو صودرت لما كانت عليه قبل 2007/6/14 في الضفة الغربية وقطاع غزة فور توقيع اتفاقية الوفاق الوطني والعمل على إعادة ممتلكاتها وتعويضها عن خسائرها نتيجة لذلك.

تسوية أوضاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية وفقاً للقوانين المعمول بها قبل 2007/6/14.

معالجة وتسوية أوضاع الموظفين المنتدبين للعمل بالجمعيات والمؤسسات الأهلية حسب القانون.

لا يجوز مصادرة أموال الجمعيات أو المؤسسات الأهلية إلا بقرار قضائي.

معالجة القضايا المدنية والمشاكل الإدارية الناجمة عن الانقسام:

إن معالجة القضايا المدنية التي نتجت عن الانقسام (بعد 2007/6/14) بحل مشاكل العاملين الذين تضرروا من الانقسام واستعادة وحدة المؤسسات الحكومية والدستورية، والحفاظ على استقرار القضاء، وعودة العمل في هذه المؤسسات وفقاً للقانون الأساسي والقوانين ذات الصلة والتوافق الوطني، وحل الآثار التي ترتبت على القرارات التي صدرت بعد هذا التاريخ، مركزية أساسية لإنهاء الانقسام، ولتحقيق الوحدة الوطنية وتثبيتها

تشمل هذه القضايا تعيينات الموظفين وترقياتهم والفصل ووقف الراتب والتنقلات في المؤسسات والإدارات الحكومية، والمراسيم والقرارات الرئاسية والحكومية المختلف عليها ذات صلة.

تشكل لجنة إدارية قانونية تجمع بين خبراء إداريين وخبراء قانونيين متخصصين يقومون بدراسة القضايا المذكورة بعاليه واقتراح سبل معالجتها، وتقدم اللجنة نتائج أعمالها للجهات التنفيذية المختصة– في موعد أقصاه أربعة أشهر من بدء تشكيلها– التي تقوم بتنفيذها على أساس القانون الأساسي والقوانين ذات الصلة.

تقوم هذه اللجنة بعملها وفقاً للأسس والمبادئ التالية:

– الالتزام بالقانون الأساسي المعدل لعام 2005، وبالقوانين والأنظمة واللوائح ذات الصلة المقرة قبل 2007/6/14.

– تحقيق العدالة والإنصاف دون تمييز بين المواطنين وعدم الإجحاف بحقوق الأفراد الذين تضرروا نتيجة للانقسام.

– التأكيد على مبدأ الشراكة لأبناء الشعب الفلسطيني في مؤسسات السلطة وعلى أساس الكفاءة والمواءمة بين الموظف والوظيفة التي يرشح لشغلها.

– مراعاة الإمكانيات والموارد المالية المتاحة وانعكاسها على الموازنة العامة، وعلى الهياكل الإدارية والتنظيمية للمؤسسات الحكومية وسياسات التوظيف المقرة، وبما يعالج التضخم الوظيفي في المؤسسات الحكومية.

تتبع جميع الهيئات والسلطات مرجعيتها التي يحددها القانون الأساسي وفق القانون الذي ينظم عملها، وتصوب أوضاعها وفق القوانين المعمول بها بما لا يتعارض مع القانون الأساسي.

عودة جميع الموظفين المدنيين بالضفة الغربية وقطاع غزة الذين كانوا على رأس عملهم قبل 2007/6/14 إلى وظائفهم، بما في ذلك المفصولون والمتغيبون على خلفية الانقسام مع الحفاظ على كامل حقوقهم وسحب وإلغاء قرارات الفصل، ويكون ذلك فور بدء تنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني، وتكون العودة وفق الآلية التي ستوصي بها اللجنة الإدارية والقانونية المشكلة وخلال المدة المقررة لعملها.

الالتزام بعدم القيام بأية تعديلات أو تعيينات جديدة لحين انتهاء عمل اللجنة الإدارية القانونية المشكلة بموجب هذه الاتفاقية.

سادسا: المعتقلون:

في إطار التوافق على ضرورة حل مشكلة المعتقلين من كل الفصائل والتنظيمات الفلسطينية، وتأكيداً لمبادئ تحريم الاعتقال على خلفية الانتماء السياسي أو دون إجراءات قضائية، فقد تم الاتفاق على حل هذه المشكلة من خلال الآليات المحددة التالية:

- تقوم كل من حركتي فتح وحماس بتحديد قوائم المعتقلين طبقا لآخر موقف، ويتم تسليم مصر ومؤسسة حقوقية (يتفق عليها) نسخة منها بعد التحقق منها (تثبيت الأعداد والأسماء) قبل التوقيع على اتفاقية الوفاق الوطني.

- يقوم كل طرف بالإفراج عن المعتقلين الموجودين لديه من كافة الفصائل فور توقيع الاتفاقية.

- في أعقاب عملية الإفراج عن المعتقلين يقوم كل طرف بتسليم مصر قائمة تتضمن أسماء أولئك المعتقلين المتعذر الإفراج عنهم وحيثيات عدم الإفراج ورفع تقارير بالموقف لقيادتي فتح وحماس.

- بعد توقيع الاتفاقية تستمر الجهود المبذولة بمشاركة مصرية لإغلاق ملف الاعتقالات نهائياً .

ثبت المراجع والمصادر

العربية:

- ابراهيم أبراش، **التباس مفهوم وواقع التعددية في النظام السياسي الفلسطيني**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد12، خريف 2006.
- ابراهيم، يوسف كامل، **جدار الضم والعزل العنصري والدولة الفلسطينية العتيدة**، بيروت، باحث للدراسات، 2005.
- اسماعيل، ابتهاج، **الاقتصاد السياسي لللدولة الفلسطينية المنشودة**، أطروحة ماجستير.

- آن سميث، باميلا، **فلسطين والفلسطينيون**، ترجمة إلهام بشارة الخوري، سوريا، دمشق، دار الحصاد، 1991.
- أبو النمل، حسين، **قطاع غزة 1948– 1967**، لبنان، بيروت، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1979.
- أنوربدر، **اللاجئون الفلسطينيون في العراق**، المجموعة 194، العدد الرابع، الدار الوطنية الجديدة، 2002
- بدوي، أحمد زكي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، بيروت، لبنان
- بشارة، عزمي، **العرب في إسرائيل رؤية من الداخل**، ط2، بيروت، مركز دراسات الودة العربية،2000.
- بلقزيز، عبد الإله، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني**، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
- بودون، ريمون، بوريكو، فرانسوا، **المعجم النقدي في علم الاجتماع**، ترجمة وجيه أسعد، سوريا، دمشق، وزارة الثقافة، 2007.
- بونت، بيار، إيزار، ميشال، **معجم الأثنولوجيا والأنثروبولوجيا**، ترجمة مصباح الصمد، بيروت، لبنان، مؤسسة مجد، 2006.
- بيرتز، دون، **الفلسطينيون اللاجئون**، ترجمة أسامة المصري، دمشق، دار طلاس، 2001.
- تراكي، ليزا، **الحياة تحت الاحتلال في الضفة والقطاع**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2008
- حيدر، عزيز، **الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997.
- دراج، فيصل، باروت، جمال، **الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية، ط 4**، دمشق، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، 2006.
- السهلي، نبيل، **الفلسطينيون داخل الخط الأخضر**، سوريا، دمشق، دار صفحات، 2008.
- السهلي، نبيل، **ملامح البنية الديموغرافية والسياسية والاقتصادية والعسكرية "لاسرائيل"** حتى عام 2015، سوريا، دمشق، دار صفحات، 2008.
- الشريف، ماهر، **تاريخ فلسطين الاقتصادي الاجتماعي**، بيروت، دار ابن خلدون، 1985.

- شولش، الكسندر، **الفلسطينيون عبر الخط الأخضر**، ترجمة محمد هشام، دار الفكر.
- عبد الكريم، ابراهيم، تجمعات العرب الفلسطينيين في فلسطين المحتلة، اتحاد الكتاب العرب، 1999.
- العبد، جورج، **الاقتصاد الفلسطيني تحديات التنمية في ظل احتلال مديد**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.
- عبد الكريم، قيس، وآخرون، **القبضة المثقوبة**، بيروت، شركة التقدم العربي، 1999.
- عبد الكريم، قيس، وآخرون، **الطريق الوعر**، بيروت، شركة التقدم العربي، 1997.
- عبد الكريم، قيس، وآخرون، **سلام أوسلو**، بيروت، شركة التقدم العربي، 1998.
- العلي،محمود داوود، **الواقع الاجتماعي للفلسطينيين في لبنان**، بيروت، باحث للدراسات، 2009.
- قاعود، مصطفى سعد الدين، **اغتيال البيئة الفلسطينية**، سوريا، دمشق، دار صفحات، 2008.
- كيالي، عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991.
- مبيض، عامر رشيد، **موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية**، حمص، دار المعارف، 2000.
- محمد إسماعيل، قباري، **أسس البناء الاجتماعي**، الإسكندرية، مصر، منشأة المعارف، 1989.
- مرة، رأفت فهد، **دليل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان**، لندن، مركز العودة الفلسطيني، 2006.
- المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية، **الخصائص الديموغرافية للشعب العربي الفلسطيني**، بيروت، دار النضال، 1985
- منصور، كميل، **الشعب الفلسطيني في الداخل**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1990.
- الموعد، حمد سعيد، **اللاجئون الفلسطينيون رؤية مستقبلية**، دار الموعد، 2006.

- ميتشل،دينكن، **معجم علم الاجتماع**، ترجمة د.إحسان محمد الحسن، بيروت لبنان، دار الطليعة، 1981
- هيئة الموسوعة الفلسطينية، **الموسوعة الفلسطينية**، دمشق، 1984.

الأجنبية:

-Document of the world bank, **Palestinian Trade West Bank Routes**, Report No. 46807 – GZ, December 16, 2008
-Mohammed Saleh,D.Mohsen, **History of Palestine A Methodical Study of the palestinian Struggle**, Egybt, Islamic Printing

المواقع الالكترونية:

- موقع وكالة الغوث الدولية لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.

www.un.org/unrwa/arabic/Refugees/Campprofiles.htm

- موقع منظمة التحرير الفلسطينية **www.plord.org**
- موقع الهيئة العامة للاجئين العرب الفلسطينيين في سوريا **http://www.gapar.net**
- موقع بال ثينك للدراسات الاستراتيجية **www.palthink.org/ar/al**
- المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، استطلاع رقم 35، **www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/2010/p35a.html#head4**

المقابلات:

- مقابلة مع أمين سر حركة فتح في سوريا، د.سمير الرفاعي، 2009/7/15.
- مقابلة مع نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، د.موسى أبو مرزوق، 2009/7/8.